



الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (٢)
الخميس (٩/تموز/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (٢١٤).

بدأت الجلسة الساعة (١:٥٠) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثانية، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني.
خير ما نفتتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قبل البدء بجدول الأعمال هنالك مداخلة وإعتذار من قبل النائب (محمد أبو العيس).

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

أكيد من شيم الشجعان الإعتذار أنا اعتذر من جميع زملائي أعضاء المجلس وبالخصوص إلى رئاسة المجلس عن الموقف الذي حصل ولكن للتوضيح هو لحفظ كرامة السادة النواب وكرامة رئاسة المجلس، نحن كرامتنا مقترنة بكرامتك سيادة الرئيس، وإن كانت غير مقصودة بحق الأعضاء أنا أعرف وجهة نظرك، والذي يحصل في مجلس النواب منذ إنطلاق دورة المجلس

ولغاية الآن، وهذا برأي الشخصي غير صحيح وهذا يعتمد على سيادتك معالجته، تواقع السادة النواب يحدد لهم وقت محدد أما قبل الجلسة أو بعد الجلسة حتى ننتهي من هذه المشكلة، وآلية النشر غير مقصودة، وأكتفي بهذا الكلام وشكرا لكم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

موضوع التوقيع تم معالجته، تسلم الطلبات لدى السيدة المقرر وبعد الجلسة تأخذونها بعد التوقيع عليها، حفظ هذه المؤسسة وهيبتها واجب الجميع وليس واجب رئاسة المجلس فقط، أنتم اليوم الكل جزء من هذه المؤسسة، تنبيه للسيدة النائب (رجاء فاضل) بعدم تكرار موضوع التصوير مرة أخرى، وأي نائب يصور داخل القاعة سوف يتم إتخاذ الإجراءات القانونية بحقه، نبدأ بجدول الأعمال.

* الفقرة أولاً: أداء اليمين الدستورية لبعض السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب البدلاء.

هنالك نواب كانوا معكم استوزروا وزارات سوف يرددون القسم بدلاء النواب المستوزرين في هذه الحكومة.

- النائب كاظم عطيه كاظم الشمري (نقطة نظام):-

حسب المادة (٩٣) من الدستور الفقرة السابعة والتي حددت صلاحيات المحكمة الاتحادية والتي تنص على (المصادقة على النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب العراقي)، جرت العادة منذ الدورة الأولى ولغاية الآن البدلاء لا يذهبوا إلى المحكمة الاتحادية حتى تدقق المحكمة، يجب إرسال كتاب من قبل المفوضية إلى مجلس النواب ومجلس النواب يطلب العضو البديل لأداء اليمين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا هو الإجراء المتبع.

- النائب كاظم عطيه كاظم الشمري:-

بحسب نص هذه المادة كل نائب فائز يجب أن يعرض على المحكمة الاتحادية للمصادقة على نتيجته.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا يوجد نص هكذا، نحن نخاطب المفوضية وبدورها ترسل لنا البديل بأعلى الأصوات في قائمته وتمضي الأمور.

- النائب كاظم عطيه كاظم الشمري:-

المحكمة الاتحادية لها صلاحية حجب بعض الأعضاء حدث ذلك بدورات سابقة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب هذا الأمر منذ ست دورات نيابية لا نختلف نحن عن هذا الموضوع، ست دورات رئاسة المجلس توجه الأمانة العامة بمخاطبة المفوضية وبدورها ترسل لنا الإجابة على مضمون الكتاب ونبدأ بترديد القسم للنائب البديل.

- النائب كاظم عطيه كاظم الشمري:-

عودتنا هذه الرئاسة على تطبيق القانون والدستور.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيتم النظر بهذا الطلب.

أدى السادة النواب البدلاء اليمين الدستورية كلاً من:

(السيد بشار عامج إسماعيل بديلاً عن السيد (محمد نوري أحمد)، السيد (فواز محمد ذياب الجربا) بديلاً عن (السيد عبد الرحيم جاسم محمد)، السيد (جمال علي عويد العيساوي) بديلاً عن السيد (مصطفى جبار سند)، السيد (صلاح محجوب هادي الزهيري) بديلاً عن السيد (مثنى علي مهدي أحمد)، السيدة (زهراء جميل الميالي) بديلاً عن السيد (النائب فالح الساري)، السيد (جاسم محمد الشريفي) بديلاً عن السيد (نعيم عبد ياسر العبودي).

* الفقرة ثانياً: إستجواب رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار.

سبق وأن أرسلنا كتاب بعد إكمال كافة الإجراءات الشكلية والقانونية ومتابعتها من قبل السيد النائب المستجوب تم إرسالها إلى الدائرة القانونية وتم تشكيل لجنة هي لجنة الإستجابات.

* الفقرة ثانياً: إستجواب رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار.

في الفصل التشريعي الأول قدم السيد النائب (عادل الركابي) والنائب المستجوب الآخر (سميعة الغلاب) بإستجواب رئيس هيئة الإستثمار وتم إرسال الطلب إلى الدائرة القانونية واللجنة المشكلة للإستجابات وأكملت كافة الإجراءات الشكلية والقانونية، وتم التوقيع من قبل الرئيس ونائبه وبموافقة الرئيس ونائبه على تحديد يوم للإستجواب وتم إرسال الأسئلة إلى رئيس هيئة الإستثمار الوطنية يوم ٢٠٢٦/٦/١٥ وتم تحديد جلسة يوم ٢٠٢٦/٧/٩ للإستجواب السيد المستجوب أرسل كتاب يطلب التأجيل على الإستجواب ونظر الرئيس ونائبه في طلب المستجوب ولم تحصل القناعة على طلب المستجوب بالتأجيل ولهذا يتم إستجواب رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار غيابياً، سوف أذكر الكتب المرسلة للهيئة وتفاصيلها.

قدم السيد النائب (عادل الركابي) طلب إستجواب رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار السيد (حيدر محمد مكية) و قد تم تبليغه بموجب كتابنا المرقم (٧٣٢٨) و (٧٣٢٩) في ٢٠٢٦/٦/١٥ و تم التأكيد على قرار حضوره في جلسة الإستجواب بموجب الكتاب المرقم (٧٩٦٠) في ٢٠٢٦/٧/٧ و أرسل السيد رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار كتابهم ذي العدد (١٤) في ٢٠٢٦/٧/٧ طالباً التأجيل، و لم يوافق السيد رئيس المجلس و نائبه على طلب التأجيل، و لهذا إذا تخلف المستجوب عن الحضور (للمجلس مناقشة الإستجواب غيابياً) و إذا قدم عذراً يوافق عليه المجلس بعدها يحدد موعداً آخر، و رئاسة المجلس لم توافق، لذلك نمضي بالإستجواب و طرح و مناقشة الأسئلة غيابياً).

صلب عمل مجلس النواب هو الإستجواب، رئاسة مجلس النواب تدعو كل نائب لديه ملاحظات وتفاصيل أو وثائق ترتقي للإستجواب لن نتأخر يوم واحد سنمضي بالإستجواب وفق الأدلة والوثائق المقرونة بطلب الإستجواب، هذا الموضوع تأكدوا منه ونمضي فيه في هذه الدورة.

- النائبة وحدة محمود فهد الجميلي (نقطة نظام):-

وجهت لحضرتك تشكيل لجنة تحقيقية حول وجود أسمى بقائمة الأسماء للسيدات والسادة النواب من طالبي الإستجواب لا أعرف من سواء كانت السيدة (سميعة) أو الأستاذ (عادل) بشكل مزور ليس أسمى وليس توقيعي وأنا امتعصت من هذه المسألة ووجهتها لحضرتك وكذلك السيد رئيس الهيئة قدم شكوى في المحكمة وطلبني بالإفادة وحضرت في محكمة الكرخ الثالثة وقدمت كشاهد إن هذا ليس أسمى ولا توقيعي، أنا لا أقبل أن يتم تزوير أسمى وتوقيعي.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

ما تفضلت به السيدة النائبة ورود أسمها غير صحيح في قائمة النواب الموقعين الخاصة بي (٥٥) نائب وقعوا لي تحديداً ولا يوجد إعتراض بالكامل من أي نائب، فكلام السيدة النائبة مردود ولا أقبل ذكر أسمى في هكذا واقعة. أنا أفترض السيد المستجوب موجود وأوجه له الكلام.

السؤال الأول: قيامكم بإصدار إجازة الإستثمار المرقمة (٤٧٤) بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٨ لشركة إمكانيات التطوير للتجارة العامة والنقل العام والمقاولات العامة للإستثمار والتطوير العقاري محدودة المسؤولية، الإستثمار معسكر الرشيد بمساحة تزيد عن (٥) آلاف دونم، والإجازة الإستثمارية المرقمة (٤٨٧) بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٠ لإنشاء مشروع تلأل بغداد بمساحة ألف دونم إلى نفس الشركة بدون تقديم خطة تمويل خلافاً لأحكام المادة (١٩) من قانون الإستثمار وحسب إقرار الشركة بكتابها ذي العدد (٧٤) بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠ المتضمن منح مدة إضافية مقدارها ستة أشهر من تاريخ توقيع العقد الإستثماري لغرض جلب خطة تمويل وبالتالي نتسأل هل يجوز قانوناً منح إجازات إستثمار لشركة بمساحة آلاف الدوانم داخل محافظة بغداد دون أن تقدم الشركة خطة تمويل ودون أعمال مماثلة، قيمة العقد وقيمة الإجازة الإستثمارية ثلاثة ترليون وأربعمائة وخمسة مليار، والتي هي أرض معسكر الرشيد مشروطة بتقديم خطة تمويل، المادة (١٩) تشترط عدم إصدار إجازة الإستثمار إلا بعد أن تقدم الشركة المعنية خطة تمويل والشركة لم تقدم خطة التمويل، خلال (٩٠) من تاريخ منح الإجازة حيث إن الشركة لغاية الآن منذ تاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٨ ونحن الآن ٢٠٢٦/٧/٩ لم تقدم هذه الخطة والأرض محجوزة (٥) آلاف دونم في قلب بغداد أرض معسكر الرشيد ولم تباشر وهو شرط المادة (١٩) من القانون، كتاب رئيس هيئة الإستثمار الوطنية إلى مجلس الوزراء يطلب إستثنائها من معايير الكفاءة مع أنه لا يجوز الإستثناء من معايير الكفاءة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل الكتب موجودة لديك وموثقة؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

نعم الكتب موجودة جميعها، قرار مجلس الوزراء بالرقم (٢٤٦١٣) صدر بناءً على كتاب رقمه (٢٤٩) بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢ صادر من مكتب رئيس هيئة الإستثمار الوطنية يطلب تمديد مدة تنفيذ المشروع الإستثماري من (١٠) سنوات إلى (١٥) سنة، هل يوجد مشروع إستثماري يُنفذ خلال (١٥) سنة وفي قلب بغداد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني مدة الإنجاز (١٥) سنة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

أحجز أصول الدولة أرض بمساحة (٥) آلاف دونم في قلب بغداد أرض معسكر الرشيد، يطلب رئيس هيئة الإستثمار تمديد مدة التنفيذ من (١٠) سنوات لغاية (١٥) سنة، أرجو عرض الوثيقة، يعني يعطي للمستثمر وقت طويل جداً لإنجاز المشروع وقيمة العقد ثلاثة ترليون وأربعمائة وخمسون مليار، المادة (١٩) تنص على (لا تمنح إجازة الإستثمار إلا بتقديم خطة التمويل من تاريخ صدور الإجازة) والطلب الآخر يطلب من مجلس الوزراء أن تكون مدة (٩٠) يوم من تاريخ توقيع العقد وليس من تاريخ توقيع الإجازة، بالنتيجة العقد لم يوقع لغاية الآن منذ شهر آذار سنة ٢٠٢٤ ولغاية الآن لم يوقع العقد، بالنتيجة الأرض محجوزة إجازة إستثمار صادرة والعقد لم يوقع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من أي سنة؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

منذ شهر آذار سنة ٢٠٢٤، منذ ٢٠٢٤/٣/٢٨ الإجازة صادرة ولغاية الآن لم يوقع العقد ولم تباشر الشركة ولم تقدم خطة تمويل، وصاحب الإجازة محكوم الآن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النصاب (٢١٤) عدا الرئيس ونائبيه.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

الإجازة الأخرى المرقمة (٤٨٧) قيمة المشروع ثلاثة ترليون ثمانمائة وأثنان وثلاثين مليار دينار، لأنشاء مجمع (تلال بغداد) السكني، لا ينطبق على الإجازة الأسباب السابقة التي ذكرتها ينطبق على هذه الإجازة، لا توجد خطة تمويل لا توجد مباشرة ولم يوقع عقد لغاية الآن، هذا السؤال الأول انتهيت منه.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

السؤال الثاني: قيامكم بالتسبب، سيادة الرئيس سوف اتكلم لان هذا يقهر بصراحة اي سوف اتكلمه كلام السؤال وليس باللغة الفصيحة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب لك الوقت كيف تستطيع ايصال المعلومة للسادة اعضاء مجلس النواب.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

صندوق شهداء الشرطة (٢٢) دونم عند النزول من جسر (الطابقين) لمؤسسة رسمية، صندوق شهداء الشرطة كلكم على علم بها أحد دوائر وزارة الداخلية، هذا تملكه وهذا السند باسم شركة، اعرضوا هذا السند وثيقة رقم (٧).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اعرضوا السند وثيقة رقم (٧) اعرضوها للإعلام.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

شركة (عطاء المعالي) للمقاولات، تم تسجيله باسم الشركة بدون إجازة لا يوجد إجازة، أي أنا أعطي (٢٢) دونم نهاية (جسر المعلق) عند النزول باسم شركة بدون اجازة استثمار الى الآن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف بدون اجازة؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

نعم بدون اجازة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التسجيل العقاري كيف سجلوه؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

أبدأ، وسوف اذكر لك ثلاثة أو أربع كتب صادرة من رئيس هيئة الإستثمار، يقول لهم يا وزارة الداخلية ملكوا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

صاحب الملك من سيادة المستجوب.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

وزارة الداخلية.

السيد رئيس هيئة الإستثمار يخاطب وزارة الداخلية يقول لهم أكملوا اجراءات التملك والتعاقد، هذه الكتب كتاب رقم (٥) يمكنكم عرضه، رقمه (٢٢٠) في ٨/٢ / ٢٠٢٣.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بما ان رئيس هيئة الإستثمار ارسل كتاب إلى وزارة الداخلية، وزارة الداخلية صاحبة الشأن والمصلحة كيف وافقت؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

يقول لهم أنا جهة معنية، أقرأ لكم الكتاب سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نعم اقرأ، اعرضوا كتاب هيئة الإستثمار الذي تم به مخاطبة وزارة الداخلية به إلى الإعلام.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

إلى وزارة الداخلية مكتب المستشارين، تهديكم الهيئة الوطنية للإستثمار اطيبت تحياتها، رقم الكتاب (٢٢٠) في ٨/٢/ ٢٠٢٣. بناءً على استفسار وزارتك الموقرة بالكتاب المرقم (١٥٨٤) استفسار وزارة الداخلية في ٢٠٢٣/٧/٣٠ وإشارة الى كتاب وزارتك الدائرة القانونية قسم تدقيق العقود بالعدد (٤٤١٤٠) غي ٢٣/٧/٢٠٢٣ المعطوف على مذكرة الدائرة اعلاه في العدد (٨٦٠) نود بيان الاتي. ان اجراء المخاطبات مع الجهات القطاعية قد اختصت بها الهيئة الوطنية للإستثمار وحسب قانون الإستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦. المادة (٢٠) (ثانياً)، التي تنص على.

تتولى الهيئة الوطنية للإستثمار ن خلال النافذة الواحدة مفاتحة الجهات القطاعية، وكذلك تنص المادة (١٩) (ثانياً) من القانون اعلاه. ان تكون دراسة الجدوى الإقتصادية هي من مسؤولية الهيئة الوطنية للإستثمار، الملخص السطر الأخير وعليه، راجين استكمال اجراءات التعاقد مع شركة (عطاء المعالي) بناءً على موافقة معالي الوزير وإرسالها لاتخاذ ما يلزم، فتم التعاقد بينهم وملكوا وهذا سند التمليك باسم الشركة، اضطرت وزارة الداخلية لإقامة الدعوى، وأكد عليهم في كتاب ثاني رقمه (٢٢٧).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هيئة الإستثمار ووزارة الداخلية مشتركين في هذا الخطأ وليس فقط هيئة الإستثمار، وزارة الداخلية صاحبة الشأن المفروض لا تُعطي موافقة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

رقم الكتاب الثاني (٢٢٧) في ٢٠٢٣/٨/٧ أيضاً يؤكد على أن أكملوا. رقم آخر (٢٥٣) في ٢٠٢٣/٨/٢٤ أيضاً من رئيس هيئة الإستثمار، طبعاً وزارة الداخلية أقامت دعاوى الآن وفي محكمة الاستئناف واحتمال كبير تكسب الدعوى وتبطل اجازة سند التمليك هذا، رافضة إقامة دعوى.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إذا كيف تم تحويل السند وهم جهة قطاعية؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

التسجيل العقاري قاموا في تحويله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف تم بتحويله دون موافقة الجهة الرسمية والتي هي وزارة الداخلية؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

هذا بغداد/ الكرخ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك الآن تقول وزارة الداخلية أقامت دعوى في إبطال سند الملكية أو تحويل الملكية، كيف تم تحويل الملكية بدون موافقة وزارة الداخلية.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

سيادة الرئيس أنا أمام سند رسمي باسم الشركة المقصودة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السند متحول باسم الشركة، على أساس يصبح بناية استثمارية، تحول السند إلى شركة (عطاء المعالي) من اجل منح فرصة استثمارية لبناء بناية صندوق شهاداء الشرطة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

أنا سوف أوضح لكم، الأرض تم تملكها الى الشركة لإقامة بناية عليها أي فرصة استثمارية واضح الأمر.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

ليس من مسؤوليته المستوجب ان يوضح الأمور، لان المستوجب المفروض ان يكون حاضر ويعطي هذه الأدلة، هو فقط يطرح الأسئلة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

هو من يرد انا فقط أطرح الأسئلة سيادة الرئيس.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

وكل كلام يتكلم به هو صح لان الشخص الآخر لا يُدافع عن نفسه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب لا تبرر أنت أسئلتك وأجوبتك التي أنت إقتعت بها ومضيت على الإستجواب بها امضي بها.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

أنا اتمنى ان تتصنوا جميعاً لهذا الموضوع.

السؤال الثالث: هناك قصر رئاسي في الفرصة الإستثمارية الممنوحة لشركة (داماك) قصر من القصور الرئاسية، هذا القصر مستغل مركز مبيعات للشركة المستثمرة قصر رئاسي، قصر رئاسي الآن في دولة اخرى اي تابع للحكومة للسلطة قصر رئاسي تستغله شركة استثمارية لدولة اخرى بلا أي بدل بلا اي اتفاق بلا أي عقد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من الذي أعطاهم الصلاحية حتى يجعلوه مركز مبيعات؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

هيئة الإستثمار الوطنية أعطت الأرض كلها بما فيها المقام عليها القصر الرئاسي اعطته فرصة استثمارية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني الرخصة موجودة من هيئة الإستثمار الوطنية.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

موجودة الإجازة من الهيئة الإستثمارية، هذه هي الإجازة الإستثمارية وايضاً هذه هي صورة القصر الرئاسي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل القصر من ضمنها؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

كلا ليس من ضمنها القصر، أعطوا الأرض المحيطة في مطار بغداد الدولي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم هي مساحة الأرض؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

مساحة الأرض (١٤٠٠) دونم المحيطة في مطار بغداد الدولي، من ضمنها يوجد قصر، اذاً من المفروض ان يكون هناك تفاوض عندما طالبناه بكتاب رسمي قال انا كتبت وتم مفاتحة عقارات الدولة متى منذ عام ٢٠٢٣ وليس هناك أي إجابة، أجابت دائرة عقارات الدولة بموجب كتابها كذا ان تم تحرك الكتاب الى قسم التنفيذ والتخطيط الإستثماري لغرض التنسيق مع الشركة المذكورة، طبعاً ولم يحصل تنسيق ولا تم اخلاء القصر ولا زالت الشركة تشغله وقطعة واضحة مركز كبيعات شركة (داماك) والشركة هي ليست عراقية اصلاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ليس لنا علاقة، المستثمر من اين ان يكون هو يكون، لكن مخالفته لإعطائه قصور رئاسية خارج المساحة وخارج الإتفاق هذا غير صحيح.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

هنا انتهينا من السؤال الثالث.

- النائب علي حاتم حسن الحسناوي:-

إذا تسمح لدي مقترح، احترامي الكامل الى السيد النائب المستجوب هذا الإستجواب الأول لمجلس النواب في هذه الدورة ونحن نعلم جميعاً ان مجلس النواب تعرض الى هزة في الفترة الماضية، يفترض ان يأخذ دوره وأنا أقيم هذا الإستجواب وقضائياً، الذي لا يحضر يكون هارب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هو معلم من يوم (١٥) وذكرناها وجنابك لم تكن موجود ربما في بداية الجلسة.

- النائب علي حاتم حسن الحسناوي:-

عفواً كلا موجود.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الأسئلة مرسلة من يوم ٦/١٥ وأبلغ مجلس النواب بالحضور، يوم أمس ارسل كتاب يعتذر عن الحضور لأسباب غير مقنعة، رئاسة المجلس لم تقتنع في الأسباب فأمضينا في الإستجواب وفق قرار المحكمة الاتحادية ووفق قرارات المنصوص عليها قانونياً يتم الإستجواب في حالة عدم حضور المستجوب بتم الإستجواب غيابياً.

- النائب علي حاتم حسن الحسناوي:-

هذا هو سبب مداخلتي، أنا أقول الموظف مهما كانت وظيفته بما انه موجود عدم مجيئه لقبة البرلمان هو عدم احترامه الى مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا ليس عدم احترام، هو ارسل كتاب لكن لم نوافق عليه وأبلغناه من قبل الأمانة العامة بان الكتاب لم يوضح، المفروض يتم حضوره وهذا سوف يكون من السيدات السادة أعضاء مجلس النواب رؤيا أخرى على المستجوب رئيس هيئة الإستثمار ويكون لهم موقف بعد ان يكمل السيد النائب.

- النائب علي حاتم الحسناوي:-

سيادة النائب أظننا في الموضوع، أنا أقترح لمصلحة المجلس ولمصلحتنا أعضاء مجلس النواب هذا الموضوع مهم يلزم بالمجيئ ونسمع منه أنا ارى هذا افضل للجميع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن لدينا مسارات قانونية متخذها على المسار القانوني.

السادة النواب دعوه يكمل الأسئلة ونفتح باب لكم حتى تُعطوا ملاحظاتكم على الأسئلة التي طرحها السيد المستجوب.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

السؤال الرابع: قيامكم يا رئيس هيئة الإستثمار بمفاتحة مجلس الوزراء بالكتاب رقمه (٨٨٠٤) بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٢٥ واقتراحكم بعرض مشروع البصرة رقم (٢١) على مجلس الوزراء واستثناء مشاريع شركة (دايكو) من استقطاع نسبة (١٠) %، للتوضيح سيادة الرئيس هيئة الإستثمار عندما توقع عقد مع الشركات الإستثمارية تترك نسبة (١٠) % من مساحة الأرض المخصصة للإستثمار هذه حصة لمن لهيئة الإستثمار هي التي تتصرف بها (١٠) % هذه العقود التي تبرمها هيئة الإستثمار، والتي تمثل حصة الجهة المالكة واستثناء الشركة من البيع وفق الأسعار المثبتة في دراسة الجدوى الإقتصادية والسماح لها بسعر البيع المفتوح مما سمح للشركة، انا لن في السؤال وسوف أوضح السؤال ما هو معناه، استغلال هذه الاستثناءات وبيع الوحدات السكنية، سوف أوضحها في الصور من (١) ونصف مليار دينار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هذه هل هي بناية؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

مليار وخمسمائة مليون سعر الوحدات السكنية، الآن سوف أوضحها مما تسببتم في هدر واضح بحصة الجهة المالكة والبالغة هذه (١٤٠٠) دونم، البالغة (١٤٠) دونم المفروض تكون حصة الجهة المالكة التي هي هيئة الإستثمار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التي هي (١٠) %.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

ضحيت بها انت، طلبت من مجلس الوزراء استثناء هذه الشركة لماذا؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل الاستثناء خرج من مجلس الوزراء؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

الأستثناء خرج من مجلس الوزراء بناءً على مخاطبة الهيئة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بناءً على كتاب مرفوع من هيئة الإستثمار.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

من رئيس هيئة الإستثمار، هذا ساهم في زيادة ارباح الشركة على حساب المواطن وعلى حساب الدولة العراقية، اجازة البصرة (دايكو) الآن اعود الى التوضيح، اجازة البصرة (٢٠١) التي ايضاً هي شركة (داماك) العقد يتضمن (١٠) %، لأوضح الآن حصة الجهة المالكة التي هي هيئة الإستثمار، والبيع بسعر الجدوى (٨٠٠) دولار، تعرفون الذي يقدم عرض استثماري دراسة الجدوى يجب ان تتضمن سعر الوحدة السكنية بكم سوف تباع، هو حدها (٨٠٠) دولار سعر المتر، حسب الكتاب المرقم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب ارجو الإنتباه على الأسئلة والأجوبة التي يتكلم بها السيد النائب.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

(١٠) % والبناء أفقي وليس عمودي وسعر المتر (٨٠٠) دولار، ماذا طلب هو في كتابه المرقم (٨٨٠٤) تم الإستثناء للشركة بالبيع المفتوح، لا ليس هناك (٨٠٠) دولار بيعوا بما يناسبكم كتاب رسمي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من اين صادر الكتاب؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

من الهيئة الوطنية للإستثمار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بناءً على ماذا؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

لا يوجد بناءً على ماذا؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف يتعاقد معه ويعطيه اجازة استثمارية وفق بنود، هذا الموضوع والمتر (٨٠٠) دولار وبعدها يقول له انت مخير في البيع؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

سوف أوضح لك سيادة الرئيس، كتابهم (٨٨٠٤) تم الإستثناء للشركة بقرار مجلس الوزراء طبعاً بناءً على طلب الهيئة حتى يؤكد الموضوع، الهيئة التي هي الجهة المستفيدة والمالكة للأرض.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وهي التي رفعت كتاب الإستثناء.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

هي التي رفعت الكتاب تطلب السماح للشركة ليس البيع وفق السعر المحدد في دراسة الجدوى، كلا البيع مفتوح أي البيع بما يناسبك لا يوجد (٨٠٠) دولار، المواطن ليس مشكلة يشتري بمليارين أو ثلاثة مليارات هذا ليس مشكلة بيع بما يناسبك وليس (٨٠٠) دولار، كتاب رسمي (٨٨٠٤) في ٢٢/٧/٢٠٢٥ يمكنه عرض الكتاب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اعرضوا الكتاب على الشاشة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

سوف أقرأ لكم الفقرة.

أولاً: مشروع البصرة (١).

الفقرة (أ) (١) يتطلب الأمر الهيئة تقول، عرض الموضوع على مجلس الوزراء لغرض اصدار قرار يتضمن استثناء المشروع انفاً من استقطاع (١٠) % والتي تمثل حصة الجهة المالكة والبيع بالسعر المفتوح وامكانية شركة (دايكو) بناء وحدات سكنية عمودية وليس افقية، العمودي في ارباح كبيرة للشركة لان يختصر بعمارة مساحة صغيرة تبني قدر ما تستطيع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

والعقد موقع على بناء أفقي ومن ثم عملوا له استثناء عمودي والسعر مفتوح.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

وحدات عمودية مشروطة، اذكر لكم هذا الموضوع الذي يبرر فيه طلب الإستثناء، مشروطة بموافقة سلطة الطيران المدني وأمانة بغداد وبنا لا يزيد على (١٠) % المشار اليها الى مقابل هنا هو هدفه ماذا، مقابل تبرع شركة في (٢٠٠٠) وحدة سكنية استناداً الى كتاب الشركة المرقم كذا في كذا العدد وتضمينها ملحق في العقد هل هذا واضح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

واضح.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

السيدا السادة النواب ارجو الإنصات الى هذا الموضوع، هذه (٢٠٠٠) وحدة سكنية متر واحد لم يُبنى بها الى الآن، لا يوجد (٢٠٠٠) وحدة سكنية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اذا وحدات سكنية ويسلمها الى الجهة المعنية أو المستفيدة ايجابية، لكن هنا يقول ولا متر بني عليها أي يعني مجرد بعدها أرض لا يوجد فيها شيء، والبنائيات الخاصة به المشروع الخاص به مستمر.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

استفاد من كل هذه الامتيازات وما ورد في كتاب الهيئة في مقابل لم يبنى اي وحدة سكنية الى الآن.

الفقرة ثانياً: يتطلب الأمر عرض الموضوع على مجلس الوزراء هذا مجمع آخر لنفس الشركة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو اسم المجمع؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

نفسها شركة (داماك)، على مجلس الوزراء لإصدار القرار المناسب من تمكين شركة (دايكو) بناء وحدات عمودية وبما لا يزيد عن (١٠) % بناء وحدات عمودية وبما لا يزيد عن (١٠) % وايضاً نفس الشيء ونفس الإمتيازات الأخرى بيع مفتوح وغيرها باقي الأشياء مقابل تبرع الشركة في بناء (٥٠٠٠) وحدة سكنية نفس الكلام (٥٠٠٠) وحدة سكنية لم يُبنى منها متر واحد ويستفاد من كل هذه الإمتيازات بقرار بكتاب من السيد رئيس الهيئة سيادة الرئيس حتى يكون واضح الأمر، أين الوثيقة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أعرضوا له الوثائق.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

اعرضوا لنا سعر اعلان (داماك)، هذه بالضبط (٨) هذه تبدي سعر هذه الفلل في (داماك) مليار ونصف، الى خمسة مليار بالله عليكم هل يوجد مواطن عراقي يشتري شقة أو منزل في خمسة مليار هل هذه حلت ازمة سكن سيادة الرئيس، من الذي يشتري اليوم موظف أو متقاعد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

(٥) مليار البنائة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

هذا سعر المنزل، يبدأ من مليار ونصف هذا الإعلان، التي سعرها أدنى يبدأ بمليار ونصف الى خمسة مليار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه جريمة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

صاحب الرعاية الإجتماعية وسكنة مدينة الصدر التي مساحة منازلهم (٦٠) متر، العائلة تسكن في مساحة (٦٠) متر هل يستطيع الشراء بخمسة مليار أو اربعة مليار أو ثلاثة مليار، إذا اين الجدوى الإقتصادية من هكذا مجمعات أنا اسأل فقط هذا السؤال.

- عادل حاشوش جابر الركابي:-

السؤال الخامس: قيامكم بمفاتحة مجلس الوزراء بموجب كتابكم المرقم (٥٦) في ٢٠٢٥/١٢/١ والطلب بإصدار قرار من مجلس الوزراء بتمديد تنفيذ نظام بدلات الايجار المرقم (٦) لسنة ٢٠١٧، والحاق الضرر بالمال العام من خلال منح اجازات استثمار عديدة وفق نظام بدلات الايجار المرقم (٦) لسنة ٢٠١٧؟

سوف اقوم بتوضيح النظام رقم (٦) لسنة ٢٠١٧، هذا النظام يعطي فائدة للدولة (٢%) فقط، مجلس الوزراء عدل بنظام جديد عمل الفائدة (٩٠%) فهو قام بعمل كتاب لمجلس الوزراء رقمه (٥٦) في ٢٠٢٥/١٢/١ نقول لهم مددوا ونبقى على (٢%) وليس (٩٠%) على الرغم من عدم استيفائها للمتطلبات القانونية بما فيها عدم استحصال موافقات الجهات القطاعية وذلك تجنباً لتطبيق النظام رقم (١٢) سنة ٢٠٢٥ (النظام رقم (١٢) يضع الفائدة ليس (٢%) وإنما (٩٠%) هو يقول لهم كلا عودوا الى (٢%) النظام رقم (٦) لسنة ٢٠١٧) الصادر من مجلس الوزراء لغرض اعفاء المستثمرين على حساب الدولة ومنها الاجازة الاستثمارية الخاصة بشركة فرسان الخير، ١١٠٠ دونم في المدينة الاقتصادية، والاجازة الاستثمارية رقم ٥٠٤ في ٢٠٢٥/١٢/١٤ (شركة الركن المميز للشحن البري والجوي) أي قبل يوم من نفاذ النظام الجديد، والاجازة المرقمة ٥٠٢ في ٢٠٢٥/١٢/١١ الممنوحة (لشركة بيت العمر)، واجازات استثمارية أخرى منحت من ٢٠٢٥/١٢/١ الى ٢٠٢٥/١٢/١٥، حيث ان نظام بدلات الايجار المرقم (٦) لسنة ٢٠١٧ نص على بدل (٢%) من قيمة الارض اما النظام الجديد فنص على بدل قدره (٩٠%) من قيمة الارض الداخلة ضمن حدود البلديات، أي ان الاجازات منحت على عجل قبل نفاذ النظام بيومين او ثلاثة ايام ودون موافقات (قانون يتطلب ان لا تصدر اجازات استثمار غلا مستوفية جميع المتطلبات لا يجوز ان تصدر اجازة استثمار وصدرت اجازات استثمار من غير أي متطلبات حتى لا يشملون في (٩٠%) يشمل في (٢%) السابقة وبعدها يكمل اجازات الاستثمار ومتطلباتها لماذا ؟ ما هو السبب؟) تجنباً لتطبيق احكام النظام الجديد على المستثمرين والهدف بالتاكيد واضح لا يحتاج الى شرح مما تسبب في خسارة الدولة لفرق البدلين والضرر بالمال العام ومخالفة لقرارات مجلس

الوزراء التي تدعو الى تعظيم الإيرادات والبلد يعيش في ازمة مالية حقيقية حيث يقدر الضرر الذي لحق بالمال العام ما يعادل (٨٨%) من قيمة الارض؟

النظام رقم (١٢) تكون الفائدة (٩٠%) وليس (٢%) هو يقول لهم كلا نعود على (٢%) النظام رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ ومددوه ثلاثة اشهر .

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لماذا؟ لا يريد الفائدة للهيئة؟

- عادل حاشوش جابر الركابي:-

في ظل هذه الأزمة في ظل البلد يعاني من مشاكل مالية لها اول وليس لها اخر يقول لهم مددوا (٩٠) يوم السؤال السادس: قيامكم بتكليف شخصيات غير مؤهلة لأداره بعض الملفات واللجان الحساسة في الهيئة دون مراعاة معايير النزاهة والكفاءة بما فيها اصداركم الأوامر الادارية وموافقاتكم على تكليف الموظف (جلال ناصر) باللجان التالية، (لجنة اقليم كردستان، لجنة والنظر في تظلمات المستثمرين، لجنة الاعتراضات عن منح الاجازة ورئاسة لجنة تعديل الاجازات) والعديد من اللجان التحقيقية والتدقيقية ومدير قسم تنسيق المحافظات ، هو موظف بمؤهلات بسيطة أتى منقولاً من هيئة المسائلة والعدالة، في حين هو المتحكم الحقيقي بالهيئة، في كل شيء، الذي يسيره جلال يمضي والذي لا يسيره جلال لا يمضي، وبالرغم من شبهات الفساد التي تحوم حوله وشكاوي الابتزاز المثبتة أمام المحاكم المختصة والتي صدرت بموجب قرارات قضائية.

السؤال السادس هذه الوثيقة رقم (٩) استقدام، هذا عليه استقدام سيادة الرئيس، ما هو الاستقدام، عليه استقدام من هيئة النزاهة بقرار قضائي، طبعاً ما هي التهم الخاصة فيه، القرار (١٦٠) هذا القرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٣ طبعاً قرار مجلس قيادة الثورة المنحل، هذا الا تتوفر أدلة، أما تصوير فيديو أو تسجيل صوتي يتوقف على هذا القرار، ماذا يقول هنا، ابتزاز أصحاب المشاريع الصناعية، أين، في اقليم كردستان حتى ليس هنا، هؤلاء ماذا يعمل فيهم سيادة الرئيس، يذهب الى أصحاب المشاريع هنا، يذهب هنالك الى مشاريع اقليم كردستان، سيادة الرئيس ضمن الأعمال التي أرتكبها يذهب الى اقليم كردستان، شركات معينة مثلاً لنقول منتجة خارج اقليم كردستان، لنقول انتجاها في تركيا مثلاً الصناعات يعني، منتجات هذا المصنع المعين لنقول في تركيا في دولة عربية أو غيرها، هو يقول لهم تعالوا لنسوق منتجاتكم الى المحافظات العراقية الأخرى في مقابل طبعاً، وثبت هذا بقرار القضاء، طبعاً هذا طلب تحقيق اداري على هذه الوثيقة الى الآن من شهر التاسع في ٢٠٢٥ لم يحصل تحقيق اداري معاه لأن القضاء طلب تحقيق اداري بموجب هذا الكتاب الذي رقمه (٤٠٠٨) في ٢٠٢٥/٩/١٠ من هيئة النزاهة هذا، طلبت معاه تحقيق اداري، الى حد الآن لم يحصل هذا التحقيق الاداري، ولم يرسل الممثل القانوني حتى يدون افادته الخاصة بالهيئة، لماذا؟ ما الذي تفسره، هذا كتاب وصل إليك من القضاء، لماذا لم تنفذه؟

السؤال التاسع: مخالفتكم للقانون والأنظمة والتعليمات من خلال اقدامكم على نقل ما يقارب (١٠٠) موظف وتنسيب (٦٨) موظف الى الهيئة وحسب كتابكم المرقم (٢١٠٤) في ٢/١٥ من دون التحقق من تخصصات بعضهم التي يجب أن تناسب عمل ومهام الهيئة، سيادة الرئيس مثل هيئة الاستثمار ماذا تحتاج من تخصصات، تحتاج الى المهندس، أخوان نحن بلد تعلمون وضعه ما هو .

السؤال السابع: حياة الاستثمار هيئة متخصصة مثل هيئة الاستثمار، ماذا تحتاج من تخصصات، تحتاج الى المهندس المدني، تحتاج مهندس إنشاءات، تحتاج قانوني، تحتاج خبير اقتصادي، أسألكم بالله معلمين ماذا يفعلون في هيئة الاستثمار؟ حرفيين بأعداد كبيرة ماذا يفعلون، حرفيين ومعلمين وكتبة غالبية الأوامر هؤلاء (١٦٨) موظف بإقرار منه هذا الكتاب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

(١٦٨) موظف خارج اختصاص الهيئة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

نعم، (١٦٨) موظف، في هذا الكتاب يعترف، هذا الكتاب رقمه (٢١٠٤) الذي يقول أنا جلبت (١٠٠) عينتهم و (٦٨) تنسيب الذين هم كتاب ومعلمين وحرفيين، يعني أنت لديك هيئة استثمار وطنية مسؤولة عن رسم السياسة العامة للاستثمار في العراق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب، السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، (٩) أسئلة يمكن نكتفي فيهم، الخروقات الموجودة كبيرة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

لا، لا سيادة الرئيس أرجوك، عندي فضائح، لدي (ريك سوس) ولدي بسمالية فضائح فيها.

السؤال رقم (٨): النص القانوني ماذا يقول؟ قرار مجلس الوزراء النص القانوني الذي هو المادة (٧) من قانون الاستثمار ماذا تشير، يجب على الهيئة استكمال موافقة مجلس الوزراء قبل منح الاجازة الاستثمارية اذا كانت قيمة المشروع الاستثماري أكثر من ٢٥٠ مليون دولار، واضح؟ هذه اجازة استثمارية وثيقة (١٢) ممنوحة الى شركة الرملة للتطوير الاستثماري، قيمة المشروع واحد ترليون و (١١) مليار، اخوان هذه صدرها منه دون موافقة مجلس الوزراء مع هذا النص صريح، المادة (٧) صريحة أنه (٢٥٠) مليون دولار، واحد ترليون و ١١ مليار من دون موافقة مجلس الوزراء، هذا النص القانوني (١١) هذا السؤال رقم (٩).

النص القانوني الهيئة لا تصدر اجازة لما زاد عن (٢٥٠) مليون دولار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كل ما هو تحت الـ (٢٥٠) من واجبات الهيئة، كل شيء فوق الـ (٢٥٠) يجب أن يعرض على مجلس الوزراء.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

هذه الاجازة وثيقة واحد ترليون و (١١) مليار بموافقة الهيئة وليس مجلس الوزراء وحصل على موافقة مجلس الوزراء بعد (٥) أشهر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني أصدر اجازة وبعدها خاطب مجلس الوزراء.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

مجمع سكني عامودي متكامل وأذكر لكم أسم الشركة، شركة الرملة للتطوير والاستثمار العقاري، اسم المشروع مجمع سكني عمودي متكامل، أين، سكني تجاري خدمي تعليمي سياحي، ما هذه، كلفة المشروع، موقع المشروع محافظة بغداد، مدة تنفيذ المشروع (٨) سنوات، وهذا رقم الإجازة رقمها (٤٥٩) لعام ٢٠٢٤.

السؤال رقم (٩) الآن سوف أوصلكم الى ريك سوس، قيامكم بتمليك الأجزاء السكنية لمشروع فندق ريك سوس بمبلغ يعني سوف أذكر لكم المبلغ في هذا المحظر، قيامكم بتمليك الأجزاء السكنية لمشروع فندق ريك سوس ما يعادل (١٢٠) ألف دينار (٨٠) دولار، طبعاً في المحظر أقل من هذا السعر و سعر (١٤٠٠٠) دينار لبقية الطوابق السكنية أي ما يعادل (٩) دولار وحسب محظر التقدير المرقم كذا بالرغم من أن مركز مبيعات المشروع، أخوان سوف أقرأ لكم المحظر، الشركة عارضة بـ (٥٨٠٠) دولار المتر الذي هو هذا في أخطر مكان في تقاطع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومقابل دار الضيافة لمجلس الوزراء أي ما يعادل (٩) مليون دينار عراقي، يعني الشركة تبيع تقريباً بـ (٩) مليون عراقي وبالتالي تسبب بهدر واضح بالمال العام، سوف أقول لكم المحظر هذا أخوان، طبعاً هم عملوا معادلة، هذا بدل الايجار لجزء التجاري للمتر الواحد أخوان اسمعوه، مردود الدولة العراقية (٥٠٠٠) دينار، (٥٢٥٠) هذا محظر، على المتر عرض شاشة وثيقة (١٤).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وهو يبيعه بـ (٥٨٠٠) دولار.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

(٥٢٥٠)، طبعاً معادلة يضرب (٧٥٠٠٠٠) في (٧%) في (١٠%) يخرج مردود الدولة العراقية (٥٢٥٠) فندق ريك سوس هذا الذي هو بدل الايجار للجزء التجاري، (٥٠٠٠) دينار، بدل الايجار السكني سيادة الرئيس (١٤٠٠٠) مردود الدولة، يعني أنت تسمح له.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

(١٤٠٠٠) ماذا؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

دينار وذلك (٥٢٥٠) دينار عراقي يعني (٣) دولار وهذا (٩) دولار، يعني أنت تسمح بدراسة الجدوى تعلمون فيها سعر الوحدة السكنية أو التجارية تسمح له يبيع تقريباً بـ (٦٠٠٠) دولار وأنت تستفيد (٥٠٠٠) دولار، أين الجدوى الاقتصادية في هكذا مشروع أين؟ (٥٠٠٠) دينار نعم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى زملائك يفهمون لأنه تتخطى الأمور، (٥٠٠٠) دينار عراقي مقابل (٦٠٠٠) دولار.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

حتى أكون دقيق (٥٨٠٠) دولار الشركة تبيع، مردود الدولة العراقية (٥٢٥٠) أيجار المتر الواحد للجزء التجاري و (١٤٠٠٠) للجزء السكني هذه هي أول الكارثة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سؤالكم وأجبت عليه أين الجدوى الاقتصادية من هذا الموضوع؟

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

وهذه أول كارثة، الكارثة الثانية سيادة الرئيس سمحوا أن يدمج النشاط التجاري والسكني، تعلمون النشاط التجاري أيلولته الى الدولة العراقية يعني كم، مثلاً (٣٠) عام بعدها تعود الى الدولة، الشركة بالسلامة، السكني لا، ملك، أنت مواطن تذهب تشتريه تملكه، كيف أنت تحت تجاري وفوق سكني، هذه مخالفة أخرى.

السؤال رقم (١١): الآن نذهب الى سيادة الرئيس نذهب الى البلاء الخاص في بسمايا، وثيقة بتوقيع وثيقة رقمها (١٨)، سيادة الرئيس الذي هو لديكم السؤال الثالث أخوان سؤال رقم (١١) الذي هو سؤال الثالث، قيامكم وخلال السنة الأولى من استلام المنصب بصرف مبلغ (٣٠٠) مليار و (٩٦٠) مليون الى شركة هنوا الكورية المنفذة لمشروع مدينة بسمايا السكني خلافاً لنتائج تدقيق الدائرة القانونية التي هي دائرتك يا رئيس هيئة الاستثمار المثبتة في الفقرة ثامناً من كتابكم المرقم (٨٨٩٧) في ٢٠٢٤/٦/٣٠ المتضمن منح مدة إضافية مقدارها (٦) أشهر من تاريخ توقيع العقد الاستثماري لغرض جلب خطة تمويل وبالتالي نتساءل هل يجوز قانوناً منح اجازات استثمار لشركة بمساحة آلاف الدونمات، الآن سوف أجيبكم حول هذا السؤال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا يحتاج الى جواب أنت ذكرت السؤال و توجد مخالفة قانونية بالدائرة القانونية للمؤسسة نفسها، واضح.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

صرف (٣٠٠) مليار و (٩٦٠) مليون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

صرفهم من دون سند قانوني وهناك اعتراض من الدائرة القانونية لهيئة الاستثمار العامة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

واعترض من هيئة النزاهة واعترض من الشركة نفسها، ماذا تقول الشركة أخوان، الشركة تقول لكم عندي مبلغ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب المستجوب يوضح لكم حجم المخالفات و حجم الهدر بالمال العام لدى رئيس هيئة الاستثمار الوطنية.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

سيادة الرئيس ايضاح بسيط، السادة النواب الأخوة الأعزاء أرجوكم أنا هذا كلامي الآن غير موجه للسادة النواب ولا للرئاسة موجه الى المستجوب، المستجوب عليه أن يجيب، بما أنه أنا أطرح الوثائق وأطرح السؤال معزز بالوثائق، المفروض من يجيب، ليس النواب ولا أنا أجيب، يوجد من يجيب، بما أنه متخلف عن الحضور فدوري أن أبين لكم حتى أعزز القناعة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال الذي بعده سيادة النائب، واضح سيادة النائب، والله مخالفة للدائرة القانونية لهيئة الاستثمار هل يوجد أحد لم يعلمها وهدر بالمال العام والشركة معترضة على هذه الأمور.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

الشركة تقول أنتم تطلبوننا (١,٢٥) مليار دولار، نحن نطلبهم وهو يدفع (٣٠٠) مليار و (٩٦٠) مليون عراقي. السؤال الثاني عشر: لديكم السؤال الرابع، تسببكم بهدر المال العام من خلال قيامكم بالموافقة على إقرار مبلغ ما يقارب (٣٤٢) مليون دولار بموجب العقد الخاص بإنشاء وتطوير مدينة بسماية الموقع من قبلكم شخصياً من دون إجراء التدقيق ومن دون موافقة القسم الفني ولا الدائرة القانونية في الهيئة على الرغم من تحفظ الدوائر المعنية مع الإشارة لقيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإيقاف هذا العقد لوجود مخالفات قانونية إلا إنك قمت بتوقيع العقد وأصبحت حجة على الهيئة مبلغ (٣٤٢) مليون دولار واتخاذك إجراءات تعسفية بحق مدراء الأقسام والدوائر الذين لم يوقعوا على هذا العقد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا السؤال واضح، أنقل للسؤال التالي، هدر في المال العام واضح وإعتراض مدراء الأقسام داخل الهيئة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

السؤال الثالث عشر: قيامكم بمنح إستثناءات ما يقارب (٦٧٥٠) إستثناء على مجمع بسماية وحسب كتاب مصرف الرافدين، وقيامكم بفتح التسويق لمشروع بسماية على منصة التسويق الإلكترونية (٧٠) ألف شقة وهذا إعلان وهمي لا توجد (٧٠) ألف شقة التي إكتملت (٣٠) ألف شقة فقط، في حين تم التلاعب بالمواطنين وفتحت منصة إلكترونية لتسويق (٧٠) ألف شقة ليس لها وجود الذي نص على أن تلتزم الشركة بإنجاز المشروع ومن ثم تسليمها للهيئة لغرض تسويقها على المستفيدين ومن ثم قيامكم بمنح الإستثناءات من التقديم على المنصة الإلكترونية وتحويلها المنجز الفعلي بواقع (٨٢٠٠) شقة علماً إن المشروع هو لدعم ذوي الدخل المحدود مما تسبب بحرمانهم نتيجة الإستثناءات الممنوحة من قبلكم، ما هو السند القانوني لمنح هذه الإستثناءات، مصرف الرافدين يخاطب الهيئة بكتاب رسمي حول منحهم (٦٧٥٠) إستثناء والشقق الموجودة (٥) آلاف شقة وجميعكم تعرفون مدينة بسماية مخصص للفقراء لأن أسعاره معقولة، ولكن عندما يتم إستثناء (٦٧٥٠) لمتنفذين الفقير كيف يتحصل على شقة، ففتحت مكاتب دلالية داخل مجمع بسماية ويبيع الإستثناء بمبلغ (١٠) آلاف دولار أو (١٥) ألف دولار، ومنهم موظفين من مكتب السيد رئيس الهيئة فتح مكتب دلالية حتى يبيع الإستثناءات التي يتحصل عليها من مكتب رئيس الهيئة،

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اكرر فقط الأسئلة.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

إهمالكم لمتابعة تنفيذ النص الذي تم تضمينه في عدد من العقود للمشاريع الإستثمارية والمتضمن إلزام الشركة المستثمرة بتخصيص نسبة (١٠%) من الإيرادات إلى الهيئة الوطنية، مثل عقد مجموعة عراقنا وعقد المركز التجاري في بسماية وعقد مجمع بدور السكني إلا أنكم أهملتم إستيفاء مثل هذا المبلغ المنصوص عليه في عدد ليس بالقليل من العقود الإستثمارية وقمتم مؤخراً بناءً على مطالباتنا بتشكيل لجنة لغرض متابعة إستيفاء المبالغ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال الحادي والعشرين: مخالفتم للقوانين والأنظمة والتعليمات في تعيين شقيقكم، أكمل.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

يوجد ثلاثة أقسام في الهيئة.

السؤال التاسع عشر: استمراكم بصرف مخصصات الخطورة المهنية مقدارها (٣٧٥) ألف لموظفي الهيئة لثلاث أقسام، قسم الحسابات والتشغيلية وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي وقسم حسابات الخطة الإستثمارية بدون سند قانوني، وهذا كتاب القانونية للأمانة العامة لمجلس الوزراء يرفض هذه المخصصات لهذه الأقسام، في حين تم صرف المخصصات منذ عام ٢٠٠٦. السؤال الأخير: إهمالكم في متابعة تنفيذ النص الذي تم تضمينه في عدد من عقود المشاريع الإستثمارية والمتضمن (إلزام الشركة المستثمرة بتخصيص نسبة (١٠%) من الإيرادات إلى الهيئة الوطنية مثل عقد مجموعة عراقنا وعقد المركز التجاري في بسماية وعقد مجمع بدور بغداد السكني إلا إنكم أهملتم إستيفاء مثل هذه المبالغ المنصوص عليها في عدد ليس بالقليل عقود المشاريع الإستثمارية، هذا السؤال نسبة (١٠%) من إيرادات الشركة بعقود معينة أبرمتها الهيئة المفروض أن تعود إيراداتها إلى الهيئة الوطنية للإستثمار لم يطالب هذه الشركات وبالتالي ذهبت فرصة إيراد مقدارها (١٠%) بمجمعات سكنية وتجارية كثيرة ولم بحصة الهيئة من هذه الإيرادات ولم يتم دعوة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

واضح من خلال حديثك والوثائق التي عرضتها لزملائك السيدات والسادة اعضاء مجلس النواب هناك مخالفات جسيمة وهناك هدر بالمال العام جسيم من قبل رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار ومخالفته لعدة امور وهناك استثناءات كارثية، وعدم حضوره هي القرينة الاساسية لعدم استطاعته الرد على الاسئلة الموجه له.

- النائب اياد عبد الجبار كريم الجبوري:-

الاجازة الاستثمارية التي منحت يوم ٢٤/٦/٢٠٢٦ التي هي للسيد (هشام طلعت) التي منحت من دون اي عقار مرسوم او مثبت على الاجازة الاستثمارية التي قيمتها (١٤) تريليون وفي نفس الوقت اليوم وصل كتاب وزارة المالية ان وزارة المالية لم تمنح قطع الاراضي التي هي غير مذكورة اساساً في هذا الموضوع واعتقد ان هذا الكتاب موجود في الإعلامية قالوا إذا سمح السيد رئيس المجلس نعرضه، السيد رئيس هيئة الإستثمار الوطنية منح اجازة استثمارية من دون موافقة الجهة المالكة وهي وزارة المالية وهذا الكتاب موجود وصريح بتاريخ اليوم (٥٨٠٠) دونم بقيمة (١٤) تريليون في الاراضي المحيطة في مطار بغداد الدولي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

واضح سيادة النائب وسبق وان قدمت طلب بهذا الموضوع وتم إدراجه من ضمن الأسئلة الموجودة للسيد المستجوب، المخالفات الجسيمة واضحة، بعد مداخله النائب (بهاء) سيعرض مجلس النواب قراره في هذا الموضوع وللمجلس ما يرتئي.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

أنا اعتقد لا يوجد داعي للنقاش وحتى لا نؤثر على القنوات وكل نائب لديه قناعه فالتالي الإجابة التي تفضل بها شفوياً، نحن الآن وهي ك محاكمة غيابياً والمحاكمة الغيابية تشترط التبليغ أي لديه علم وهذا الشرط الوحيد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لديه علم بحدود اكثر من (٢٤) يوم والأسئلة مرسلة له اكثر من (٢٤) يوم وأبلغ الأمانة العامة لمجلس النواب بالحضور وتخلف على الحضور بأرسال كتاب رسمي، هذه دلائل واضحة مقرونة بعدم استطاعته على الإجابة على أسئلة المستجوب.

- النائب بهاء حسين علي الاعرجي:-

الإجابة هي امتياز أعطيت له، مجلس النواب اليوم لديه الاستطاعة بأن يقلل أي مسؤول لكن الإجابة هي امتياز عدم حضوره هو تنازل عن هذا الامتياز، لذلك أنا أتمنى أن نتوقف عن النقاش ونعرض الأمر حسب قنوات النواب.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

ذكر السيد رئيس كتلة الأعمار والتنمية في هذا الموضوع، سيادة الرئيس الاستجواب لا يعرض للنقاش هو سجال بين المستجوب والمستجوب والرئاسة لها القرار، هو تخلى رسمياً عن حقه في الدفاع عن نفسه أي ليس لديه الدليل أن يدحض ما برزته من وثائق، فأتمنى أن تعرض الموضوع على السادة أعضاء مجلس النواب ولهم القرار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استناداً إلى قرار المحكمة الاتحادية العليا ذو العدد (١٢٢) اتحادية لسنة ٢٠٢٢ حول استجواب رؤساء الهيئات المستقلة يمتلك مجلس النواب صلاحية إعفائهم بالأغلبية المطلقة وعليه اطلب من مجلس النواب الموافقة على إعفاء رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار السيد (حيدر محمد مكيه)، اطلب من المجلس التصويت.

(نم التصويت بالموافقة بالأغلبية المطلقة وبالإجماع)

يتم إعفائه من منصبه وإحالة الملفات من قبل السيد المستجوب إلى هيئة النزاهة.

النصاب حال التصويت (١٩٢) نائب مصوت.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

* الفقرة ثالثاً: مناقشات عامة.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

عهدناكم ان تكونوا دائماً منصفين ومدافعين عن حقوق واستحقاقات شرائح الشعب العراقي، توجد معضلة كبيرة في موازنة الدولة في الثلاث سنوات التي مضت وضعنا راتب لأبناء العراق الصحوات من (٢٥٠-٥٠٠) وهذه اموال موجودة في ميزانية الدفاع فتوقفت فقط لأن جاء تعميم من وزارة المالية الى جميع الوزارات بالتريث بالعمل بالموازنة لأن انتهت فترة الثلاث سنوات لكن هذا راتب استحقاق موجود، وحالياً اموالهم موجودة وزارة المالية اعطتها الى وزارة الدفاع ووزارة الدفاع تقول التخصيص لدي لكن لا يستطيع ان اصرفه لأنها قالت تريثوا بفقرات الموازنة، قلنا لهم تريثوا بالإجراءات هذا راتب استحقاق فقالوا فقط نحتاج ان تضاف فقرة الى فقرات الجلسات القادمة نصوت بأن هذه الفقرة تمر ولا يوجد فيها خسارة مادية، الاموال موجودة ونستطيع ان نأتي بالمسؤول عن حسابات الدفاع نجلبه هنا والأموال الموجودة فقط يحتاجون قرار حتى تعود رواتبهم.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب دع لجنة الأمن والدفاع ان تستضيف الدوائر المعنية في وزارة الدفاع للاستيضاح منهم وإذا كانت المخصصات موجودة وتحتاج الى قرار مجلس النواب يتم إضافة هذه الفقرة على جدول اعمال جلسات مجلس النواب من اجل اتخاذ اللازم.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

ثق بالله احد ابناء العراق يستلم (٧٥) الف دينار.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

نحن معهم، لكن انا الذي اقله ان لجنة الامن والدفاع تأخذ على عاتقها استضافة الدوائر المعنية ومن ثم تقديم هذه الفقرة بشكل رسمي من اللجنة المختصة حتى توضع على جدول اعمال الجلسات واتخاذ القرار المناسب.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

طالما نحن في موضوع ملف الاستثمار حقيقة بشكل عام ملف الاستثمار للطبقات المتوسطة والفقيرة، الآن نسأل أي مواطن من خالكم ما الذي قدمه ملف الاستثمار للطبقات المتوسطة والفقيرة؟ وبالتالي هذا الملف ملف جداً مهم سبق وان وانا شخصياً قدمت الى جهاز الادعاء العام في الدورة النيابية الخامسة ملف مخالفات على هيئة استثمار البصرة ولا زال الإجراء قيد التحقيق، فنطالب من تحت قبة البرلمان على الاخوة القائمين على مكافحة الفساد اتخاذ إجراءات بحق المخالفات وفتح ملف هيئة استثمار البصرة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لجنة الاستثمار الكلام الذي تفضل به السيد النائب (علاء الحيدري)، يتم استضافة لجنة استثمار البصرة وبحضور السيد النائب وإجراء المقابلة بين ما موجود لديه من معلومات وبيانات مع لجنة استثمار البصرة والاستفسار منها وتقديم مطالعة مفصلة لرئاسة مجلس النواب لاتخاذ القرار المناسب.

- النائب رياض عباس عبدالله التميمي (نقطة نظام):-

الحكومة لم تطبق قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل وهذا السبب من اسباب الهدر بالمال العام مخالفة للمادة (٥) من الدستور سيادة القوانين ومخالفة للمادة (٦١) لمجلس النواب بتخصص القوانين وعدم احترام المادة (٨٠) من الحكومة لتنفيذ القوانين، الحكومة لم تطبق قانون الاستثمار المادة (٩) وهذه المادة تنفذت بقرارات من الحكومة وهذا سبب هدر بالمال العام، المادة (٩) من قانون الاستثمار يقول داخل التصميم الاساسي يكون ببديل نقدي حقيقي، الحكومة استخدمت (٢%) و (١٠%) من قيمة الارض للمستثمر وبصرحة كان الاستثمار من فائدة المستثمر والشركات وليس الفائدة من صالح الحكومة، من هيئة الرئاسة والسيد رئيس مجلس النواب والنائب الأول ونائب رئيس المجلس ان يكون تعديل لقانون الاستثمار وتكون اللجنة المالية من ضمن لجنة الاستثمار لتعديل هذا القانون حتى نحافظ المال العام حتى يكون قانون رصين ونحافظ على المال العام حتى يكون قانون ونحافظ على آلية الاستثمار ومراجعة جميع العقود الاستثمارية السابقة.

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

موضوع استثمار ذي قار حالها حال الملفات الموجودة والتي تم عرضها في الهيئة الوطنية للاستثمار، استثمار ذي قار من الدوائر التي تقريباً يجمع اعضاء مجلس نواب ذي قار على وجود فساد كبير جداً في هذه الدائرة، المشكلة الحقيقية سيدي الرئيس ان من الصعب استجواب الهيئات التي هي بمنصب مدير عام من قبل مجلس النواب ولذلك الاستجواب مناط بمجالس المحافظات، تم تقديم استجواب من قبل اعضاء مجلس محافظة ذي قار للهيئة الوطنية للاستثمار وعرقل سياسياً والقاصي والداني يعلم هيئة استثمار ذي قار، ولذلك اطالب سيدي الرئيس:

١. بمسألة تعديل قانون الاستثمار وان تضاف صلاحيات لمجلس النواب بمسألة استجواب الهيئات الداخلة في المحافظات.
٢. اطالب بفتح ملف استثمار هيئة ذي قار واستضافة من قبل لجنة الاستثمار التي موجودة في مجلس النواب وبحضور من يرغب من اعضاء مجلس نواب ذي قار لمتابعة هذا الملف الذي يعتبر من اكثر الملفات فساداً في ذي قار.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

مرة اخرى اكرر الأخوة في لجنة الاستثمار استلام المعلومات التي تطرح والملفات والبيانات التي موجودة لدى السادة النواب وتنظيم جدول استضافات لهيئة الاستثمار في المحافظات وتقديم مطالعة مفصلة لرئاسة المجلس عن كل استضافة والمقترحات التي تقترحها اللجنة بناءً على طلب السادة النواب.

- النائب سوزان عكلاوي صالح السعد:-

بالنسبة لموضوع الاستثمار وما ذكره النائب (عادل الركابي) والمخالفات الكثيرة التي وردت في ملف الاستثمارات والشركات التي منحت الإجازات الاستثمارية، اود ان استعلم من جانبك سيادة الرئيس، بالنسبة للملفات التي ذكرت وايضاً لدينا الكثير من الملفات في ملف الاستثمار نحن كلجنة استثمار وتنمية نود ان نعلم ان من بعد استعراض هذه المخالفات وهذه الكوارث الاقتصادية ماذا سوف يكون الإجراء حالياً ازاء هذه الملفات التي تم عرضها؟ إذا كان هناك ان هذه الملفات سوف تقول الى النزاهة والى القضاء إذاً من المفترض ان يكون هناك ايقاف للإجازات الاستثمارية المخالفة التي وردة في الاسئلة بالنسبة الى ملفات الاستجواب وبنفس الوقت يكون هناك رقابة بالتأكد من خلال لجنتنا، فذلك اود ان استوضح من جنابكم هل سوف يتم ايقاف جميع الإجازات الاستثمارية التي وردة من خلال الاسئلة ام سوف يكون هناك فقط إقالة؟ إذا فقط إقالة واستبدال اشخاص فنحن بصراحة لم نفعل شيء.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

القرار كان واضح اعفاء رئيس هيئة الاستثمار الوطنية وإحالة الملفات الى هيئة النزاهة، فهذه الملفات سوف تدرس من قبل هيئة النزاهة وبالتالي قرار الإيقاف أو الاستمرار تابع الى الجهات الرقابية ومن ضمنها هيئة النزاهة في خصوص الملفات التي تم عرضها في مسألة الاستجواب.

- النائب فلاح عبدالكريم راضي الخفاجي:-

انا اعتقد الاستثمار في عموم العراق ومثلما تفضلت نحن سوف يكون لدينا برنامج لجميع رؤساء الهيئات في المحافظات باستضافة مدير تلو الآخر، سوف تكون المحافظات تباعاً سوف تأتي الى لجنة الاستثمار وتتابع موضوع الاستثمار، انا اعطيك نبذة مختصرة عن كربلاء، كربلاء والنجف يوجد بها مجمعات كثيرة وكبيرة جداً لما تقول لهذه المحافظات من قدسية لدى جميع العراقيين فبالتالي انا اعتقد الطاقة الشرائية أو الاسعار التي الموجودة في كربلاء والنجف حتى اعلى من بغداد، لذلك الكثير من المجمعات الآن متلكئة وانا زرت مجمعان او ثلاثة مجمعات في كربلاء وبالاخص مجمع الفردوس السكني، هذه المجمعات متلكئة واعتقد الذي فهمته ان رئيس هيئة استثمار كربلاء معطيه منحه (١٢) سنة من

٢٠١٦ الى ٢٠٢٦ لم يتم بناء حتى (٣٠٠) وحدة سكنية من اصل (١٤٠٠)، لذى انا اعتقد ان وجوب ان يكون لنا علاقة بهذا الموضوع ويحبذا ان نحضر معنا في الاستضافات ولو لنصف ساعة سوف ترى حجم المشاكل التي موجودة في المحافظات وانا اعتقد الاستجواب مسؤول عنه مسؤولية جذرية هي رئاسة مجلس الوزراء، جميع الاستثناءات التي وردة في هذا الاستجواب انا اعتقد هي فساد وعلى الدوم تكون العلاقة علاقة بين رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء ورئيس هيئة الاستثمار فبالتالي يقول له ارسل لي كتاب على كذا موضوع ومجلس الوزراء يقوم بعمل استثناء، هذه الاستثناءات التي حدثت من مجلس الوزراء انا ارها جميعها يود بها فساد ومن المفترض اذا يريد ان يستجوب يجب ان يستجوب مجلس الوزراء بجميع قاماته الموجودة التي كانت في مجلس الوزراء من المفترض ان يتم الاستجواب له لأن هذه الاستثناءات تريليونات ونحن لدينا (عدنان الجميلي) ولدينا كم شخص ايضاً قبضوا عليهم ونرى المبالغ الموجودة لديهم، ولكن لا تساوي لدى هذه التريليونات التي موجودة في هيئة الاستثمار وانا اعتقد الفساد الموجود في هيئة الاستثمار هو اكثر من جميع الفساد الموجود في باقي الوزارات والقطاعات.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

في خصوص جدول الاستضافات يتم اعلامي حتى احضر معكم في هذا الخصوص، نريد من لجنة الاستثمار النيابية ان تعيد دراسة قانون الاستثمار وان تقدم مقترح تضع آلية او ضابطة او إجراء يقيد الاستثناءات بما يضمن ان هذه الاستثمارات تكون وفق السياقات القانونية والإجراءات الصحيحة التي تمنع هدر المال الوطني، فذلك نحن ننتظر هذا المقترح من الأخوة في اللجنة النيابية بعد ان تدرس الموضوع مع الجهات المختصة واللجنة القانونية.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

العراق بلد في حالة فرهود في اعطاء استثناءات مخيفة ليس فقط في مجال الاستثمار، قبل قليل الاخ المستجوب سأل سؤال قال الوحدة السكنية سعرها (٥) مليار دينار، من هو المواطن الذي يشتري وحدة سكنية ب (٥) مليار دينار؟ وأي استثمار هذا وأي عدالة بالتعامل مع الشعب بهذه الطريقة ما الذي يجري؟ هذه الاستثناءات من هو الذي منحها؟ وعلى اساس تمنح؟ وما هو المبرر القانوني لمنحها؟ ومن اعطى هذه الاستثناءات ويجب ان يحاسب كان من يكون، ملفات عديدة في مجال الاستثناءات لم تحصل حتى في دول نائية، مثال على ذلك لم تحصل سابقة بتاريخ وزارة الصحة العراقية استثناء دواء سرطاني او دواء عادي من ضوابط التسجيل ولم تحصل في جميع دول العالم وحتى الدول النائية التي البعض يقول ليس فيها نظام وليس فيها بنى تحتية وليس فيها اجراءات قياسية وموجدة فيها قضايا في ضوابط التسجيل ودميع هذه التفاصيل ونحن لدينا دواء سرطانيي يمنح بدون ضوابط تسجيل وبناءً على استثناء وموجودة لدي عدد من الاستثناءات ممنوحة من رئاسة الوزراء بصدد هذه الادوية، هذه مصيبة وكارثة كبرى عندما يتم التعامل مع مرضى السرطان وباقي المرضى في هذه الطريقة، ايضاً يوجد ملف مهم ملف ترقية الضباط، لا يوجد مانع قانوني يمنع الضابط من ترقية بعدما يكمل خدمته وليس لديه عقوبة وجميع هذه التفاصيل، قبل كانت المناصب تدور على اساس ان تتم الترقية على هذا الاساس في الحكومة السابقة لم يحدث هذا الموضوع بل حدث الحيف الاكبر على الضباط، بحيث الضابط لا يستطيع ان يترقى من مقدم الى عقيد إذا ليس لديه اسناد شعبة او اسناد منصب ويجب هذا الاسناد في (٩٠) يوم، وبصرحة تأتينا اتصالات هاتفية ورسائل من ضباط يقول انا لدي دكتوراه وحصلت على قدم دراسي وهذا موجود في القانون ولم يترقى الضابط على اساسه بداعي ان عدد الضباط المترقين عددهم كبير، انا ادعو وزارة الداخلية وقدمت كتاب لدولة رئيس الوزراء واستجاب رئيس الوزراء وتم تحويل الكتاب عن طريق السكرتير الشخصي لوزارة الداخلية ودعا وزارة الداخلية للإجابة بصدد الموضوع القانوني ولإجراءات القانونية بصدد هذا الموضوع، نتمنى ايضاً رئاسة المجلس وجنابك ان تتدخل في هذا الموضوع من خلال التواصل مع السيد القائد العام السيد رئيس الوزراء بصدد مساعدتهم وانصاف الضباط، لأن الترقية ليست فقط للضباط وإنما لعائلته كذلك، يوجد ملف اخر ملف العنف ضد الاطفال، ارى ان هذا الموضوع لا يوجد له اهتمام حقيقي على ارض الواقع، كل فترة ينزل مقطع على السوشيال ميديا ومناشدات العالم وهذا التعنيف الغير مبرر للطفولة وللأطفال بصورة وحشية، الاب انفصل عن امه وكأنه طلق الأم وطلق الاطفال والعكس صحيح وهذه مصيبة كبرى، هذا يؤسس الى مجتمع غير سليم نحن نحتاج ان تكون اجراءات قانونية حقيقية ودور مجلس النواب يكون فاعل في اقرار قوانين تحمي الطفولة ومساعدة الطفولة في ان يتم حمايتها بطريقة منطقية من خلال مجلس النواب، وهذا تكليف قبل ان يكون قانوني وجميع هذه التفاصيل هو تكليف اخلاقي وتكليف شرعي، السيد رئيس الوزراء في الحملة الاخيرة والسيد رئيس مجلس القضاء مشكورين والسيد رئيس مجلس النواب وجنابكم في قضية اعتقال عدد من المتهمين بصدد جرائم الفساد، حدث توجيه بوضع حساب مصرفي نحن نريد ان نعلم كم المبالغ التي تم وضعها في هذا الحساب وما مصير هذه المبالغ وكيف سوف يتم التعامل معها، حتى ايضاً يطلع الرأي العام والناس تكون على بينه، ايضاً نشد على ايدي القضاء ورئاسة المجلس بصدد الاستمرار في حملتها باتجاه عدد كبير من التنفيذيين وجميع الشخصيات وحتى اي شخصية متهمة بالفساد مهما يكون عنوانها ومنصبه ووضعه يجب ان يخضع للإجراءات القانونية ويتم اتخاذ

الإجراءات القانونية بحقه، لأن رأيت البعض يشكل على آلية الاعتقال إذا هذه الشخصية فاسد ومتهم وأنا أيضاً مستغرب من عدد القضايا الموجودة المفتوحة ونطلب من هيئة النزاهة اتخاذ إجراءات حقيقية وسريعة باتجاه محاربة الفاسدين بقضية ان تقع الشعب بالطبقة السياسية الموجودة وبالموجودين بالمشهد السياسي، يوجد ضابط اسمه (محمد حاتم) رحمة الله عليه واخوه اسمه (هاشم حاتم) من اهالي الديوانية شهداء استشهدوا في الشرطة الاتحادية، العائلة لمدة شهرين ونصف الى (٣) اشهر يراجعون على قضية قطع رواتبهم من خلال مؤسسة الشهداء وعدد من الضباط الذين خدموا الآن وقفوا رواتبهم بجميع الدواعي، الذي قدم روحه للعراق بعد ماذا يقدم، إذا يوجد مبرر سابقاً ما يسمى جيش القدس وهذه التفاصيل وهو قدم روحه واستشهد في سبيل العراق واستشهد حتى يحميني الموجودين هذا من حقه على العراق ان يعطي راتبه الى عائلته لأن هو قدم حياته ماذا يقدم اكثر وثبت ولائه للعراق بهذه الطريقة، فأتمنى أيضاً ان يكون تدخل لجناحك في هذا الموضوع حتى ممكن ان نساعد العوائل المشابهة لعائلة الشهيد البطل الملازم اول (محمد حاتم) والشهيد البطل الملازم اول (هاشم حاتم).

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بخصوص الترقيات فعلاً كل كانون الثاني وكل تموز نحن نعيش هذه المعاناة مع الأخوة الضباط فعلى لجنة الأمن والدفاع ان تستضيف الجهات المختصة في مسألة الترقية في وزارة الدفاع وفي وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية الاخرى والتوصل الى آلية حل لأن الآن جميع التبريرات تقول ان عدد الضباط الذي يترقون هي اعداد كبيرة زائدة عن ملاكات الوزارات في منصب العميد ومنصب اللواء ومنصب عقيد فتوجد زيادة عن الملاك الموجود بالوزارة فلذلك يوجد استحقاق لضباط انه اتم المدة المطلوبة منه للترقية وبين الهيكل التنظيمي والاداري لهذه الوزارة، فالضابط يقول انا اتممت المدة المطلوبة مني والوزارة تقول انا محكوم بهيكل إداري ووفق سياقات معمول بها، فلذلك على لجنة الأمن والدفاع ان تدرس هذا الموضوع وان تجد حل وهذا الحل غير قابل للاجتهادات نحن ليس كل (٦) اشهر ندخل في اجتهادات ونضع آلية او سياق لتنظيم مسألة الترقية من رتبة الى رتبة اعلى، بخصوص الطفولة ايضاً موضوع جداً مهم جزاك الله خير على طرحه من المفترض للجنة المختصة في مجلس النواب ونحن نعاني في هذه المسألة لا يوجد اهتمام في اللجنة المختصة واكثر النواب يذهبون يؤدوا دورهم في هذه اللجنة المختصة، ايضاً نطالب الأخوة في مجلس النواب الاهتمام في هذا الموضوع وإيلاءه اهمية كبرى، بخصوص الضباط الذين كان عليهم في زمن النظام البائد اشكال وهذا الاشكال يمنع عنهم المخصصات وبالأخص الكثير منهم قدموا انفسهم وضخوا في سبيل العراق والدفاع عن ارض العراق فلذلك انا اقترح ان لجنة الأمن والدفاع تأخذ على عاتقها هذا الموضوع وتقدم مقترح لحل هذا الاشكال لأن هذا الاشكال موجود وبكثرة اليوم يطرح علينا على ان الضابط الفلاني كان مشمول بإجراءات المسائلة والعدالة ولكن هو استشهد والآن راتبه متوقف وعائلته تعاني بعدما قدم نفسه من اجل العراق، فأيضاً لجنة الأمن والدفاع عليها ان تأخذ هذا الموضوع باهتمام.

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

اتمنى من المجلس الاهتمام بالشكلية بالإجراءات الخاصة بالاستجواب، وما حصل اليوم من استجواب هي تجربة تكاد تكون الاولى في هذه الدورة، لذلك هناك تخوف في بادئ الأمر حقيقة لم ترد القناعة الكافية للسيدات ولسادة، نعم تم التصويت وكنا مع الإجراء ولكن اتضح من خلال سير الإجراءات في عملية الاستجواب ان هذا الاستجواب ربما يكون استجواب سياسي وليس استجواب مهني مبني على اسس واضحة جداً هذا ما تبادر في ذهنا مع الأخذ بعين الاعتبار نحن اعضاء مجلس نواب، اتمنى ان تكون الاستجوابات مبنية على اسس قانونية حتى لا يتم الطعن بها في المحاكم المختصة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

اول شيء اتهم مجلس النواب بأن استجوابه سياسي هذه لا تليق في مجلس النواب ولا تليق بحضرتك لان انت جزء من مجلس النواب وانت رئيس كتلة، الاستجواب جرى وفق السياقات القانونية واتم جميع الاجراءات المطلوبة للاستجواب وغياب المستجوب دليل على عدم امكانه الرد على هذه الاسئلة امام مجلس النواب والاسئلة تم ارسالها له قبله اكثر من ٢٠ يوم، الحضور للاستجواب واجب وفق المواد القانونية الحضور للاستجواب لأي مسؤول واجب الحضور الا ان يقدم طلب بالتأجيل والتأجيل يعتمد على قناعه المجلس بقبول التأجيل او عدم القبول، فلذلك جرت الاجراءات وفق السياقات القانونية، وبالتالي المستجوب عرض الاسئلة امام مجلس النواب وعرض هذه الاسئلة هناك اكثر من ٢٠ سؤال والاشكالات الموجودة على هيئه الاستثمار ليس فقط هذه ٢١ سؤال بل هناك اسئلة اكثر كل نائب من النواب والساده الموجودين وهم يمثلون محافظة من محافظات العراق لديهم اشكالات داخلية على هيئات الاستثمار المحلية وايضا على هيئه الاستثمار الوطنية، فانا لا اعتقد الاجراء الذي حدث هو اجراء سياسي والتصويت وعدد النواب الموجودين هو (١٩٢) نائب باعتقادي وحسب ما رأيت الجميع رفع يده فاذا لا يوجد اي استجواب سياسي.

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

انا احد المصوتين، التخوف اين التخوف طبعاً نحن مع اخذ مجلس النواب دوره الحقيقي في الاستجابات واخذ المدلولات الحقيقية والمرضية التي تدعم قوه البرلمان بالخصوص في هذه الوضع الراهن هذا متفق عليه، لكن كنا نتمنى استعراض الكتاب الخاص في تأجيل طلب المستجوب لأن هو اتي بنقطتين وهذه النقطتين بحد ذاتها لا يحتاج ان ندخل في موضوع الاسئلة وجوابه كان غير مرضي، كنا نتمنى ان نستعرض الكتاب الخاص بالتأجيل لأنه تطرق الى نقطتين.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

كتاب التأجيل نقطتين، النقطة الاولى انه اقام دعوه على اساس ان احد النواب كان موجود توقيع له وقال انا لم اوقع، هذا الاستجواب هو ليس استجواب نائب وانما كان مقدم استجوابان، استجواب النائب (سميعة غلاب) واستجواب النائب (عادل الركابي) الاشكال على استجواب النائبة (سميعة غلاب) وتم استبعاد الاستجواب الخاص بها لحين النظر بالقضية في المحكمة الاتحادية، اما لا يوجد اشكال يطرح على الاستجواب المقدم من النائب (عادل الركابي)، النقطة الثانية قال انه يحتاج الى وقت اكثر (٢٤) يوم باعتقادي وقت كافى جدا ليستطيع ان يجيب على جميع الاسئلة المطروحة، اذا تنتظره (٢٤) يوم ويريد ان يجدد هذا معناه يجب ان نعطل ونجلس، فنقطتين النقطة الاولى لو كان الاستجواب فقط للنائبة (سميعة غلاب) كان نعم من الممكن ان نتوقف حتى ننظر بالقضية، لكن وقفنا استجواب النائب (سميعة غلاب) واتجهنا في اتجاه استجواب النائب (عادل الركابي)، والنقطة الثانية هي غير مقنعة فلذلك ارتأى مجلس النواب المغيب والاستجواب الغيابي.

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

وهذا ما كنا نتمناه، كنا نتمنى ان يعرض الكتاب على السادة النواب حتى تكون القناعة كافية ومؤكده، اتمنى في المستقبل الاخذ بعين الاعتبار الاجراءات الشكلية لظانه في حال اتخاذ اي قرار او تصويت من مجلس النواب ويتم الطعن به امام المحاكم المختصة ويرد قرار مجلس النواب فهذا به كسره جداً كبيره ومن الممكن ان تضعف مجلس النواب، توجد فقرة في قرار المحكمة الاتحادية اتمنى اطلاع سيادتكم والسؤال عنها، يقول ان اليه استجواب مسؤولي الهيئات المستقلة تكون بذات الآلية التي يتم بها استجواب الوزراء استناداً الى احكام المادة (٦١/ثامناً/ هـ) من الدستور ونتيجة الاستجواب يمتلك مجلس النواب صلاحية اعفاءه بالأغلبية المطلقة دون سحب الثقة، اي نحن امام اعفاء وليس سحب الثقة واستجواب الوزراء يتم التصويت على عدم القناعة في جلسته لاحقه، اتمنى اتخاذ الشكلية واتباعها حتى لا يتم الطعن في قرار مجلس النواب هذا ما اردنا ان ناكده ونقول.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

اعتماد قرارنا هو على هذا قرار المحكمة وقرار المحكمة يقول اعفاء، سحب الثقة من حق مجلس النواب بعد اكمال الاستجواب ان يطرح مباشرة القناعة او عدم القناعة او من حقه ان يؤجل، لا توجد مده قانونيه ملزمه.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

في الصفحة الثانية وله مجلس النواب اعفاء رئيس الهيئة في نفس الجلسة، بالنسبة لرؤساء الهيئات المستقلة، وانا كنت اتمنى من دون الاشارة الى الى قرار المحكمة مجلس النواب يمضي، بالنسبة للذي يسأل كيف استجوبناه نقول له يوجد قرار، القرار يقول لمجلس النواب استجواب رؤساء الهيئات المستقلة يعني من؟ محافظ بنك المركزي ورئيس هيئة الاعلام والاتصالات الرئيس هيئة النزاهة، بنفس الآلية تقديم طلب استجواب موقع من (٢٥) نائب وجلسة مكتملة النصاب يبلغ بها خلال (٧) ايام من حقه ان يطلب التأجيل ومن حق مجلس النواب ان يرفض، وفق المادة (٦١) من الدستور بالنسبة للوزراء بعد ما ينتهي في نفس الجلسة يطرح الرئيس على اعضاء مجلس النواب على القناعة او عدم القناعة اذا صوتوا بعدم القناعة في نفس المادة (٦١) من الدستور بعد (٧) ايام بجلسة اخرى مكتملة النصاب يتم التصويت على سحب الثقة هذه بالنسبة للوزير، المحكمة الاتحادية استتشت هذا الموضوع بالنسبة لرؤساء الهيئات وقالت بالإمكان ان يتم اعفائهم وليس اقالتهم لأن نحن لا نقيل الهيئات يتم اعفائهم في نفس الجلسة، فالشكلية القانونية متحققة بصراحه.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا الذي اريت ان اقله القناعة او عدم القناعة إذا يوجد متبادر للذهن عرف القناعة تعرض بعد (٧) ايام من الجلسة كلا القناعة ممكن ان تعرض اما سحب الثقة فبعد اسبوع ممكن حتى تكون الصورة واضحة جداً.

- النائب حسين صاحب مهدي البياتي:-

مداخلتي هذا اليوم تختلف عن المداخلات الاخرى التي هي عن الاستثمار حقيقه، مداخله اليوم عن الموظفين وآلية احتساب العلاوات والترفيعات، تمس هذه المداخله شريحة كبيرة من ابناء الشعب العراقي وهي شريحة الموظفين وكذلك منهم المعلمين والمدرسين واستحقاقاتهم المالية فيما يخص العلاقات والترفيعات، كما يعلم الجميع ان قانون الرواتب ينص في المادة (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ في الفقرة (خامساً وسادساً) على الاستحقاقات من العلاوات والترفيعات، العلاوات والترفيعات مجمده منذ ثلاثة سنوات هذا الموظف البسيط الذي ينظر الى الحكومة بعين حقيقه الاب حالياً ينتظر العلاوة والترفيعة بفارغ الصبر، ولكن وزارة المالية لم تستجيب لهذا الموظف تعلم حضرتك الموظف هذا البسيط لديه استحقاقات مالية ابنائه جامعات كذا مدارس الى اخره، وزارة المالية تسوف في هذا الموضوع، في كل فترة استبشرنا خير حقيقه بوزير المالية الجديد بعد ان عانينا من الوزيرة السابقة بعدم الاستقبال وعدم تنفيذ القوانين والانظمة ولكن للأسف الشديد وزير المالية الحالي لم ينفذ ما مطلوب منه اتجاه ابناء شعبه من الموظفين والمدرسين والمعلمين ايضا نفس التسوية حسب الوفرة المالية، الوفرة المالية يستخدمها حقيقه الامر المدراء العالمين في المعارف والعلاقات وهذه كارثة بحق الموظف، الموضوع الثاني فيما يخص استثناء الاوائل من الشهادات المعينين على وزارة التربية في اعمام (١٣) المرقم (١٣٧،١٣٧) هؤلاء مجموعة من الاوائل معينين ومضى عليهم اكثر من (٨) اشهر وقسم منهم سنه وشهرين لم يستلموا الرواتب بحجة الحذف والاستحداث من قبل وزارة المالية ومن قبل دوائهم، نفذت في بعض المحافظات وكثير ايضا ومحافظات اخرى لم تنفذ منها مديرية تربية بغداد الكرخ الثالثة، مديرية تربية بابل، مديرية تربية نينوى، مديرية تربية النجف، مديرية تربية كربلاء، مديرية تربية الانبار، هؤلاء اصحاب شهادات واولائل ولغاية الآن سنه وشهرين لم يستلموا رواتب فهذه كارثة، الموظف يعتمد على الدولة في راتبه حتى يعيش ما هو ذنبه حتى اجور نقل لا يمتلكون نطالب باستضافة وزير المالية، واما ان حقيقة تنفذوا كتاب شديد اللهجة الى وزير المالية.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

انا اعتقد ان اللجنة المالية استضافة وزير المالية اعتقد قبل يومين وكانت واحدة من النقاط الذي ناقشنا وعلى اساس انه راح تأتينا ولا توجد موازنه حسب كلامه ان الموازنة (٢٧) سوف تأتي في الشهر العاشر، لديه بعض المواد اللي يحتاج لها فعلى اساس انهم سوف يعدوا هذه المواد ويرسلوها واحدة من المواد هي مسألة العلاوات والترفيعات المتوقعة حتى نأتي نقرها في قانون ويعتمد عليها وزير المالية في سياق الاجراءات، اذا حدث تأخير ايضا نذهب الى قانون الادارة المالية ونرى كيف نحل هذه المشكلة لأن فعلاً هذه المشكلة اصبحت مشكلة معقدة جداً وتمس قوت الكثير من الموظفين وليس فقط في وزارة التربية في جميع الوزارات، نفس الاشكال موجود العلاوات والترفيعات متوقعة ولهذا ان شاء الله اللجان في الاسبوع القادم من المفترض ان تأخذ دورها وتعمل لقاءاتها واجتماعاتها وتقدم المقترحات، واذا اللجنة المالية قدمت هذه المقترحات الى مجلس النواب بالتاكيد سوف يأخذ به وباهتمام بالغ، هذه التعيينات حدثت على اساس ان التخصيص متوفر في الموازنات (٢٣،٢٤،٢٥) والآن الموازنة متوقعة فوزارة المالية لا تستطيع ان تستمر، فهذا الإشكال يجب ان يحل وفق قرار او قانون يتبناه مجلس النواب حتى على اساسه وزارة المالية تأخذ الإجراءات المناسبة.

- النائب محمد هادي كاظم الشمري:-

هناك موضوع مهم جداً وهو موضوع الخريجين الإداريين والتربويين، هذا الموضوع اصبح حديث الساعة كل فترة مظاهرات في مختلف المحافظات، هذا الموضوع تعرف جنابك اليوم الإداريين والتربويين هم اخواننا وحقهم علينا، أنا مقترحي أو الرأي الذي سوف يتم طرحه لجنايبكم وأرجو أن يكون هناك اهتمام جاد في هذا الموضوع لكون هذه الشريحة هم اخوتنا وتعبوا وأدوا الذي عليهم، المقترح الذي سوف يطرح عليكم تكليفهم بصفة محاضر مجاني، اليوم البلد يمر في أزمة مالية ولا يمكن هذه الأعداد نستطيع تغطيتها هذه الفترة بسبب الأعداد بين إداريين وتربويين أعدادهم الأف في مختلف المحافظات، هنا المقترح أن يكون تكليفهم بصفة محاضر مجاني هذا الأمر لا يكلف الدولة مبالغ محددة وفي نفس الوقت سوف نسد الحاجة في مختلف المديرية لمختلف المحافظات وسوف يمارس دوره سواء كان تربوي أو إداري ويمتلك الخبرة بمرور الوقت، مقترحي لجنايبكم أن تكون هناك النقطة جادة بهذا الخصوص مخاطبة وزارة التربية في تكليف المحاضرين المجانيين ومخاطبة المديرية المختصة في مختلف المحافظات، لأن اغلب المديرية في أمس الحاجة لموضوع الكوادر التربوية والإدارية.

الجانب الآخر: موضوع مجلس الخدمة الإتحادي فتحوا الكودات في فترة معينة وتم إغلاقها في فترة، اغلب الإخوة أو نقول البعض القليل لم يستطيعوا على التقديم من خلال الكودات تم إغلاق الكود، أرجو ان يتم من خلال المجلس مخاطبة مجلس الخدمة الإتحادي لغرض تضمين هذا الجزء البسيط وفي نفس الوقت الذي تم تقديمه من خلال الفترة المحددة قدموا وتم قبولهم أرجو ان يقدموا استماراتهم ويباشرون بمهامهم، موضوع

جداً مهم، أما الموضوع الأخير خارج موضوع قطاع التربية وما شابه، توجد مشكلة كبيرة تدور في الدور الرقابي لوزارة الصحة، هنالك خلل إداري كبير وغريب يجب معالجته فوراً ملف تنظيم دوام الأطباء، تعرف اليوم الأطباء يمارس مهامه في المستشفيات لكن مع شديد الأسف هناك خلل يدور تعلم هنا يمارس مهامه كأنه مجبر مع احترامنا الى الأطباء الأعزاء الذين يمارسون هذه المهنة بضمير، هنا نلاحظ ان عياداتهم معطيها كل الأمر والمستشفيات الأهلية، هنا المريض يقف في الطابور وهو في أمس الحاجة وليس لديه أجور باص الطبيب يضطر المريض يلجأ الى موضوع العيادات والمستشفيات، مطلبنا الرقابة في وزارة الصحة تفعيل الرقابة الحقيقية، اي غير ممكن الطبيب في المستشفيات الحكومية يؤدي دوره بهذه الطريقة ولا تحدد له ساعات محددة حتى يؤدي دوره بهذا الخصوص، وفي نفس الوقت لا توجد رقابة حقيقية على الصيدليات، عند الذهاب الى الصيدلية الفلانية تجدها نفس الشركة ونفس نوع العلاج تجده في الصيدلية الفلانية بسعر وفي أخرى سعر شكل لا يمكن هذا الأمر يبقى عالق بهذا الشكل، يوجد ناس متمكنة وناس غير متمكنة وهذا واقع.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب مداخلتك هذه بخصوص التربية والصحة المفروض اللجان المختصة تأخذ دورها.

- النائب محمد هادي كاظم الشمري:-

أرجو من جنابكم توجيهه الى اللجان المختصة.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

وعلى اساس ان اللجان المختصة تأخذ دورها والمتابعة، بالتالي اذا احتاجت هذه اللجان انه يحصل استضافة أو تدخل من رئاسة المجلس نحن جاهزين الى التدخل في أي مقترح تقدمه هذه اللجنة، لكن اللجان النيابية يجب أن تفعل دورها، هذه الأمور التي جنابك تكلمت بها المفروض هذا دور اللجان النيابية تأخذ دورها وتتابع وتصدق في هذه المسائل، وعندما تجد نفسها عاجزة أو لا توجد استجابة أو تحتاج الى تدخل أكبر ايضاً رئاسة المجلس موجودة وسوف تتدخل.

- النائب محمد هادي كاظم الشمري:-

جنابك تعلم ومع احترامنا للأطباء الوصفة عندما تكتب لا تعرف نوع الخط المكتوب حيث لا احد يفهمه فقط الصيدلية الفلانية أسألك بالله اذا الصيدلية الفلانية اذا كانت اسعاره في غلاء يعني لا يستطيع شراء العلاج من غير صيدلية، ارجو ان يفعل هذا الموضوع وتكون واجهة الوصفة نظام الطباعة حتى يتم تجاوز هذا الموضوع.

- السيد عدنان فيحان (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

أنا أعود وأؤكد مرة ثانية نجاح البرلمان مرهون في فعالية اللجان، ارجوا الالتزام في الوقت دقيقتين للمداخلة.

- النائب حيدر عبد صالح جبر الاسدي:-

ان استرداد الأموال العامة لا يكون بحاسبة الفاسدين فحسب، بل يبدأ أيضاً بأغلاق منافذ هدر المال العام وفي مقدمتها ملف الإستثمار الذي شرع ليكون رافعة للتنمية وتحقيق العدالة الإجتماعية لا باب للامتيازات والهدر، ومن هذا المنطلق نتساءل لماذا وزعت مساحات واسعة من اراضي محافظاتنا دون ان تحقق جدوى حقيقية أو تنعكس بمشاريع تخدم المواطن بينما بقي الموظفون والمتقاعدون وابطال قواتنا الأمنية وباقي الشرائح المستحقة محرومين من الحصول على قطع سكنية بسبب توزيع الأراضي مجاناً للمستثمرين، لماذا تركت العوائل الفقيرة والمتجاوزين وعوائل الشهداء يعيشون في مناطق عشوائية دون حلول جذرية تحفظ كرامتهم، وقد وزعت الأراضي مجاناً للمستثمرين لماذا منحت الأراضي مجاناً لمشاريع لم تحقق اهدافها بينما تفرض على الاف المواطنين الساكنين بصورة نظامية على اراضي البلدية بقرار (٢٠) لسنة ٢٠٢٥ مبالغ باهظة جداً، هذا القرار أتاح للبلديات تقييم الأراضي بالأسعار الحالية، أي هذا الإنسان الفقير ساكن في قطعة تابعة الى البلدية من قبل عشرون سنة، الآن تقيم القطعة عليه (٢٠٠ أو ٣٠٠) مليون في مناطق شعبية في محافظاتنا، والأراضي توزع مجاناً للمستثمرين هذا ظلم، لماذا اصبحت اسعار الوحدات السكنية بعيدة كل البعد عن قدرة شراء الموظف والمواطن ذو الدخل المحدود واصبحت الأسعار تتجاوز الحدود الطبيعية وان الأثر الحقيقي الذي ينعكس على حياة المواطنين بسبب توزيع الأراضي وزعت الأراضي مجاناً للمستثمر، بينما أحد اعضاء مجلس النواب يتحدث عن مدينة كربلاء التي هي مدينتي نعم المساكن غالية في هذه المدينة، والمستثمر اخذ الأراضي مجاناً هذا موضوع الإستثمار يجب ان يتوقف هذا هدر للمال العام هذا ظلم للمواطن، المواطن حقه مأخوذ بسبب الإستثمار يجب تعديل قانون الإستثمار، وأيضاً اليوم مجلس النواب بهذا الموقف الجيد والبطولي بأعقاء رئيس استثمار بغداد وليس فقط استثمار بغداد بل كل المحافظات فيها مشاكل في الإستثمار كل المحافظات وزعت اراضي

محافظاتنا بالأكمل، الآن كربلاء بمساحتها الصغيرة لكن كبيرة في عطائها وزعت ارض كربلاء عشرات بل مئات المجمعات وزعت يجب ايقاف هذا الهدر.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

تم التوجيه من قبل السيد النائب الأول بهذا الخصوص إلى المحافظات واللجان المعنية بهذا الأمر.

- النائبة زينب خزل مكي التميمي:-

لطالما كان القضاء عبر الزمن ولا زال عنون الأمن والأمان في واقع حياة المجتمع، والأجهزة الأمنية بمختلف اصنافها هي اجهزة تنفيذية داعمة مساندة منجزة، ما يحدث الآن الكثير من الحالات والمناشدات حول هذا الموضوع تحتاج منا الى وقفة حقيقية جادة، يحدث وللأسف بسبب التداخل وغياب التخصص تقوم الأجهزة الأمنية وفي كل المحافظات وعلى اختلاف اصنافها تقوم بدور المحقق وهذا خلاف القانون، بالتالي هي عندما تقوم بدور المحقق ويغيب التخصص وتغيب المهنية هنا يتحمل المواطن تداعيات أمنية خطيرة جداً، يحدث سيادة الرئيس وللأسف وفي كل المحافظات كالاتي.

يسبب وشاية من (س) يعنقل (ص) طبعاً الأجهزة الأمنية هي ذاتها تقوم بالتنفيذ ثم تقوم بدور المحقق، بالتالي عندما يتعرض هنا المعتقل يتعرض الى اساليب من الإيذاء والتهديد والإكراه والضغط نصل الى اعترافات غير حقيقية، فإذا ما اقترنت هذه الاعترافات في ذات الوقت بشهادة متهم ايضاً انتزعت اعترافاته تحت الضغط والإيذاء والتهديد والتخويف هنا وصلنا الى اعترافات خطيرة، واصبحت هنا حالات كثيرة اختلط فيها الحق بالباطل، نحن بأمس الحاجة اليوم الى عودة الحق الى نصابه عودة دور التحقيق الى الأجهزة القضائية كما هو وفق القانون وكما ينطق به القانون والدستور، نحن بأمس الحاجة الى تفعيل دور مكاتب التحقيقات القضائية في كل المحافظات ثم تعود مرة اخرى الأجهزة الأمنية على اختلاف تشكيلاتها تعود الى دور المنفذ الساند الداعم حتى لا يختلط الحق بالباطل.

- النائب ديار صالح حميد المفتي:-

نضع امام سيادتكم جملة من القضايا التي تمس حياة المواطنين في إقليم كردستان العراق، أملين منكم متابعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وممارسة الدور الرقابي لمجلس النواب بما يحقق العدالة ويحفظ حقوق جميع العراقيين.

أولاً: خلال جلسات الدورة التشريعية الأولى تفضلتم في الحديث عن تخفيض اسعار الوقود في إقليم كردستان، وتم الإعلان عن تشكيل لجنة لمتابعة هذا الملف، إلا ان المواطنين لم يلمسوا اي تخفيض الى الآن بل العكس ارتفع لتر البنزين العادي الى (١١٧٥) دينار للتر الواحد وسعر البانزين الممتاز الى (١٥٧٠) دينار للتر الواحد رغم ان حكومة الإقليم تتسلم يومياً نحو (٥٠) الف برميل من النفط، لذا نرجوا من سيادتكم بيان نتائج عمل اللجنة وتوضيح اسباب استمرار ارتفاع الأسعار واتخاذ الإجراءات الكفيلة بأنصاف المواطنين ومعالجو هذا الملف.

ثانياً: نطالب بالإسراع في صرف المستحقات المالية للفلاحين وتوضيح سبب اعتماد سعر (٥٠٠) الف دينار للطن الواحد للقمح المزارعين الكرد والتركان مقابل (٧٠٠) الف دينار للطن الواحد في محافظات اخرى تحقيقاً للعدالة والمساواة بين جميع الفلاحين.

ثالثاً: نشتم جهود الدولة في مكافحة الفساد إلى ان الرأي العام لا يزال يتساءل لماذا لم تكشف حتى الآن اسماء الفاسدين الحقيقيين المتورطين الرئيسيين في ملفات الفساد الكبرى، ولماذا تقتصر على بعض المتهمين من المستويات الأدنى بينما ينتظر المواطنون محاسبة المسؤولين الرئيسيين واسترداد الأموال العامة وهل سوف يغلق هذا الملف عند هذا الحد أم ان هناك خطوات قادمة لاستكمال التحقيقات وكشف جميع لمتورطين دون استثناء بما في ذلك إقليم كردستان ونحن على ثقة بكم ستولون هذه المطالب، الإهتمام اللازم خدمة للمواطنين وترسيخ لمبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون في جميع انحاء العراق، وتفضلكم قبول احترامي والتقدير.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

أولاً: بخصوص قضية النفط هذا عمل لجنة النفط كما ذكر السيد النائب الأول قبل قليل اللجان إلى الآن لم تستقر في المجلس وعمل المجلس مرتبط باللجان.

ثانياً: موضوع القمح والحنطة حسب معلوماتي ممكن الإخوان في لجنة الزراعة واللجان المعنية الأخرى يعرفون أنه الحكومة السابقة قررت إنه الحنطة الديمية تختلف أسعارها عن اللي فيها ري وسقي هذه فيها تفاصيل وقضية ملفات الفساد حقيقة هذا موضوع مهم جداً ونحن أيضاً مع سيادتكم انه من المفترض ان الحكومة والقضاء أيضاً يكون لمجلس النواب اطلاع على هذه التفاصيل، لكن بصراحة لا يوجد لدينا اطلاع على تفاصيل ملفات الفساد في هذه الفترة.

- النائب عامر عبدالجبار إسماعيل عرب:-

سيادة الرئيس بالنسبة الى الفساد الاداري لا يقل خطورة عن الفساد المالي لأنه يهدد هيكلية إدارة الدولة، حقيقه نشهد الكثير من الإجراءات التنفيذية من المسؤولين للتفiziين بحق الموظفين وعندما يذهب الموظف الى المحكمة الإدارية يكسب الدعوى، وهذا إشغال للقضاء الإداري وفيه ظلم وتعسف ودليل ان المسؤول التنفيذي اما يكون لديه مشكله شخصيه مع الموظف أو المسؤول التنفيذي ليس لديه خبرة لذلك في الحالتين هو لا يصلح الى هذا المنطق فعندما موظف يظلم ويذهب الى المحكمة الإدارية ويأخذ حكم ويعود الى عمله، ما هو الإجراء لمحاسبه المسؤول التنفيذي الذي شغل القضاء والذي ازعج الموظف ودمره لفته شهرين او ثلاثة الى ان يُحكم، مثال على ذلك سيادة الرئيس موظفين في شبكه الاعلام العراقي قدموا طلب احاله الى التقاعد وفق ارادتهم، ثاني يوم قدموا طلب لسحب طلبهم لديهم ظروف خاصه رفض رئيس الشبكة ان يعود طلباتهم وأصر الى احالتهم على التقاعد، وعندما ذهبوا لتقديم شكوى الى المحكمة الإدارية كسبوا الدعوى رئيس شبكه الاعلام ماذا يعمل ينتظر ٣٠ يوم حتى يكسب وقت حتى يقدم تمييز، عندما خاطبناه قال نعم عندما يخرج التمييز واذا التمييز اعطاهم حكم درجة قطعية انا أرجعهم، أليس هذا تعسف بالحق أليس هذا يدل على وجود أمة عداة شخصي مع الموظفين او يوجد عدم خبره، لذلك نحن نطالب من مجلس النواب ان يفتح الحكومة لمفاتيح المحكمة الإدارية والاطلاع على جميع الدعاوى والتي كسبها الموظفين حتى يكون هذا في معيار تقييم المسؤول التنفيذي، اي هذا المسؤول التنفيذي ا ما ليس لديه خبره أو اما هو متعمد ويتعسف بالحق.

النقطة الثانية: مسؤول تنفيذي عين مدير عام خلاف للقانون، خاطبه نقول له هذا مخالف للقانون يقول سوف اعمل على تعديل القانون مخاطب رئيس الوزراء رئيس الوزراء يطالبه بتغيير المدير يرفض تنفيذ امر رئيس الوزراء، بان المحكمة الإدارية حكمت المحكمة الإدارية ببطلان تعيين المدير العام، يقول انتظر مده التمييز شهر ومن ثم قدم تمييز واستمرت القضية سنه وبعد مرور اكثر من سنتين كسب القضاء الإداري الدرجة القطعية بإعفاء المدير العام، وبعدها عفا مدير العام لكن هذا المدير العام سنتين ونصف دمر المؤسسة او لم يدمرها اذا هو ليس مختص وغير مناسب، هذا المسؤول التنفيذي الذي شغل القضاء والذي عين شخص مخالف للقانون من الذي حاسبه؟

لم نجد الجهة التي تحاسب المسؤول التنفيذي يتصور ان الدائرة والمؤسسة الحكومية هي مشروع شركة خاصة تابعة له ويحكم وينهي بإرادته وعشوائية.

ثالثاً: موضوع الموازنة نحن فقدنا موازنة عام ٢٠١٤ وموازنة عام ٢٠٢٢ وموازنة ٢٠٢٥ ناقصة لم تصادق على الجداول، موازنة ٢٠٢٦ الآن الحكومة ليس لديها نية ان تكملها تريد ان تذهب الى موازنة ٢٠٢٧ حقيقة هذه سنة سيئة وانا قدمت سؤال إلى السيد وزير المالية قبل يومين حضر ولم يجيبني على السؤال، أنا اقترح ان الحكومة بدل ان تقدم موازنة عام ٢٠٢٧ نحن سابقاً كنا نقدم موازنة تكميلية في الشهر العاشر او الشهر الحادي عشر في نفس السنة، عندما يكون سعر النفط أكثر من المحدد، بالإمكان تقديم موازنة عام ٢٠٢٦ وتستطيع الحكومة فإذا لم تستطع بالإمكان ان نجمع المصادقة على موازنة عام (٢٠٢٥, ٢٠٢٦, ٢٠٢٧) افضل من إهمالها كما هملت موازنة عام ٢٠١٤ وموازنة عام ٢٠٢٢.

رابعاً: قبل فترة طرحت مداخلة والسيد رئيس المجلس أوعز بإحالتها الى لجنة النقل، هو موضوع افتتاح ميناء (الفاو) وتعيين الكوادر البحرية وكذلك بالنسبة لتعيين الطيارين الذي درسوا على النفقة ولديهم عقود، الرئيس احالها الى لجنة النقل وقال ان يشرك النائب (عامر عبد الجبار) صاحب المقترح، يوجد مقترح نحن نستطيع ان نعالجه لان اذا تم افتتاح ميناء الفاو من الذي سوف يديره، الكوادر البحرية متعاقدين ولديهم عقود ومتخرجين منذ سنين، ونحن سوف نكون في مأزق في يوم الافتتاح ليس لدينا كوادر كافية لإدارة ميناء الفاو.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

أنا اكرر وأعيد ان قضية استقرار اللجان مهمة توزيعها بالشكل المطلوب رئاسة اللجان السادة النواب رئيس اللجنة هذه التفاصيل يجب ان نجد لها حل، البرلمانية متابعة هذا الموضوع.

- النائبة ألق جليل محمد الغرابي:-

السادة النواب أعضاء لجنة الإستثمار والتنمية النيابية يرجى التركيز على كثير من النقاط ذكرها الزملاء السادة النواب وانا سوف أضيف عليها بداية يجب ان تكون هناك جهة إشرافية على منح القطع للإحالات الاستثمارية، يعني من غير الممكن ان تحال قطعه لجهة استثماريه كمجمع سكني ويكون قريب منها جدا مواقع طمر صحي، هذه تسبب تصاعد دخان ومواد سامه وبعد استلام المواطنين لوحدهم السكنية يشكو كثيراً من هذا الأمر.

القضية الثانية: ان الجهات الإشرافية ايضا المفروض تشرف على المواد المستخدمة لبناء هذه الوحدات السكنية، بصراحه المواد المستخدمة جدا رديئة انا اعرف اشخاص استلموا دور سكنية تتراوح اسعارها من (٣٠٠ الى ٤٠٠) مليون، بدلوا نقاط الكهرباء بدلوا الإنارة بدلوا المحجرات بدل الصحات، هل من المعقول انهم اشتروا فقط جدران، وموضوع مهم يخص تلك المشاريع الإستثمارية بخصوص المجمعات السكنية، التلكو مثلاً لدينا في محافظة كربلاء لدينا مشروعين (الفردوس، الوفاء) متلكئات منذ أكثر من (٦) سنوات ودافعين المواطنين الاقساط الدار لكن لم يستلموا الى الان، ويوجد مجمع مهم يجب التركيز عليهم مجمع ابو الفضل في منطقة الحسين في بغداد المواطنين دفع اقساط الدار تقريبا من نهاية ٢٠٢١ وإلا الان لم يستلموا اي وحده سكنيه، والمفاجأة الاستثمار اعطت اجازة استثماريه لنفس المستثمر في محافظه النجف والتلكو ايضاً في المشروع الثاني، اذا يوجد جهة اشراف اذا المستثمر اصلا متلكئ بمشروع في محافظه كيف اعطيه مشروع ثاني احياله في محافظه اخرى.

النقطة الأخيرة: تخص قطعه أرض محاله بخطأ إداري من مدير عام العقود في وزارة النقل أحيلت عام ٢٠٢٢ الإجازة الاستثمارية رقمها ٦٠٥ هذه الارض مشيده عليها دور لأسكان موظفي وزارة النقل ويستقطع شهريا من راتبهم الايجار ومتفق عليه من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بهذا الخطأ الاداري أحيلت هذه الأرض الى الإستثمار، والشركة اسمها (الدما) للإستثمارات العقارية محدودة المسؤولية، واعترفت وزارة النقل أن هذا خطأ اداري، نحن نعرف انه خلال ٩٠ يوم الشركة الاستثمارية يجب أن تستحصل موافقات جهات ذات الصلة حتى تمنح، هذه الشركة مضى عليها ثلاث سنوات كتاب يذهب الى مجلس الوزراء كتاب يذهب الى الهيئة كتاب يذهب الى الوزارات الى الان لا يوجد بيان موقف هذه الإجازة، بصراحه موظفي وزارة النقل الشاغلين هذه الدور يتساءلون ماذا هو مصيرنا نتمنى من أعضاء لجنة الإستثمار والتنمية ولجنة النقل واذا يودوا أزودهم بكافة الأوليات عن هذا الموضوع انا مستعدة، حتى يتابعوا هذا الموضوع لانه صراحة حتى نوفر عيشه ومكان ومسكن كريم للموظفين وعوائلهم.

- النائب احمد مدلول محمد الجربا:-

في يوم ٢٠٢٦/٥/٥ صدر قرار في مجلس الوزراء رقم القرار (٢٤٧) يخص طريقة استلام الحنطة والبذور من الفلاحين، الذي هو مروي في أنظمة الري والسيح والدين فليس لدينا مشكله، حتى حصلت مشكله ان المروي والسيحي (٧٠٠) الف دينار والخارج الخطة المسمى الدين (٥٠٠) الف وايضاً قلنا راضين بهذا الأمر، طبق هذا القرار في كل المحافظات بغداد محافظه الوسط والجنوب عندما جرى الموضوع في محافظة (نينوى) اعطوا حصه (٣٠٠) كيلو للدونم، وعند بدء الحصاد جرى تقليل الحصه عن طريق رئيس الوزراء، بحجه انه ليس هناك اموال او سيوله تعطي نفقات أو اموال الفلاحين مستحقاتهم اولا هذا هو قرار، قرار صدر من مجلس الوزراء بالتصويت ان الدونم (٣٠٠) كغم كم حسبوا الى نينوى، كل المحافظات حسب لها (٣٠٠) كغم بالدونم وكل المحافظات غير راضية عن هذه النسبة عندما اتوا الى نينوى أصبح الدونم (٥٠) كيلو تصور اين (٣٠٠) كيلو في كل المحافظات بالدونم واين (٥٠) كيلو، نحن لدينا في (نينوى) (٣) مليون و(١٠٠) الف دونم مثبتة هذا رسمياً، هذا ليس كلام (احمد الجربا) هذا مثبت رسميا بكتب منذ سنوات الان يريد (٥٠) كيلو للدونم هذا الامر لا يجوز، المطلوب من رئاسة المجلس واكيد الآن السيد النائب (فرهاد) يقول لي لجنة الزراعة هذه سوف تكون عمليه تسويق وتتأخر، المطلوب من رئاسة المجلس ارسال كتاب انا لا نريد اي فلاحين نينوى ليس شأنهم افضل من فلاحين المحافظات لكن انا اريد بالمثل شأنى شأن بقية الفلاحين كمحافظه، انت لديك قرار يخص ٣٠٠ كيلو على الدونم تعطيني انا في محافظتي نفس القرار الذي صوت عليه رئيس الوزراء، لا يوجد لديك سيولة أنا لم اقل لك تعطي اموال للفلاحين الان، شأنهم شأن فلاحين باقي المحافظات الأخرى هذا الامر الاول والذي اطلبه من رئاسة المجلس ان تهتم بهذا الموضوع.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب توجيه كتاب الى رئاسة المجلس بهذا الخصوص ونحن نعمل كتاب رسمي لرئاسة مجلس الوزراء، الالتزام بقرارها السابق لان هذا فيه تمييز وفيه تناقض مع نصوص الدستور الذي يؤكد على قضيه المساواة بين المواطنين، وطبعاً يوجد اكثر من هذا حقيقة هذا غير مقبول ايضاً في الاقليم لديهم مشاكل تحديد الحصه فقط في المحافظات الثلاث في الاقليم قضية الغلة (٣٠٠) إلى (٥٠) هذه غير مقبولة توجيه كتاب حتى نحن نتابع الموضوع.

- النائب احمد مدلول محمد الجربا:-

انا بالأساس سيادة الرئيس لا اخفي عليك، انا لدي شكوى بخصوص رئيس الوزراء شخصيا في هذا الموضوع لانه خالف الدستور وخالف قرار مجلس الوزراء هذا الجزء الاول، الحصار الثاني على فلاحى نينوى يعني تصور انت الآن كل المنافذ المحيطة في محافظه نينوى ممنوع يخرج كيلو حنطه الى بقية المحافظات، عمليه التسويق رسمياً انتهت في بغداد والمحافظات الجنوبية، الحنطة التي تخرج من الموصل لن تعود الى

السايلاوات وتزاحم الفلاحي بغداد او فلاحى الانبار او الوسط والجنوب، لان عملية التسويق انت الا التي باقيه في نينوى واعتقد في كركوك والاقليم، الان يجبرون الفلاحين ان لا يخرجون حنطتهم انا اريد بيعها في العلاوي في بغداد اريد بيعها في البصرة اريد بيعها في ميسان في السماوة، ما هو التوجيه الذي جاء الى الأجهزة الأمنية من العمليات المشتركة عن طريق رئاسة الوزراء ان الحنطة تخرج خارج محافظة نينوى هل محافظه نينوى من غير دوله وحدود بيننا.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب انا بحكمي كنت محافظ ستة سنوات وحقيقة هذه التعليمات موجودة، عندما يحدث تسويق إلى أن ينتهي التسويق بشكل رسمي ممنوع خروج الحنطة من المحافظات حتى في الإقليم تم تطبيقها، اعتبار إن هناك مشاكل في هذا الموضوع لان هذا حسب معلوماتي وليس دفاع عن الحكومة

- النائب احمد مدلول محمد الجربا:-

السيد رئيس الجلسة ليس من المعقول ان تذبح مرتين، انت لا تأخذ المحفوظ ومن هذا تعود ولا تجعل الحنطة تخرج جعلونا مرتين نذبح الفلاح وليس مرة واحدة، هذا الملف الاول وانا سوف اعمل كتاب وانا قلت لك لدي شكوى ضد رئيس الوزراء.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب ارجو الاختصار.

- النائب احمد مدلول محمد الجربا:-

هذه مواضيع مهمة واعتذر من زملائي، موضوع المشتقات النفطية نحن إشكاليتها ليست فقط الفلاحين، المشتقات النفطية انت تعلم الآن الكابون طبق في نينوى وكركوك فقط من دون كل محافظات العراق، الكابون الذي يخص المشتقات النفطية كل عجلة المدني يعطوه كابون بنزين التي هي ورقه كم يعطون خلال ثلاثة أيام، في الثلاثة ايام (٤٠) لتر الآن في صلاح الدين في الأنبار في بغداد في البصرة على اي محطة وقود تستطيع الحصول على (١٠٠) لتر.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

فقط في محافظة (صلاح الدين)؟

- النائب احمد مدلول محمد الجربا:-

في صلاح الدين وكركوك. الآن انا ليس لدي مشكلة في الكابون، انا لدي مشكلة في الكمية، أي بدل ان يعطي خلال ثلاثة ايام (٤٠) لتر نريد تقليل المدة الزمنية، ان خلال يومين (٤٠) لتر على الأقل ان يحسبوا حساب (٢٠) لتر أما خلال الثلاثة الأيام (٤٠) لتر أي (١٣) لتر في اليوم وانا قلت لك في باقي المحافظات أنا أزود العجلة (٦٠) لتر وغير محطة (٦٠) لتر، وفي الثلاثة أيام يعطون (٤٠) لتر أكثر السادة النواب لا يعلمون بهذا الأمر لكن هذه معانات.

الموضوع الثالث: موضوع الترقيات أصبح مؤلم جداً، هو عند إكمال (٤) سنوات.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

جرى فيه حديث وجرى فيه توجيه ايضاً.

- النائب احمد مدلول محمد الجربا:-

أنا اريد هذه الجزئية ان يصدر قرار من رئاسة المجلس الى دولة رئيس الوزراء، ان الضابط من رتبة مقدم فما فوق، عندما يمضي عليه جدول بعد المدة الأصغر التي هي (٤) سنوات، عند مضي الجدولة حتى ان لم يكن هناك منصب يتم ترقية.

- النائب قيصر صبحي عفات الجوراني:-

انطلاقاً من مسؤوليتنا الدستورية والرقابية ومن خلال بيت الشعب الذي هو اعلى سلطة تشريعية ومن خلالكم سيادة الرئيس، اليوم ندعوا السيد رئيس الوزراء لعقد جلسة استثنائية لمحافظة البصرة للوقوف على الأسباب الحقيقية والمشاكل التي تعانيها محافظة (البصرة)، اليوم محافظة البصرة تحتاج منا جميعاً الإهتمام والمتابعة لان هذه المحافظة دائماً نحن نقول وبدون منا على جميع محافظات العراق هي تنتج (٨٥)% من النفط، بالتالي تحتاج اهتمام خاص من جميع القوى السياسية والقوى الوطنية والحكومة المتمثلة بالسيد رئيس الوزراء (علي الزبيدي) الذهاب وعقد مجلس

الوزراء استثنائي في محافظة البصرة قبل ذهابه الى الولايات المتحدة الأمريكية، هناك عدة مشاريع وكلفات مهمة من ضمنها اهم شيء هو الملف المائي، زيارة الرئيس لو تذهب وترى انا الذي التمسه مره ثانيه سوف اجلب قنينة الماء واطلب فقط من السادة السياسيين ان يشربوا هذا الماء، وسوف يعلموا كيف لا يصلح حتى للحيوانات.

ثانيا: قضيه الكهرباء تعرف اليوم البصرة لها وضع خاص استثنائي ظرفها بيئتها الحرارة المرتفعة بسبب التلوث البيئي وإضافة الى النفط، اليوم الآبار المشتعلة داخل محافظه البصرة تسبب في ارتفاع درجات الحرارة إضافة الى الصحة، والصحة معدومة لدينا في البصرة انا بدأت أتجول في كثير من المستشفيات في محافظه البصرة بصراحه تحتاج الى اهتمام خاص من وزير الصحة، بالتالي الوقوف على الاسباب الحقيقية والمشاكل التي تعاني منها محافظه البصرة إضافة الى تخصيص المالي الله يشهد بداننا نخل ان نخرج الى المجتمع ونزور اي دواوين، بالتالي المواطن بحاجة الى فرصه عمل فرصه عمل لا توجد بداننا في الاعذار منذ سته اشهر نقدم الأعذار للحكومة كل الاعذار انتهت وانا من خالكم ومن خلال مجلس النواب ومن خلال هيئة الرئاسة، ادعو السيد (علي الزيدي) عقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في محافظه البصرة قبل ذهابه الى الولايات المتحدة للوقوف على الاسباب الحقيقية، اليوم لدين تلكؤ واضح في المشاريع ونحتاج إلى تخصيص مالي أنا اعتقد قبل الذهاب أن يذهب إلى البصرة ويرى هذه فقرة.

. الفقرة الثانية انا اعتقد وبدون منه على الحكومة على ملف ذوي الاحتياجات الخاصة انا اعتقد هؤلاء يكون لهم اهتمام خاص من الحكومة ومن وزاره العمل لذوي الاحتياجات، اليوم لو ترى حتى راتب ليس لديه دائما يأتوا الينا بحاجة لعجله او كرسي يتجول به ليس لديه وانا اعتقد ان يكون هناك اهتمام خاص لهذه الشريحة.

- النائب حسن شاكر عوده الكعبي:-

النقطة الاولى: مظلومية محافظه بابل، بابل لوسط العراق من الجنوب يدخل الى بابل من الشمال يدخل الى بابل من الغرب يدخل الى بابل من الشرق يدخل الى بابل لكن نشاهد التخصيصات المالية ضعيفة جدا وليس بالمستوى المطلوب، ليس لدينا منافذ حدودية ولا لدينا نفط الله والموازنة وبابل ادنى محافظه من البنى التحتية لذلك من بيت الشعب نطالب السيد رئيس مجلس الوزراء وسيادتكم الموقرة بالاعتناء في محافظه بابل، قالوا بابل صناعيه فرحنا ولكن ولا مشروع صناعي نجح لدينا والمشاريع الصناعية والشركات الصناعية القديمة متوقفة الى الان مع العلم بابل زراعيه وحرمانا حتى من الخطط الزراعية لأهالي المحافظة مع العلم محافظه زراعيه ومنتجه بعد، محافظه بابل للزيارات المليونية والرسمية والدينية والوطنية الكل تمر من بابل ولكن عند التخصيصات تعطى لمحافظات اكثر ما تعطى محافظه بابل، السيد رئيس المجلس مساله الكهرباء والله على الإشارة عندما يكون حمل على كل العراق أول ما تقطع على بابل وتحدثنا مع السيد وزير الكهرباء تتصور محولات وأعمدة كهربائية يقول لنا اذهبوا وفاتحوا الوزارة ، هل معقول إن هذه المحافظة ليس فيها السيد وزير الكهرباء المحترم لا يعطينا ولا يتم تمويل هذه المحافظة هذا اولاً.

التخصيصات المالية ضعيفة جدا لدينا بنى تحتية ولدينا مجاري، والله لو تدخل في الأزقة وفي القرى والمدن والأقضية والنواحي فقط التراب يعم في وجهك لماذا تم الحفر وبدون أموال ركبت هذه مصيبيه محافظه بابل.

النقطة الثانية: أسعار الأدوية نفس الدواء تذهب إلى أي صيدلية تجد هذا السعر وذاك سعر، والذي يرحم المريض هو صاحب الصيدلية اضرب مثل (البندول) تجده سعره (٢٥٠) دينار تذهب لصيدلية أخرى تجده (٥٠٠) دينار وأخرى تجده (١٠٠٠) دينار نفس الشركة لذلك الذي انا اطلبه من السادة النواب في لجنة الصحة إيجاد آلية وإشراف على التسعيرة، هذا الرجل مريض، نحن عندما نذهب الى السوق نعامل في أي حاجة، لكن صاحب الأدوية لا يمكن ان يتم معاملته لا نستطيع ان نقول له لماذا هذا سعره (١٠٠٠) دينار وانت مريض مجبر على شرائه كذلك ارجو ايجاد آلية من لجنة الصحة بهذا الموضوع انا لا اتحدث عن المستشفيات الأهلية والاطباء والعمليات.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

تقصد التسعيرة، توحيد التسعيرة.

- النائب حسن شاكر عوده الكعبي:-

نعم التسعيرة.

النقطة الثالثة: الإستثمار نحن مع الإستثمار ومع هيئة الإستثمار، نحن نريد نحل مشكله الناس لا نريد نعقد مشكلة الناس اليوم المواطن اغلبهم ساكنين في اماكن رديئة جدا ولدينا اراضي، هل من المنطق نحن نبني مجمعات سكنيه في الخضراء في مطارات هذا المواطن ساكن تجاوز كم مجمع سكني بني وكم مواطن مستواه المالي ضعيف ومتوسط استطاع الشراء .

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

هذا تكلمنا به بالتفصيل وجرى إعفاء رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار.

- النائب حسن شاكر عوده الكعبي:-

حتى وان كان اعفاء انا اطلب من لجنة الإستثمار ان تذهب الى المحافظات ليس فقط في بغداد.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

حصل فيه توجيه.

- النائب حسن شاكر عوده الكعبي:-

النقطة الرابعة: الموازنة فيها استحقاقات الى الشعب والى الموظفين عدم وجود موازنه غبن الناس ومظلومية الناس.

- النائب فوزة محمد علوان الحسين:-

لدي عده مواضيع.

اولا: يعاني اهلنا في الجانب الايمن من الموصل بسبب تلكؤ مشروع مجاري الايمن، حتى نحن نمارس عملنا الرقابي نحتاج الى تفعيل اللجان لذلك اطلب من جنابك تفعيل لجنه الخدمات والاعمار النيابية حتى نتابع هذه القضايا والمناشدات والظلم والحيث الذي يعاني اهلنا في الجانب الايمن من الموصل.

الموضوع الثاني: اضم صوتي الى صوت النائب (احمد الجربا) ما يعانيه فلاحوا نينوى من الظلم بسبب تقليل الحصة من (٣٠٠) كيلو لكل دونم الى (٥٠) كيلو لكل دونم بصراحة هذا ظلم لمحاظفه نينوى كونها تعتبر سله خبز العراق لذلك نطالب من رئاسة المجلس انصاف فلاحوا نينوى.

- النائبة زمن مالك عبدالله التميمي:-

نجدد تأييدنا الكامل للإجراءات التي تتخذها الحكومة لمحاسبة كل من اعتدى على المال العام واموال الدولة وقوت المواطن البسيط، مؤكدا ضرورة المضي بهذه الاجراءات بكل حزم وشفافية حتى تشمل جميع المتورطين دون استثناء، ونطالب مجلس النواب اتخاذ الموقف الجاد ومسؤول ازاء اجراءات المطور العقاري، المطور الذي تعتمد بعض المحافظات ومنها محافظه النجف الاشرف لما تفرضه من اعباء ماليه كبيرة على المواطن، ان المواطنين المستحقين لقطع الاراضي بدلا من ان يكون منح القطعة خطوه لدعم المواطن اصبح المطور العراقي عائقاً يحاول دون تمكين الكثير منهم من استلام حقوقهم بسبب الكلفة المالية التي تفوق قدرتهم على السداد، كذلك نطالب الحكومة بالإسراع في اطلاق الوجبة السابعة من الإعانة الاجتماعية، استجابة للمناشدات المتكررة من الاسر المتعففة وذو الدخل المحدود، كذلك نطالب بزيادة حصه نجف الاشرف من الطاقة الكهربائية كوننا مقبلين على زياره مليونيه.

- النائب رياض عداي عبود الخفاجي:-

فيما يخص موضوع السطو المنهج أنا أسميه لا أسميه السرقة التي حصلت في وزارة النفط وبعض الوزارات أيضاً كذلك قد تلتحق فيها سرقات أخرى، وهنا أود أن أشيد في مجلس النواب حقيقة دائماً الشكر يقدم الى الجهة التنفيذية والذي هو لا بد وان يكون الى الجهة التشريعية لأنه هي التي لم تتحفظ ورفعت الحصانة عنه، ولا تجامل على حساب المال العام، والحقيقة سيادة الرئيس هنا يعني تساؤلات عديدة، أنا أقول في أية وزارة تحصل فيها قضية السرقات في أي مؤسسة أخرى أقول الرقابة الداخلية أين؟ ديوان الرقابة الداخلية الذي هو معني في هذه القضية، يعني من المعقول هذه المليارات والتربليونات تسرق وديوان الرقابة ليس له وجود، نتمنى يعني منكم سيادة الرئيس أن يكون استضافة لديوان الرقابة المالية في وزارة النفط، معقول الجهات التحقيقية تكشف هذا السطو المميز وديوان الرقابة على مدى سنوات لا يكشف هذه القضايا الموجودة، أين هذا؟ القصد منها كون نأتي نستضيفه هنا سيادة الرئيس و نفهم ونحاسب، هذا خلل معين، وأقترح على جنابك سيادة الرئيس أن يكون، طبعاً هذا غير معمول لدينا في العراق أعتقد الذي هو المدقق الداخلي في أغلب بلدان العالم الدول الأوروبية أمريكا وغيرها المدقق الداخلي موجود وهذا الحقيقة غير موجود لدينا، هذا لا يرتبط لا بوزارة، يرتبط ب رئاسة الوزراء ب جهة عليا ولا يرتبط في نفس الوزارة حتى يأخذ راحته عندما يأتي يكشف التلاعب والغش والاختلاس، أتمنى أنه يعمم هذا على الوزارات و يفعل هذا النظام، نظام المدقق الداخلي لأنه هذا يكشف كثير من القضايا، سيادة الرئيس أنا قارنت في الفترة التي ذهبت ما بين الفصل التشريعي للدورة الحالية والفصل التشريعي الأول للدورة السابقة قارنت أخذت يعني نقطتين، النقطة الأولى تخص القوانين، مجلس النواب تم قراءة ما يقارب (١٧-١٨) قانون في الفصل الأول للدورة الحالية، الدورة السابقة قانون واحد، أنا أقول يعني نتمنى ان شاء الله في هذه الدورة أتمنى أن يكون يوجد إتمام هذه القراءات وتحصل كذلك زيادة الكثير من القضايا أن شاء الله نتمنى أن تكون

مجلس النواب في هذه الدورة ومنها يشهد قضية الاستجابات والإعفاءات و الإقالات و محاربة الفساد في هذا الفصل حتى أيضاً نميز عن الدورة السابقة.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

هو هذا ضروري جداً لهذا السبب أكدنا على قضية تثبيت واستقرار اللجان بحيث أنه العمل يكون عمل قانوني منظم ومرتب، بالنسبة للنقطة الأولى الحقيقة في الإقليم لدينا مدققين في الدوائر، أنا كنت محافظ كان لدينا مدقق في المحافظة، الحسابات أيضاً عليها مدقق يدقق هذه الأمور وأيضاً يوجد هنالك ديوان رقابة مالية يدققون، نقطة مهمة جداً.

- النائب رفيق هاشم شناوة الصالحي:-

سيادة الرئيس شحة المياه في البصرة وبالذات قضاء الزبير و قضاء صفوان و ناحية الخور، ونحن مقبلين على صيف حار ولا توجد مصادر أنهار فقط مصدر واحد وهو مشروع البدعة وهذا المشروع قديم ومتهاك و فيه خسفات و كسور و بسبب الخسفات والكسور و بسبب تهالكه قلت الإطلاقات فيه إلى النصف، وللأسف توجد مناطق في قضاء الزبير و صفوان أكثر من (٢٠) يوم لا يدخل الى المنزل ماء الاسالة، لذلك تعتمد المواطنين على الأكثر شراء التناكر، أيضاً نقطة أخرى وردتنا مناشدات كثيرة من مواطنين الذين يملكون السيارة التي تعلت بالموديل، فوجئوا بفرض رسوم إضافية جديدة رغم أنه دفعوا رسوم عند دخولها من المنافذ، فسلوها في مديرية المرور و بعدها بعد إرجاعها الى موديلها فرضوا عليهم انه يدفعون كمرك آخر وفي النتيجة جمرکهن يوصل إلى سعر السيارة، لذلك نطالب رئاسة المجلس بمخاطبة وزارة المالية و هيئة الجمارك بالترتيب في هذا الملف ومطالبة اللجنة المالية بالترتيب في هذا القرار وإعادتهم لمتابعة هذا الملف.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

البرلمانية، اللجنة المالية متابعة هذا الموضوع.

- النائب رفيق هاشم شناوة الصالحي:-

نقطة أخرى، قضاء صفوان أبعد قضاء عن مركز مدينة البصرة يبعد تقريباً ما يقارب (٥٠) كم ذهاب ومثلها إياب و فيها مستشفى متكامل و مهيب و جاهز بالأجهزة الحديثة ويحتاج فقط الى كوادر طبية وإدارية وفنية و موظفين لافتتاحها و دخولها الخدمة، هذا باقي أكثر من سنة و جاهز و لم يفتح، أيضاً مستشفى في قضاء الزبير مضى أكثر من (١٤) سنة متلكئ بسبب السيولة المالية وهذا يعني أثر على المدينة، مدينة التعداد السكاني يصل الى (١,٣٠٠,٠٠٠) وفيها مستشفى قديم أعتمد من (١٩٦٨) لذلك نطلب لجنة لمتابعة ملف في وزارة الصحة وهي ملفات المستشفيات المتلكئة وكذلك افتتاح مستشفى صفوان.

- النائب صكر حسن لازم العمشاني:-

بخصوص استثمار في ميسان، منحت إجازة استثمارية على أرض وزارة الصناعة الأرض المختبر لمعمل سكر ميسان بعنوان مطور عقاري، هذه الأرض المخدومة وتلك أرض البلدية وليست خارج البلدية وهذا مخالف للمطور العقاري و توجيهات مجلس الوزراء، ومناشدات من جميع المواطنين وفي مظلومية و ارتفاع في الأسعار، أطلب ايقاف الاجازة الاستثمارية المطور العقاري وهنالك دعوى مقامة في النزاهة، السيد الرئيس لدينا في ميسان في عدة مناطق البحيرات والاسماك وهذه معيشة المواطن و أصحاب الدخل المحدود، اليوم المحافظة بتوجيهات من وزارة البيئة و وزارة الزراعة تمنع الاعلاف وبيع الاسماك في المحافظة، اليوم كانت لنا زيارة الى السيد وزير الزراعة وجه بعدم المنع أو الحجز للأعلاف والاسماك لمتابعة من رئاسة المجلس، السيد الرئيس نحن مقبلون على الزيارة الاربعية للأمام الحسين (عليه السلام) ومحافظة ميسان حدودية مع الجمهورية الاسلامية وفيها منفذ الشيب، تقاجئنا برفع السائد الثاني من قبل شركة تابعة لمجلس الوزراء في الحكومة السابقة وهذا طريق يا حسين و كثرة الحوادث وأرواح مئات المواطنين على أثر هذا العمل المتلكئ و فيه فساد، أطلب التحقيق بأسرع وقت من رئاسة المجلس، سيادة الرئيس، هنالك المتهمين الملقى القبض عليهم أثناء التحقيق والضغط الجسدي بالاعتراف على مجموعة من أصدقاء أو أبناء منطقته يعترف عليهم منهم، سيدي الرئيس ومنهم شاب محترم من عائلة معروفة يصدر القاضي أوامر القبض مشكلة تحل في ميسان، السيد الرئيس موضوع الضباط المشمولين بالعفو وأكملوا كل المعاملات و المقابلات الاصولية والى حد الآن مركونين في الانتظار المميت لكونه سابقاً في المؤسسة العسكرية ونحس في معانات اخواننا الضباط وهذه مشكلة في وزارة الداخلية أكثر من (٣٠٠) ضابط الآن ينتظرون هذا الامر .

سيادة الرئيس موضوع مدير تربية ميسان هنالك فساد اداري ومالي وطالبت بكتاب رسمي الى لجنة التربية استجواب المدير هنالك اخفاق ومدارس متلكئة وتقصير من قبل مدير التربية، أطلب من سيادة المجلس استدعائه واستجوابه على تلك المخالفات.

- النائب ديلان غفور صالح سمين:-

مداخلتي بشأن العقود الثانوية في شركة (BP) ضمن مشاريع تطوير حقول محافظة كركوك، طبعاً هذه القضية تمس حقوق أبناء محافظة كركوك، من المعلوم ان من المبادئ الاساسية التي تعتمدها شركة (BP) في مختلف دول العالم دعم المجتمعات المحلية من خلال اعطائها الأولوية لأبنائها في فرص التعيين واشراك شركاتها المحلية في تنفيذ العقود وهذا طبعاً أكيد يساهم في خلق فرص العمل و تحفيز الاقتصاد المحلي لكننا ومع الأسف نرى توجهاً نحو تعيين كوادر من خارج المحافظة واسناد عدد من العقود الثانوية الى شركات من خارج المحافظة رغم توفر آلاف الخريجين والكفاءات من ابناء المحافظة اضافة الى وجود شركات محلية تمتلك الخبرة والكفاءة الفنية اللازمة، طبعاً هذا النهج يحرم أبناء محافظة كركوك من حقهم المشروع في تعيين والمشاركة في المشاريع التي تنفذ على أرضهم، لذا سيادة الرئيس نطالب بإعطاء الأولوية لأبناء المحافظة في التعيين وأيضاً التعاقد مع الشركات المحلية في محافظة كركوك و نطالب وزارة النفط بمتابعة التوزيع الفرص الاستثمارية بما تخدم أبناء المحافظة و مراجعة الاجراءات الحالية وتطبيقها وتصحيحها بما يضمن مشاركة عادلة.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

اليوم تم إعفاء السيد رئيس هيئة الاستثمار الوطنية وهذا أمر جيد أداءً لدورنا الرقابي بعد ما ثبت من خلال الاستجواب كثير من الخروقات القانونية، لكن سؤالي أين كانت لجنة الاستثمار والتنمية، النظام الداخلي لمجلس النواب المادة (٩٧) ثانياً تنص على من واجبات لجنة الاستثمار والتنمية الرقابة والاشراف والمتابعة على أعمال هيئة الاستثمار الوطنية، ألم نقسم بالمادة (٥٠) من الدستور أن نؤدي مهماتنا ومسؤولياتنا القانونية بكل تقان وإخلاص، هنالك خلل كبير لنعترف بسيادة الرئيس بعمل مجلس النواب من خلال عدم تفعيل اللجان بشكل صحيح، عدم اداء دورها بشكل صحيح، الشعب تستنزف ثرواته ويستعبد من قبل أغلب المستثمرين بشروط غير قانونية من خلال عقود غير قانونية وليس لهم لا حول ولا قوة، قبل ستة أشهر بتاريخ ١٣/١ أرسلت كتاب الى رئيس هيئة الاستثمار الوطنية وقلت له هذا الموضوع فيه خلل وفيه فساد في أحد المشاريع في بابل حيث أنه الجدوى الاقتصادية والأسعار القديمة كانت مسروقة و واضعين في مكانها، عندما وجدت واضعين في مكانها قارنت المساحات مع المثبت في الخرائط لأنه الفاسد لا بد أن يسقط الله يجب أن يسقطه، وجدت أنه المساحات المثبتة في الخرائط الأصلية تختلف عن الجدوى الاقتصادية الجديدة والى حد الآن بعد ستة أشهر لم يتم محاسبتها، كثير من الخروقات موجودة في هذا الموضوع، من الذي أعطى الموافقات والاستثناءات نحن لماذا فقط نحاسب رئيس الهيئة، المفروض الذي أمضى على هذه الموافقات والاستثناءات، يجب أن نكون على قدر المسؤولية، أراضي بالمليارات منحت للمستثمرين في قلب بغداد وأيضاً في المحافظات في حين يجب أن تعطى المجمعات السكنية في مناطق بعيدة لإحيائها، وهذه الأراضي تستثمر بشكل صحيح إيرادات للدولة وليس العكس، ما معنى تفضل المستجوب أن هنالك شقة أو فلة تصل الى (٥) مليار دينار، أي منطق هذا، هذا استحواذ وأيضاً زيادة البطون المتخمة على حساب الفقراء.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب هو أيضاً جزء منه غسيل أموال، توجد اموال مسروقة ومنهوبة لا يعلم أين يرسلها فيشتري هذه العقارات كي يكون فيها غسيل أموال.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

أيضاً سيادة الرئيس اذا تسمح لي، هنالك موضوع مهم في زيارة وزير المالية الأخيرة الى مجلس النواب وضح أن هنالك حرج شديد في موضوع التمويل وأنه الأموال الموجودة حالياً لا تتجاوز النصف مليار دولار أو نصف ترليون لكن الرواتب الشهرية تحتاج الى (٧) ترليون و (٨٠٠) مليار، العراق مليء بالخير سيادة الرئيس وسوف أضرب مثال واحد نحن الخلل فيه مشتركين أيضاً وعتبي أيضاً على لجنة النقل والاتصالات، تأسيس الشركة الوطنية للاتصالات، هنالك قرار لمجلس الوزراء رقم (١٧١) في عام ٢٠٢٥ لتأسيس هذه الشركة والى الآن لم تؤسس، أين دور لجنة النقل والاتصالات؟ حسب رأي ذوي الخبرة هذا الموضوع فيه إيرادات لا تقل عن (٣) ترليون سنوياً الى الدولة، نحن لدينا شرائح تنتظر ومظلومة الذين هم ضمن الكثير من القوانين مثل قانون رقم (٦) لعام ٢٠٠٠ التدرج الطبي، قانون رقم (٦٧) لعام ٢٠١٧، قانون رقم (٥٩) لعام ٢٠١٧ هؤلاء الشرائح تنتظر إنصافهم ونحن من واجبنا أنه نحاسب الحكومة ونوقفهم عند الأمور الصحيحة ونتابعهم لأداء هذا الأمر.

من الكوارث التي اكتشفتها في أحد عقود النفط ونحن حالياً في خضم كثير من المفاصد التي خرجت على وزارة النفط، واحد من العقود الاستشارية يدفعون (٥٢) مليون دولار لـ (٤٩) استشاري ومن تحدثت فيها وفاتحت يخرج من هذا الاستشاري في الشهر الواحد يستلم أو يكلف (١٣٠) مليون دينار عراقي يعني في اليوم أكثر من (٤) مليون يكلف، هذا في إحدى المصافي، وطالبت بتحقيق وبعد أن حقيقة بحت أصواتنا يوم أمس جاءني

كتاب من وزير النفط و يمكن لولا أن يتغير وزير النفط لم يعملوا هذا الشيء، قالوا شكلنا فريق للتحري، أين لجنة النفط والغاز؟ يجب تفعيل دور مجلس النواب.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

الجلسة التي مضت ذكرتم دكتور أنه على مجلس النواب أن يمضي في الدور الرقابي ك مجلس نواب وكأعضاء لمجلس النواب واليوم كانت حقيقة ممارسة لواحدة من هذه الأدوار الرقابية وهو الاستجواب، السيد رئيس الجلسة توجد قضية جداً مهمة يجب أن يلتفت لها مجلس النواب وهي أن علينا نحن ما دام في بداية هذه الدورة النيابية علينا أن نمضي في هذا الموضوع وهو عملية تعيين تصويت مجلس النواب وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في المادة (٦١) هذه المادة المعطلة حقيقة وهو التصويت على كل الدرجات الخاصة ومن بدرجة وزير، الهيئات، غيرها هذه يمكن أكاد اجزم من بداية الدورة النيابية الاولى سنة ٢٠٠٥ الى حد هذه الدورة لم يصوت على أي رئيس هيئة وهذا خلل حقيقة مرة تتحملها الحكومة ومرة أخرى يتحملها مجلس النواب الذي هو معني في هذا الموضوع، بالدورة السابقة في قانون الموازنة لسنة ٢٠٢٣ الموازنة الثلاثية سيئة الصيت، هذا وضعنا نص تخيل رئيس الجلسة قلنا على الحكومة خلال أعتقد مدة (٦٠) يوم يمكن أو ذكرنا (٧٢) يوم أن ترسل كل المناصب التي تدار بالوكالة الى مجلس النواب لغرض التصويت عليها، عملت الحكومة على الطعن في هذه المادة في المحكمة الاتحادية واستحصلت أمر ولائي بإيقاف هذه المادة، بعد انقضاء الدعوى حسمت الدعوى لصالح مجلس النواب بانه هذه المادة قانونية وسليمة وعلى الحكومة أن تطبقها، مضت حقيقة المادة ولم تنفذ، وكان مجلس النواب في ذلك الوقت في أضعف حالاته لأسباب كثيرة وبالتالي مضت هذه المادة و استطاعت الحكومة أن تسوف وتعطل تنفيذ هذه المادة التي تلزم الحكومة بإرسال المناصب التي تدار بالوكالة، الآن نحن في بداية عملنا وهناك شعار تم رفعه من قبل الحكومة وهي ماضية في هذا الاتجاه بمحاربة الفساد وغيرها، واحدة من اهم مقومات محاربة الفساد هو التصويت على كل الهيئات، حياة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، حياة الاستثمار هذا الذي تم الآن استجوابه ولم يحظر تدار بالوكالة وحتى نائب رئيس الهيئة، سيادة الرئيس رئيس الجلسة، عشرات بل مئات المناصب تدار بالوكالة بأمر رئيس الوزراء بإمكانه أن يقلبه في أي لحظة وهذا يعرضه في الحقيقة ربما الى الضغوط وعدم العمل بأريحية هذا الوزير أو هذا الرئيس، هذا مهم جداً، علينا أن نعطي ما ابالغ اذا أقول لك على الحكومة أن تستكمل هذا الملف و ترسل الأسماء، ترشح الأسماء لكي يتم التصويت عليهم من قبل مجلس النواب، هذا الملف مهم جداً وهذا الحقيقة ماذا يعني رئيس ديوان الرقابة يدار بالوكالة، ما يعني رئيس هيئة نزاهة يدار بالوكالة، جميعهم هذه الهيئات مهمة جداً وغيرها وحتى محافظ البنك المركزي سيادة الرئيس، رئيس هيئة الاستثمار، نائب رئيس هيئة الاستثمار، وكلاء الوزراء، هذه جميعها، بينما المدراء العامين ومن يريد أن يحميم حقيقة ومن وعليهم شبهات فساد يتم التصويت عليهم داخل مجلس الوزراء لكي يستمروا في مناصبهم، هيئات الاستثمار في المحافظات ذكروا اخواننا الزملاء هذا الموضوع هيئات الاستثمار في المحافظات عبارة عن شبكة من الفساد أتكلم عن البعض، يديرها المحافظين صراحة وبالتعاون مع رؤساء الهيئات، القانون قانون الاستثمار هذا الحقيقة سيء جداً وتم تعديله أكثر من مرة وكان يفترض على الحكومة السابقة أن ترسل لنا تعديل هذا القانون وأخفقت في ذلك، فلذلك علينا أن نعدل هذا القانون وأن نمضي بمدونة للاستثمار، مدونة ليس تعديل آخر يضاف الى التعديلات الموجودة والتي شوهتها حقيقة كثرة التعليمات والانظمة التي تطرحها الهيئة أو مجلس الوزراء، هيئات الاستثمار سيادة الرئيس وفق القانون وهذه ثغرة كبيرة وفساد كبير، هيئات الاستثمار في المحافظات ينصب لمدة (٥) سنوات من مجلس المحافظة بترشيح من المحافظ وبآلية مذكورة في المادة (٥) من قانون الاستثمار، مدة (٥) سنوات قابلة للتמיד، هذا أس الفساد أيضاً، خمس سنوات كافية لأن أضع رجل كأن كان نزيه أو جيد خمس سنوات أن يدير وأن كان سيء فيجب أن يقال، خمس سنوات أن يدير حياة استثمار في المحافظة التي هي عبارة عن صندوق أسود في المحافظة و لأراضي المحافظة، القانون يقول بالإمكان يمدد له مدة (٥) سنوات وهذه كارثة يجب أن تعدل، لدينا حياة استثمار كربلاء حقيقة يدير رئيس هيئة استثمار كربلاء مضى عليه (١٥) عام، طالبنا بإعفائه قبل تقريباً (٥) سنوات الحكومة حتى تحميه بطلب من محافظ كربلاء تم التصويت على تعيينه بالأصالة وأصبح رئيس هيئة استثمار لمدة (١٥) عام، كيف أربع سنوات أو خمس سنوات بالوكالة ومن ثم (١٠) سنوات بالأصالة وهو لا تنطبق عليه أي شروط وهذا أثبتناه للحكومة السابقة، لذلك قصدي سيادة الرئيس علينا أن نلتزم بالمادة (٦١) من الدستور وأن نعصد هذه صلاحياتنا حقيقة.

- النائب جهاد صدام مفتن العبادي:-

يجب إعادة النظر بجميع اجازات الاستثمار، فالاستثمار في العراق هو نهب لثروات الدولة و بلا رقابة، أما أسعار بيع الوحدات السكنية سيدي الرئيس ف حدث ولا حرج و موضوع الاستثناء ب عقود الاستثمار بالبيع المفتوح فهذه طامة كبرى، سيادة الرئيس أتمنى تخصيص نسبة عادلة للعوائل الفقيرة والمتعففة والمصابة بالأمراض السرطانية و أمراض عجز الكلة على نفقة المستثمر تسلم تلك العوائل مجاناً وخاصةً في محافظة البصرة

كونها المدينة الأكثر اصابة بتلك الأمراض، سيادة الرئيس أستطيع أن أعرج على موضوع آخر هو فقرة أخيرة هو استحقاقات البصرة المالية يجب تمويلها بأسرع وقت ممكن كون لدينا الكثير من المشاريع المتوقفة، المشاريع المهمة جداً المتوقفة عن العمل لنقص السيولة المالية في المحافظة.

- النائبة سمية غانم نايف الخابوري:-

سياده الرئيس اليوم دورنا الرقابي والوطني يحتم علينا بأنه أي خرق في أي دائرة من دوائر الدولة يجب ان نأتي نذكرها في داخل مجلس النواب باعتباره بيت الشعب، جاءت لي مناشدة من الشركات النفطية، شركات نقل النفط في محافظة البصرة، توجد شركة النقل قامت في اعلان مناقصه او دعوه للتنافس، دعوه تنافس لنقل النفط من محافظه البصرة (زبير وان) الى اربيل (هور مله) جاءت الشركة قدمت الاعلان، توجد نسخه من اعلان المناقصة ومحضر فتح العطاءات ومحضر لجنة التحليل والاحالة واسعار الشركات التي تقدمت بعطاء الاسعار التي قدمتها الشركات المنافسة جميعها موجوده والعرض التي اوصت فيها اللجنة المختصة من الناحية الفنية والمالية، الى حد الآن الشركة اعلانها عن المناقصة جرى بكل انسيابية، بعد فتره فوجئت الشركة بإصدار قرار من وزارة النفط بتغيير مسار اجراء التعاقد، يعني أعطى لها توجيه بالتريث وايفاف اجراء الإحالة، بعد ما فتحت العطاءات، جاءها توقف، السبب ماذا؟ السبب تعتزم الوزارة بالتعاقد مع شركة كار وبأعلى من السعر المعلن، السعر المعلن (٥٤) للطن الواحد والعقد التي تعزم الشركة أن تعطيه الى شركة كار (٦٤) للطن الواحد، أين النزاهة بالموضوع، يعني نحن نتمنى أن نعلم هذه الشركات التي جاءت قدمت و خسرت و من الوزارة جاء توجيه أوقفوا التعاقد من الوزارة يعني من الجهة التنفيذية و ما هو ذنب الشركات التي قدمت وخسروا، الفترة كلها ينتظرون، نحن ماذا نطلب سيادة الرئيس نطلب الموضوع في داخل الشركات النفطية يكون بانسيابية خصوصاً التعاقد، اذا الوزارة ترغب أن تعتمد في هذا الموضوع تعتمد التعاقد يعني تحوله الى الوزارة، يعني نتمنى الجهة التنفيذية.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

سياده النائبة توجد تعليمات تنفيذ العقود اعتقد موجوده والمفروض يلتزمون فيها هذا من الضروري جداً، لكن الموضوع عند لجنة النفط والغاز، البرلمانانية متابعه هذا الموضوع.

- النائب سمية غانم نايف الخابوري:-

سيادة الرئيس حولت مطالعه الى لجنة النفط والغاز وقلت لهم سؤال نيابي الى السيد الوزير والى السيد الوكيل لأنه جاء توجيه من قبلهم فنجوا النظر في هذا الموضوع.

- النائب احمد داغر جاسم الشيببي:-

سياده الرئيس معلومة للجميع بان هنالك اكثر من مليون ونص عامل اجنبي يعمل في العراق بما يشكل نسبة ٤٠% من نسبة البطالة في جميع المحافظات العراقية والدولة عاجزه عن توفير فرص العمل ونحن رفعنا فرص العمل وأعطيناها للعمالة الأجنبية، النقطة الثانية بأنه هذا المليون ونصف عامل يشكل هدر مالي عالي جدا وبخروج العملة الصعبة، لو افترضنا بانه العامل الاجنبي راتبه ٤٠٠ دولار، ٤٠٠ في مليون ونص يشكل ٦٠٠ مليون دولار هذه شهريا تخرج من العراق الى الخارج عوائل هذه العمالة، حسب قانون ٣٧ لسنة ٢٠١٥ الذي هو ينص ويلزم الشركات الأجنبية بتشغيل العامل العراقي في الشركات بنسبه ٨٠% وهذا لا يحدث، واليوم محافظه البصرة تواجه البطالة المستمرة ومظاهرات مستمرة في هذا الموضوع، الشركات الأجنبية التي تعمل في الشركات النفطية في البصرة لا تلتزم في هذا النص وفي هذا الامر ولم تعد تشغل العمالة المحلية، بعض الامور وصلت بانه يشغلون حتى المنظف والفرش يجلبونه من شركات وعماله اجنبية، هذا الموضوع مهم جدا، وعليه أقترح على الرئاسة بانه تشكل لجنة من النفط ولجنة الامن والدفاع لمتابعه هذا الموضوع.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

البرلمانانية متابعه هذا الموضوع.

- النائب احمد داغر جاسم الشيببي:-

سيدي الرئيس موضوع ترقية السادة الضباط، حقيقة الضابط ينتظر من سنة الى سنة حتى يترقى ولكن يتفاجأ بتعليمات وتوجيهات بأنه غير موجود وعدم شموله بالمنصب اقترح بانه يتم ترقية الضابط من رتبة مقدم الى حد رتبة العميد بدون شرط المنصب، لأنه انا ما هو ذنبي اذا لم يتوفر منصب انا اخذت علاوتي بشكل صحيح ولا يوجد لدي اي عائق او اي مخالفة، ليكون توجيه الى وزارة الداخلية و وزارة الدفاع بأنه يرفعون الى حد رتبة عميد يرفعون شرط المنصب والا انا اؤدي واجبي ومن الممكن ان استشهد او اتعرض الى حادث وفي الاخر لا اترقى ولدينا من الزملاء الكثير حقيقه وصل الى مرتبه فريق وهو غير مترقى، لواء غير مترقى ويتسكن على رتبه عميد هذا هو احجاف بحق الضابط، الضابط ينتظر الترقية الخاصة به من سنة الى سنة، الموضوع الاخر هو بيع الاراضي على منتسبين وزارة الداخلية، منتسبين وزارة الداخلية هم اكثر

شريحه يتعرضون للواجبات والحروب ونقول جميع واجباتهم هي واجبات قتاليه، مثال حرس الحدود، حرس الحدود وحامي حدود هم بلا أرض ولما وصلت قضيه التوزيعات يشملونهم بتوزيع وضوابط انه نبيع لكم الارض مقابل (٨) ملايين، سيادة الرئيس نحن اليوم المستثمر نعطي الارض مجانا ولماذا ابن البلد والذي خدم البلد والذي خدمته والبعض منهم بأنه خرج الى التقاعد ولم يستلم قطعه ارض،

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

ما هو الأساس القانوني لهذا القرار.

- النائب احمد داغر جاسم الشبيبي:-

توجيهات الوزارة، التوجيهات المعنية، الآن نص القانون لم أحفظه ولكن الموجود بأنه يبيعون لهم الأراضي بـ (٨) مليون، أنا أقول بأسعار مناسبة مثل ما أعطيت للمستثمر يبني الأرض ويبيعها على المواطن بأسعار غالية فهذا أولى بقضية الاستفادة من الأرض، الأجهزة الأمنية سيادة الرئيس تحتاج حقيقة الى مراجعه مثل ما ذكر السادة النواب بأنه يجب اعاده النظر بجميع مفاصل الأجهزة الأمنية.

- النائب محمد علي حسن الفرطوسي:-

اليوم تعلم جنابك محافظه ميسان تعتبر من المحافظات الغنية بالنفط ومن المحافظات الاعلى درجة حراره في العالم ومن الممكن هذه لا يختلف عليها اثنان، يعني اذا تنظر عليها بالتقييم العالمي سوف تجد درجة حرارتها من اعلى الدرجات اليوم محافظه ميسان قضيه الكهرباء الان تحصل فيها قطع غير مبرر وهذا الموضوع صراحة سوف يؤدي الى موضوع، هذا الموضوع بالنسبة لنا لا اغب ان اقول تحذير قدر ما يتعلق الامر يمكن الامور تخرج عن السيطرة، درجات الحرارة المواطنين عوائل متعفة، كهرباء يعني في البصرة اخواننا نفس الحالة مجلس الوزراء استثناهم لماذا لا يستثنى محافظه ميسان، محافظه ميسان محافظه منتجه للكهرباء حاليا تنتج اكثر من الف ميغا واط الذي يصلها شيء لا يناسب هذا من جانب، فأتمنى من جنابكم توجيه كتاب.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

كم هي حاجة المحافظة؟

- النائب محمد علي حسن الفرطوسي:-

يعني حاجتها هي (١٠٠٠).

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

الآن أنتم تنتجون (١٠٠٠)؟

- النائب محمد علي حسن الفرطوسي:-

(١٢٠٠) تقريباً ننتج، نحن لا نطلب الـ (١٢٠٠) ليعطونا (١٠٠٠) لا توجد لدينا مشكلة، هذا جانب.

الجانب الأهم صراحة على اعتبار اليوم نحن موضوع الاستثمار فتح وقضية

الاستثمار هي تثير بها كثير من شبهات الفساد، جنابك لدينا مول لؤلؤه ميسان منح فرصه استثماريه سنه ٢٠١٥ إلى حد الان نسبه الإنجاز ٦١% الذي نطلبه هذا الموضوع يعني صراحه اذا تنظر له حتى المواطنين لم تعد تترجى منه شيء، لأنه لا نرى توجيه أو حركة عمل، أتمنى من جنابكم توجيه كتاب إلى هيئة استثمار ميسان لسحب كافه الإجازات الاستثمارية لنرى من هو عمل ومن لا يعمل ومن لا يعمل نسحبها لماذا نتركها.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

هذا الموضوع يناقش بالتفصيل في البداية و خلال الاستجواب وأعتقد حصل فيه توجيه من السيد رئيس المجلس وأن شاء الله سوف نتابع مع لجنة الاستثمار.

- النائب محمد علي حسن الفرطوسي:-

أتمنى هذه من جنابكم، جلب الاجازات الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة، الغير منجزة نسحبها لماذا نحن معطيها له والفرصة أخذها من غيره.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

موضوعي يخص كرامه العراق وقديسة الدم العراقي، الموضوع يخص حادثه الصيادين التي حصلت يوم الاثنين يوم ٢٠٢٦/٧/٦ والتي للأسف لم يتطرق لها احد، لا اعلم الصيادين من أين اليسوا عراقيين الدم أليست لهم قدسية؟ لا اعلم يمكن جنابكم غير مطلع على هذا الموضوع يوجد لدينا

لينج يسمى الدرة يوم الاثنين تعرض الى اطلاق نار من قبل الدوريات الكويتية وهو من ضمن المياه الإقليمية العراقية وتحديدا قرب الجزيرة الصناعية التي هي (فشتك أي) و(فشتك القايد) التي هي جزر صناعية تم انشاؤها من قبل الجانب الكويتي في المياه الإقليمية العراقية الواقعة ضمن خور عبد الله، حقيقه لا اعلم الاجراءات التي اتبعتها الحكومة خلال اليومين السابقه هل ترى ان الحكومة بقدر حجم الواقعة، حجم الحادثة، الحكومة وزير الخارجية خرج ببيان يقول نحن لدينا شخص توفي، كيف توفي؟ هل هو جالس في البيت وتوفي، اصابته جلطه قلبيه وتوفي، او قتل من قبل الدوريات الكويتية اذا حكومتنا بالنسبة لها هي عاجزه فنحن غير عاجزين وعشائرننا ليست عاجزه جميعنا اولاد عشائر نعلم انه الذي يقتل من عشيره لا يذهب الى القاتل يعتذر منه وينزل عليه ماذا الوفد العراقي عندما ذهب ما هو دوره أرغب ان اعلم على اي اساس البيان ماذا كان دوره الذي صدر من وزاره خارجيه وقال بانه هذا الشخص الذي قتل من قبل الدورية الكويتية، اعتبره متوفي ويوجد شخص اخر ايضا مصاب وثلاثة لا يزالوا محتجزين، الان الحكومة قالت اطلقنا صراحهم، انا الان تواصلت مع اهلهم قالوا الى حد الان لم يتواصل معنا، وهم في يوم الاحد بصدد الذهاب الى المحكمة واقامة دعوة، لذلك اذا الحكومة عاجزة، اكرر نحن غير عاجزين هذا ليس الاستهداف الاول للصيادين، الاستهدافات متكررة، القوى البحرية ليس لها اي موقف وليس لها اي دور، وانا لدي كتاب صادر من القيادة العامة للقوات المسلحة ومن رئاسة أركان الجيش وتوجيهات صادرة للقوى البحرية تنص على السيطرة على المياه الإقليمية العراقية التي تم ترسيمها حديثا ويأخذون هذه الجزر المصطنعة ضمن المياه الإقليمية العراقية لا اعلم ما هو سبب الصمت من قبل القوات البحرية العراقية، لذلك أطالب بتشكيل لجنة تحقيقية للوقوف على ملابسات الحادث واستدعاء واستضافة المعنيين بدءا من وزير الخارجية وصولا إلى الحلقة الأخيرة الذي هو قائد القوى البحرية موقف يحتاج حقيقه هذا الأمر يحتاج إلى موقف، الدم العراقي غير مهان.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب ممكن أن توجه كتاب إلى لجنة العلاقات الخارجية في المجلس وعن طريق اللجنة ممكن أن يتم استضافة المعنيين والمسؤولين عن هذا الملف ومعرفة التفاصيل منهم في الحقيقة لا يوجد لدي علم بهذه الحادثة.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

انا قمت بالتواصل مع وزاره الخارجية المعني بالموضوع يقول أنا لا أستطيع أن اصرح بالقضية ما هي القضية أنا لا افهم؟

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

نعم لا يصرح يأتي إلى المجلس.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

أنا أطلب من خلاك لأنه أنتم كرئاسة مجلس تستدعون، تستدعي وزير الخارجية، تستدعي البحرية، تستدعي كل شخص له صلة بالموضوع أستدعيه حتى نقف، ما معنى هذه الإجراءات التي يتخذها الجانب الكويتي، الكويت تمادت.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

أرغب أن اطرح موضوعاً مهما جداً يمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، واذا لم نتحرك عليه من الآن فقد نكون امام كارثة صحيه داخل البلد، الموضوع يتعلق بملف الأدوية داخل وزاره الصحة سواء الأدوية السرطانية او الأدوية العامة والضرورية، قبل ايام أنا كنت في وزاره الصحة والتقيت بالجهات المعنية ومن ضمنها مدير عام كيماديا الذي هو الشركة العامة لتسويق الأدوية وكشركه عامه وكوزارة الصحة، هو قال هم مطلوبين ٢ ترليون إلى اقل، وكذلك ما طرحه الدكتور (تحسين) الأمين العام لمجلس السرطاني، أشار انه خلال شهرين قد لا تكون هنالك قدره كافيه على توفير أو صرف الأدوية اللازمة لمرضى السرطان، سياده الرئيس نحن هنا لا نتحدث عن ملف إداري عادي وانما على حياة مرضى ومواطنين ينتظرون العلاج، لذلك اي تأخير في هذا الملف يعني تعريض حياة المواطنين الى الخطر، خصوصا مرضى السرطان والأمراض المزمنة والحالات الحرجة، لذلك ارجوا من سيادتكم ومن السيد رئيس مجلس النواب والنائب الأول مخاطبة الحكومة بشكل عاجل لإسراع لأرسال الموازنة وان تتضمن تخصيصاً واضحاً وخاصاً للأدوية السرطانية، ونحن من جانبنا في مجلس النواب يجب ان نتعامل مع هذا الملف بالأولوية القصوى وان نسرع بالتصويت على اي تخصيصات تتعلق بالأدوية وخصوصا الأدوية السرطانية.

- النائب احمد شهيد مرهون الكرعاوي:-

عظم الله لكم الأجر والعزاء بمناسبة تشييع المرجع الديني والقائد الشجاع علي الخامنئي قدس الله سره الشريف، كما نحب أن نوجه الشكر الى هيئة الحشد الشعبي بكافة صنوفها وألويتها ومديرياتها و كذلك الأجهزة الأمنية، جهاز المخابرات، الأمن الوطني الشرطة الاتحادية، الشرطة المحلية،

كذلك الشكر موصول الى (١٠) ملايين عراقي قاموا بتشييع رمز من رموز الدين و مراجع الإسلام، شكراً جزيلاً لهم ونقبل جبينهم، هذا جانب، الجانب الآخر اليوم مجلس النواب كان استجواب وبادرة جيدة بإعفاء رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار، لكن أنا لدي سؤال هل تم التنسيق مع الحكومة، مع القضاء، يعني نحن اليوم صوتنا عليه بإعفائه، أنا اليوم من الذي يضمن لي أنه هذا سوف يكون موجود داخل العراق، أنا لدي ملف وإذا تسمح لي بالإعلام أخرجه، ملف على أحد ما يسمى بقيادة العراق، قادة العراق وأنا أقولها وأنا مسؤول وأنا أتحمل وهذا الملف أنا كامل لدي، يأخذ عقد استثماري (٣٠٠٠) دونم على أطراف بغداد يأخذ الإجازة الاستثمارية من رئيس هيئة استثمار بغداد، قيمة العقد وقيمة الإجازة الاستثمارية (٤) مليار دولار، سيادة الرئيس ركز لي بالرقم و ركز لي ب (٣٠٠٠) دونم ب (٤) مليار دولار، يأخذ الإجازة بإسم شركة، هذا القائد السياسي ومن ثم عند استحصال كافة الموافقات الأصولية والرسمية يقوم بتحويل ملكية العقد الى أبنته وألى شركة قطرية، من المفروض تفتاحون الجهات المختصة مثلما صوتنا على إعفائه يتم أيقاف جميع الإجازات الاستثمارية التي منحت عندما كان يدير المنصب.

- السيد فرهاد أتروشي (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب هو حصل فيه توجيه أنه تحول هذه الملفات إلى حياة النزاهة وهياة النزاهة سوف تقوم باللازم وأيضاً سوف تحول ربما إلى القضاء والقضاء سوف يقوم بدوره والحكومة ملزمة بتنفيذ هذه القرارات. البرلمانية متابعة هذا الموضوع.

- النائبة غفران أقبال يوسف الأعرابي:-

طبعاً موضوعي بما يخص الاستثمار وما دار حول الاستجواب طبعاً وهذا بما طرح يعد كارثة كبرى بحق العراق وهدر المال العام أنا لجنة مالية ومن ضمن الأولويات للجنة المالية هي زيادة الإيرادات لكن عن طريق الذي طرحه ونحن مع الاستثمار لكن الذي طرحه ليس زيادة إيراد بل هو هدر للمال العام وهذا واضح من خلال الكتب الرسمية ومن خلال الذي تم طرحه ومن خلال حتى الرقابة المالية هناك الكثير من الكتب التي تدود على أن هناك فساد واضح وخلال واضح بالأنظمة والإحالات للهيئات الاستثمار أقترح السيد الرئيس بتشكيل لجنة متابعة للقرارات يعني هناك الكثير من القرارات التي تقر ولا ترى النور وعدم وجود متابعة حقيقية لها والدليل أن هناك الكثير من التقارير التي تم رصدها من خلال الرقابة المالية ولم يؤخذ بحقهم أي إجراء قانوني من ضمن الأمور التي نلاحظها أن بقانون الاستثمار الذي هو على سابق هنا يكون (٢ %) وعلى القانون الجديد الذي يكون (٩٠ %) فهم كانوا يتسارعون لتطبيق القانون القديم لكي لا يصل إلى القانون الجديد الذي هنا يضاف (٩٠ %) لإرادات وهذا خلال واضح يعني هنا أنهم عدم حرص واضح من قبل الاستثمار وهيئات الاستثمار الاتحادية وأيضاً خاصة بالمحافظات إذا كان هيئة الاستثمار الاتحادية الوطنية هي بهذا الحجم من الفساد الواضح كيف تكون هناك بالمحافظات بالتأكيد سيكون بكل محافظة أنا لا أريد أن نحن لا نريد ننتهم الهيئات الاستثمار الموجود بالمحافظة إذا كان رئيس هيئة الاستثمار الوطنية وبهذا الجانب من الفساد والوضوح العلني هنا لا يهتم لأي رادع حكمه ولا أي رادع قانونه ومن أمن العقاب أساء الأدب وهذا كان واضح وصريح وبالدليل القاطع والدليل أن تم استدعاء المثل أمام مجلس النواب لم يأتي لأنه من خلال وجوده سيفتح الكثير من الملفات الفساد وستظهر الكثير من الأسماء المشتركة بهم فعلي السيد الرئيس هنا الدراسة التشكيل لجنة هذه اللجنة تكون مشكلة من اللجنة القانونية ومن اللجنة النزاهة ومن المالية ومن الاستثمار ليكون هناك اتحاد لفتح هذا الملف بصورة جدية ومتابعة وإيقاف جميع الإجراءات التي صدرت بينهم بحق الاستثمارات السابقة وهنا نوقف هذا الهدر المالي العامل الموجود الذي يذبح العراق من الورد إلى الورد بحيث نحن بحاجة إلى الأمور المادية ونحن نعاني من عجز مالي جداً كبير فهذا هو قوة المواطن السيد الرئيس بالإضافة إلى الأمر الآخر الذي أريد أؤكد عليه وأشدد عليه أيضاً تنصيب الدرجات الخاصة ومدراء الهيئات التي تكون عن طريق مجلس النواب فهذا سوف يحد كثير من الأمور ما يخلي تنصيب أشخاص هم ليس بالمستوى المطلوب ولا ضمن المعايير وشفافية الموجود وأيضاً أكد وحف على القانون الخاص بالقوات الأمنية وترقيتهم هنا علنوا كثير من المعانة بعدم ترقيتهم لعدم موجود العدد الكافي من المناصب الذي يأهلهم.

- النائبة ضحى لعبي كاظم البهادلي:-

بالنسبة لقانون كفل حرية الرأي سيادتكم لكن نحن نلاحظ أن شبابنا من يطلع يظاهر ويداعب بحقوقه تقمع هذه التظاهرات محافظة ميسان كأى محافظة نفطية ويفترض كما ذكروا النواب قبلي يكون لهم الأولوية بالتعيين بالشركات النفطية نحن نعرف اليوم أن شبابنا الخريجين خريجين النفط المعتمدين أصبحت كنية المعتمدين ثابتة عليهم المهندسين الذي تظاهروا بعد ما حسوا بقطعة والأمل حرقوا والخود مالتهم يمكن لاحظنا التظاهرات تظاهراتهم تقمع يعني هذا مهندس يخرج يداعي بحقه من خرج يتظاهر هو ما خرج رفاهية عيش خرج من أجل أن يبحث عن درجة بالتوظيف، عندنا شركات نفطية وشركات ثانوية هذه الشركات الثانوية لحد الآن يعني ما نستطيع نقول تذهب إلى المديرية شركة نفط ميسان يقول

ليس عندي الوزارة تقول ليس عندي أنا أريد اعرف أنا عن لسان المهندسين والخريجين هذه الشركات من أين تأتي موظفين يتعينون اذا شركة نفط ميسان ليس عندها الشركات الثانوية وليس الشركات الرئيسية التي هي سينوك وبتروشينة هذه بمحافظة ميسان نحن يعني مطالبة هذه الشباب أما أن يحترم كمواطن أفضل مما أن أنا أهين هذا الخريج وما نريد نعيد الهجرة غير الشرعية من ٢٠١٦ ولا نريد نرجع للتسعينات وأيام الحصار من شبابنا يذهب بالدول الجوار يعمل عامل يعمل أي شيء من أجل لقمة العيش قضية ثانية وهي تخص قضية عامة نحن المواطن كل المحافظات لو كان عند القدرة أن يوصل للوزير ما يحتاج يطرق باب النائب بالنسبة للمواطن يأتي للنائب لأنه لا يستطيع وصل عند طلب عند مظلومية عند أمور أخرى للنائب نحن لاحظ أن اقتنعنا أن يكون يوم الأربعاء هو مراجعة الوزراء وما تستطيع الوصول لك أكثر من وزارتين باعتبار الازدحام وبعد الوزارات ولكن لاحظ أن هوامش الوزراء وأعتقد يتفقوا معي النواب تتباين من نائب إلى نائب آخر ما هو السبب الذي يكون هذا النائب يعطي نفس الطلب يعني يكون هو نفس الطلب يعطي الدكتور ضحى حسب الضوابط ويعطي لنائب آخر موافق ويعطي ضحى حسب الإجراءات والآخر موافق نحن نتمنى يعني من رئاسة مجلس النواب وحضرتكم أن يكون يعني توجيه أو يعني تكون المعالجة لهذه الحالة لأن اغلبنا نعاني من التمييز بين النواب وفقا لي الأوامر ثم نحن صوت الشعب أنا اذا ما استمر بمظلوميته وعالج الحالة الذي يعاني من عندها لمن يلتجئ المواطن.

- النائبة وفاء ضياء لازم الطائي:-

نحن جميع الجهود المبذولة لمكافحة الفساد ونأمل أن تمتد إلى بقية الوزارات والهيئات وأن تشكل لجان مركزية خاصة إلى جميع دوائر المحافظات كافة لكن السيد الرئيس في بداية كل دورة نيابية نسمع البلد يعاني من عجز مالي وأزمة اقتصادية وإلا نتفاجأ بمليارات الدولارات تحرق تدفن تكس في الغرف المظلمة وما خفية كان أعظم اليوم نطالب أن تكون هذه الأموال المستردة من الفاسدين من نصيب أبناء العراق من الخريجين العاطلين عن العمل وخصوصا الخريجين القدامة المهندسين وتثبيت العقود واستثمارهم واستثمار طاقاتهم لخدمة بلدهم وأن لا تدور هذه الأموال لجيوب أخرى هذه النقطة، النقطة الثانية وهي من هذه المنصة رفع صوتي باسم أبناء ذي قار المحافظة التي قدمت للعراق الحضارة وقدمت في كل محطاتها التضحيات لكنها ما زالت محرومة من أبسط حقوقها ذي قار اليوم لا تطلب المستحيل السيد الرئيس تطلب الكهرباء لتحفظ كرامة شيوخها وأطفالها ومرضاها السيد الرئيس هل يُعقل أن تُصرف التريلونات على وزارة الكهرباء واليوم محافظة ذي قار تعاني من أربع ساعات إطفاء وتشغيل ساعتين يتخللها إطفاء ثلاث مرات إلى أربع مرات لذلك نطلب من الحكومة ووزارة الكهرباء اتخاذ الإجراءات العاجلة لإنصاف ذي قار وزيادة حصتها وأطلب أيضا استضافة السيد وزير الكهرباء لمعرفة أسباب تردي ساعات التجهيز في ذي قاء.

- السيد فرهاد الأتروشي(النائب الثاني لمجلس النواب):-

مع الأسف في هذا الملف الذكر بالدورة الثانية الوزارة المعنية صرحت في ذلك الوقت انه خلال سنة سوف نقوم بتصدير الكهرباء الى البلدان المجاورة وانا كنت في لجنة النفط والطاقة مع الأسف نحن في عام ٢٠٢٦ وبعد مشكلة الكهرباء ما نحلّت.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

من خلال استمعنا موضوع الاستجواب الغيابي لسيد رئيس هيئة الاستثمار ومشكور المجلس بأول خطوة إيجابية في هذه الدورة ويتبين لنا من خلال سماح هذه الأسئلة بأن فعلا فلسفة الاستثمار بتحقيق المعادلة التالية وهي أولا أن المستثمر يربح وثانيا الدولة تحافظ على أصولها وثالثا المواطن يجني الثمار وهذا ما لم يتحقق في المشاريع الاستثمارية المحالة اليوم المشكلة الكبيرة جدا اليوم تم إعفاء السيد رئيس هي الاستثمار لكن ماذا بعد ذلك؟ موضوع الاستثناءات السيد رئيس الجلسة الاستثناءات أوسع باب للفساد من خلال الحكومات السابقة خصوصا الحكومة يعني الأخيرة وبالتالي سد ثغرت هذا الباب والتحقق في موضوع كل الاستثناءات التي طرحت فعلا سوف يصلنا إلى بر الأمان وخصوصا اليوم نحن في موسم يعني حصد رؤوس الفساد فيجب أن تكون أقلها لجانب متخصص المتابعة موضوع الاستثناءات السابقة فيما يخص موضوع الفساد أنا اعتقد اذا ما كانت هناك خطوة يعني مهمة مسندة من قبل مجلس النواب وهي التحقق معا أو من كل مسؤول تسنم منصب معين سواء كان محافظ أو وزير أو سواء كان مدير عام أو وكيل من ٢٠٠٣ الى يومنا هذا أن تكون كشف ذمة مالية وان تأخذ دارة الوقاية دورها بان ما عرفت بالضبط الأموال وتضخم الأموال وكذلك تفعيل قانون من أين لك هذا بهذا الموضوع وبهذا المنهج فعلا المواطن سوف يستعيد ثقة بحكومة التي فقدت خلال الممارسات السابقة شيء مهم جدا وباعتبار يعضو لجنة مالية لجنة الحفاظ على عقارات الدولة هذه اللجنة عملت بدورة النيابية السابقة واكتشفت فعلا هناك هدر بالمال العام قيمة العقارات اليوم بأصول الدولة ما يقارب تقريبا اكثر من (١٣٠) ترليون دينار عراقي وبالتالي اكتشفت ما يقارب تقريبا اكثر من (٢٠٠) سجل تم إتلافه تحوي على ما يقارب تقريبا (٨٠) ألف عقار هذه طبعاً مجهولة الهوية ومجهولة المصير لحد هذه اللحظة أنا أقول اغلب اللجان الموجود المشكلة في داخل مجلس النواب توصي بتوصيات معينة لكن ما نفنقد إليه أن تنفيذ هذه التوصيات هذه اللجنة كتب

التوصيات وتوصيات مهمة لكن لحد هذه اللحظة لم يتم تنفيذ أي من هذه التوصيات أنا في رأيي بأن تشكل لجنة بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات لي الحفاظ على يعني أموال العامة وقف هذا الهدر بالمال العامة هو نزيه مستمر منذ ما يقارب أكثر من عشرين سنة شيء أخير السيد رئيس موضوع اليوم الخريجين بصورة عامة نعلم خلال استضافة الأخيرة لسيد وزير المالي وبين ذلك بأن اليوم الخزينة فارغة وحتى الرواتب تأخرت لا يوجد سيولة مالية لكن اليوم أمام فعلا أمام موجة من الغضب ما يقارب تقريبا دفعة (٢٣ و ٢٤ و ٢٥) دول مهن الصحية وطبية أكثر من (٢٠٠) ألف وان ضمنتهم ٢٠٢٦ يجب أن يكون موقف المجلس النواب بإيجاد الحلول والسبل الكفيلة وكذلك لكل الخريجين المهندسين وغير المهندسين اليوم ولا اليوم العراق يعني سوف يعاني فعلا من خطورة في أمن الوطني باحتجاجات قادمة إذا ما نعطي رسالة اطمئنان لهؤلاء الناس الذين دخلوا الجامعات وبديل الأموال ودرسوا اليوم يردون حقوقهم نعم أفعل القطاع الخاص هذا واجب الحكومة نعم أرتب الشراكة ما بين القطاع الخاص والعام.

- السيد فرهاد الأتروشي(النائب الثاني لمجلس النواب):-

من المفترض أن اللجان المتخصصة تتابع تنفيذ هذه القرارات وهذا عمل اللجان يعني عمل مجلس النواب من خلال اللجان هو الرقابة يعني المفروض متابع.

- النائبة ساره زيد سرحان الصيهد:-

في الوقت الذي ندعم به الحملة الحكومية وجهود مجلس القضاء على الموقر ومجلس النواب وفق القانون والدستور وفي الوقت نفسه نحذر من محاولة تصوير إن البرلمان هو المسؤول عن صفقة الفساد الأخيرة وهو أمر غير صحيح ومرفوض وهو محاولة لتشويه وإضعاف السلطة التشريعية وهذه محاولة لخلط الأوراق نطالب بأن تكون إجراءات بنفس القوة مع المتورطين الحقيقيين من السياسيين والاقتصاديين وهذا المطلوب لا نتنازل عنه انطلاقا من دورنا الرقابي ونطالب بفتح باقي ملفات الفساد الأخرى وضمونها صفقة القرن كما هو نشيد بالدور الرقابي وما التمسناه هذا اليوم من جلسة الاستجواب وما نتج عنها من إقالة واحد من أخطر بؤر الفساد التي استشرت في مؤسسات الدولة وإن شاء الله تكون هذه البادرة خير لهذه الدورة النيابية، كما ندعو السيد رئيس مجلس الوزراء إلى تكثيف الجهود والعمل لإيجاد الحلول اللازمة للإسراع في إقرار الموازنة لعام ٢٠٢٦ لما لها من أهمية كبيرة في ضمان استمرار تنفيذ المشاريع والخدمات وتلبية احتياجات المواطنين أن تأخر إقرار الموازنة ينعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين هناك الكثير من الملفات والمصالح المتوقفة بانتظار إقرارها وفي مقدمتها تثبيت أصحاب العقود والأجراء اليوميين وصرف مستحقات الوجبة السابعة من الرعاية الاجتماعية وإطلاق التعيينات الخاصة بمجلس الخدمة الاتحادية ومعالجة الملفات المتعلقة بشريحة المهندسين هذه الشريحة التي تعرضت لظلم والاضطهاد حقيقيا في محافظة ميسان فضلا عن ملف الخريجين القادمة هذا الملف الكبير والمهم حقيقة الذي يمس شريحة مهمة وكبيرة من الكفاءات الذي يبلغ عددهم حوالي (١٥٠) ألف خريج في مختلف محافظات العراق فضلا عن العديد من الاستحقاقات الأخرى التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر كما ندعو لوضع عالية حول دون تأجيل الموازنة أو تأخيرها وأخيرا السيد الرئيس محافظة ميسان تعد من أكثر المحافظات تعرضت للغبين على رغم من دورها الكبير في رفد الموازنة العامة للدولة من خلال إنتاجها النفطي وما تقدمه من ثروات وإمكانات تسهم في دعم الاقتصاد الوطني ومع ذلك لا تزال المحافظة تغتقر إلى أبسط حقوقها المشروعة وفي مقدمتها استحقاقها من تخصيصات الواحد دولار عن كل برمي نفط منتج البترودولار ومن هذا المنطلق أني أدعو رئاسة مجلس النواب الموقر إلى بذل الجهود اللازم للإسراع في إطلاق مستحقات محافظة ميسان من تخصيصات البترودولار بما يضمن توجيهها لتنفيذ المشاريع الخدمية والتنمية وتحسين البناء التحتية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لأبناء المحافظة الذين يستحقون نصيبا عادلا من ثروات محافظتهم.

- النائبة رجاء فاضل عزيز الحمدي:-

حضرتك والإخوان النواب تحدثوا عن دور اللجان وأنا صراحة اشد على أيديكم أن كل النواب المفروض حسب اللجان يتحدث بما هو مفيد وبالتالي سوف تكشف الوضعيات والسلبيات الموجود في عمل الدوائر المختصة باللجان والدليل اليوم يعني صراحة موقف مشرف من إخوان النواب الحلقة الفاسدة اليوم زولت بتصويت منهم وانشد عليهم متابعة كل الدوائر وان شاء الله هناك دوائر أخرى نتمنى أن تكشف بها عمليات الفساد ولا يتهم الجهات الرقابية والتشريعية بهذا العمل لان هذا دور التنفيذ اليوم اللحظ هناك فساد واضح بكل الدوائر من تأخير أمور المواطنين من اجل ابتزازهم وغيره دليل الكل يعرف أن الاستثمار المفروض يكون فائدة للبلد ما يكون خسارة للبلد لكن الي لاحظنا أن بهذه الوضعية الاستثمار هو سرطان يأكل البلد بدون فائدة ومردود مالي وتكون بوابة لإسعاد المواطن على اقل الكل يعرف أن محافظة البصرة محافظة منتجة لكن اللحظ كل موظفيها من معلمين ومدرسين ووزارة الدفاع والداخلية والبلدية كلهم يتمنى انه يعيش عيشة كريمة بقطعة ارض ممكن يسكنه عائلة وأنا لاحظت

ولمتابعة الدقيقة معه كل الشرائح سكنت العشوائيات والتجاوزات لما له من أضرار طبعاً بيئية أكيد لا يوجد خدمات بيه لكن لا يوجد حل ثاني لا يلجأ للتجاوز لأن أو يجلس بالإيجار وبنا أن راتب قليل فما مستحيل أخواني طالبوا ببعض الأمور وهو حضور رئيس الوزراء وعقد جلسة مجلس الوزراء تكون في أحد محافظاتنا وهي البصرة وأنا أشد عليهم على هذا المطلب وأتمنى تكون هذه الجلسة أتمنى تكون هذه الجلسة في أقيمتنا وخصوصاً شمال البصرة حتى يرى بعينه الفساد الموجود والإهمال الموجود المتمدد في هذه القضية كذلك الأخوان تحدثون عن الصيادين ولأمانة مؤلم أن نحن البلد دائماً مظلوم وابن الشعب مظلوم وبالتالي على حساب حقوقه يصيد باتجاهه وبالحد الفاصل بينه وبالتالي يضرب ويهان بهذه الطريقة واليوم هم اعتقالين في الكويت ما عرف صراحة سبب والخلل أين ونحن نتمنى متابع وتكون متابع دقيقة لكل ملفاتنا من استحقاقات المواطن الى حظو الخريج يلجئ الى مهام وعمال أخرى في سبيل يعيشه وبالتالي يظاهر وينضرب ويهان بهذه الطريقة نتمنى من حضراتكم توجيه لرئاسة الوزراء برفق هذه اللجان وهذه الكتب تمنى من عندنا الى رئيس الوزراء ونحقق لهم شيء لهذه الشباب العالوات الترفيعات احتساب الشهادة والإجازات الدراسية كلها ممنوعة اليوم عن الشاب وهذا استحقاق أنا أرى مقر القانون.

– النائب رياض عباس عبدالله التميمي:–

بصرحة اليوم نحن عندنا الحكومة عدم تعاونها مع مجلس النواب وبصرحة أنا هذه الدورة الثانية رأيتها يعني اليوم مجلس النواب دكتور حيدر المطيري حمل لجنة الاستثمار مسؤولية عدم احترام القوانين أو عدم متابعة ملفات لجنة الاستثمار تكتب يعني بالنسبة لي بالدورة السابقة من كتبت عدة كتب للحكومة ما أحترمه كتب مجلس النواب اليوم أنا جهة تشريعية ورقابية اكتب لكل جهات الرقابية وتأخذ دورها السيد الرئيس اليوم بصرحة اليوم عندنا لا مركزية عدم انتقالها للمحافظات واليوم المحافظات حتى تأخذ مجال عملها اليوم أنا لا هي حكومة اتحادية ولا أنا ناقل الصلاحيات لامركزية ووضع دور المجالس المحافظات حتى تتابع عملها اليوم الصحة تابع على الحكومة الاتحادية والتربية تابعة للحكومة الاتحادية والكهرباء تابعة للحكومة الاتحادية ويوم نضغط علينا كمجالس محافظات وكحكومة محلية وبعدين يلجئ لنا كنواب اليوم نحن بنسبة لنا كمحافظة ديالى محافظة حدودية زراعية يعطوك كحصة الكهرباء (٥ , ٤ %) من الإنتاج كيف تم تقديرها لا يوجد عندكم مزارات تقيم المحافظة على المزارات أو تقيم على النسبة السكانية وهي محافظة زراعية وتسمى سلة بغداد الغذائية السيد الرئيس بصرحة اليوم نحن لا يوجد عندنا مشاريع استثمارية كهربائية لتوليد الطاقة معتمدين على جيارين معتمدين على الإقليم ومعتمدين على منصورية ومعتمدين على الغاز الإيراني للمنصورية ومعتمدين على الوطنية اليوم أين السياسة الإصلاحية لهذه المؤسسة يعني اليوم أنا خلال وجودي في مجلس النواب الكل تتكلم عن الكهرباء عن الكهرباء عن الكهرباء اليوم أنا ليس مسألة أتي بالفاسدين ووضعهم هم بالسجن اليوم ما هو مشروع الإصلاح للحكومة اليوم أريد إصلاح المؤسسات إصلاح المؤسسات اليوم هو سوف يبرز حتى نتمكن أن إصلاح مؤسساتنا ونكون صادقين مع جمهورنا ومع ناسنا ونحن بالنسبة لنا اليوم دعي مكافحة الفساد وساندين كمجلس نواب السيد الرئيس اليوم أنا بالنسبة لي كوقود كيف أنا على أساس أقيم حصة محافظة تقيم وقود اليوم أنا محافظة ديالى عندها منفذين ويوم محافظة ديالى جسر ما بين الشمال والجنوب على أساس أنا أعطيها حصة أقل من كركوك الصلاح الدين وهي مليونين ومائة وأنا خبرت على الكهرباء ما أعرف هذه التقييمات التي تحدث السيد الرئيس يوجد شغلة مهمة اليوم اليوم ولا تحفر المجاري وتعوف الأفضية والنواحي والمناطق بدون بنية تحتية اليوم سيكون ازمه اقتصادية يوم يوجد مشاريع استراتيجية مهمة هذه تتعامل مع مواطن خدمة مواطن يوم هذه المشاريع المجاري من اخليلها محفورة ولا أعطي نقود الشركات ووقفها ووقف البنية التحتية اليوم هذه يكون عبء على المواطن ويكون مردودها علينا كحكومة فقدان ثقة المواطن بالعملية السياسية يجب اليوم نحن نضع أولوية كمجلس نواب المجاري أولاً ثم أولاً في سبيل حتى نتمكن من تكملت البنية التحتية الموجود اليوم نحن عندنا في محافظة ديالى قضاء الخالص الشركة تطلب أكثر من (٢٢) مليار أكثر من (٤٠) مليار ومتوقف اليوم أنا عندي مشاريع بنية التحتية ما أستطيع أعمل بها أتوسل وأترجى حتى أنا أكمل هذه المشاريع السيد الرئيس بصرحة نحن بالنسبة اليوم كمجلس نواب داعمي للحكومة ساندين كرئيس النائب الأول والثاني في مجلس النواب نريد هيبة لمجلس النواب رأيت الهجمة التي حدثت على مجلس النواب يوجد ناس خارجة عن أرادة مجلس النواب أساءوا وفسدوا وليس اليوم النائب صاحب حصانة وصاحب وجود يمثل شعب ينهض بالسيطرات أو سيارتك يجب أن تفش المفترض يوجد أسماء السيد الرئيس الوزراء القائد عام للقوات المسلحة اليوم الرجل اذا ما متهم حتى المواطن البسيط ما يحاسب بالقانون ولا بالسيطرة اليوم يجب أن تكون هيبة للنائب لأن اليوم يمثل الشعب وأي واحد أي فاسد أو مسيء لا هيبة لا حسان للفاسدين نحن مع الدولة.

- النائب ربيع عبدالجليل حسن الموسوي:-

بداية نحن نبارك الإجراءات الحكومية والقضائية التي اتخذتها الحكومة بحق الفاسدين

واليوم الموقف الذي اتخذ مجلس النواب باستجواب رئيس هيئة استثمار الوطنية وقالت من منصبها طبعاً نحن كنواب نحن من الداعمين لهذا الإجراءات وانشد على يد الحكومة بمتابعة هذه الملفات وإكمالها ومحاربة رؤوس الفساد السيد رئيس الجلسة طبعاً نحن لحد الآن اللجان ما صدرت بها أوامر نيابية ونواب بصورة عامة هما داعمين لهذه الملفات وهم اليد الضاربة للفساد ويجب إصدار طبعاً الأوامر نيابية حتى تم عملية عمل اللجان بصورة صحيحة طبعاً أنا أتكلم لك على لجنة النفط والغاز، نحن لحد الآن ما صدر أمر نيابي وأنا متأكد وخلال نقاشاتنا أغلب السيدات والسادة النواب عندهم ملفات فساد كبيرة في وزارة النفط السيد رئيس الجلسة طبعاً نحن طرق قسم من الأخوان إلى العمالة الأجنبية الموجود بالبلد طبعاً عمالة أجنبية ليس فقط وجودها هو وجودها عمالة أجنبية وغير مرخصة غير مرخصة أقصد إنها دخلت بطرق غير قانونية طبعاً خصوصاً في وزارة النفط والمشاريع النفطية في مصرفى كربلاء طبعاً يوجد عندنا بحدود الألف عامل أجنبي غير مرخصين ما خاضعين لأي دور رقابة من الجهات الموجود طبعاً لا إقامة لا فيزة عمل داخلين بدون فحوصات طبية طبعاً الدولة يكلف هذا الأمر بحدود الخمس ملايين الذي نترجى ونحن حتى نساعد الدولة بإجراءاتها في محارب الفساد أن يكون دور اللجان مفعلاً بصورة جيدة طبعاً مثل ما تطرق السادة النواب نحن عندنا آلاف الخريجين ينتظرون أن ننصفهم في هذه المشاريع تكون طبعاً هي المنفذ لامتصاص البطالة الموجود وتشغيل العمالة العراقية نحن مثل ما قلت لك السيد الرئيس نحن الرواتب الموجود طبعاً مبالغ بيها للعمالة الأجنبية وأنا أقول لك، يعني ليس خبراء الموجودين بهم والله أنا عملت في أحد المشاريع الموجود هم عمالة عادية يعني تقريباً (٥٠ إلى ٦٠ %) عمالة عادية يعني ليس عمالة مثل هم خبراء حتى يشغلون مثل بهم المصافي الموجود أو يشغلون الشركات موجود نحن استبدال هذه العمالة بعمالة عراقية طبعاً تشغلون آلاف الخريجين الموجودين الذي يطالبون اليوم بحقوقهم المشروعة ونحن رأينا بعد مكافحة الفساد طبعاً زادة التظاهرات موجود وأغلب السيدات السادة النواب وهم يحضرون التظاهرات ويرون المطالب الموجود من الخريجين القدامة وخريجين المعطي لهم الكودات الشهادات العليا والأوائل حقهم أن يطالبون واليوم قلت لكم رأوا الحملة موجود ورأوا الفساد الموجود بالدولة زادة التظاهرات زادة المطالبات نحن الذي نترجى أن يكون دور النائب اليوم وبصورة صحيحة حتى يساعد الدولة يساعد الحكومة على محاربة الفساد فنترجى أن يكون أجراء عاجز يعني بإصدار أمر نيابية باللجان.

- السيد فرهاد الأتروشي(النائب الثاني لمجلس النواب):-

لكن أنتم أيضاً تساعدونا وتدعمونا لان يوجد ضغط على ثلاث أربع لجان بشكل كبير بحيث أن ثلث المجلس ذاهب لأربعة لجان فقط أكثر من مئة نائب طالبين اللجان الثلاثة والأربعة التي هي النفط المالي وهذا غير صحيح لأنه النائب يبقى نائب سواء كان في أي لجنة من حقك أن تتابع أي قضية تخص المواطن تخص الشعب تخص الدستور القانون من حق النواب.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

بما يتعلق بالاستثمار اضيف القضية يعني أعتقد الأغلب ما يعرفها الفساد الذي حدث بالاستثمار نعم تتحملها هيئة الاستثمار أعرف دكتور يوجد لجنة هذا دائماً أتحدث عنها أنا وهذا اللجنة ليس قانونية يوجد لجنة اسمها اللجنة العليا للاستثمار هذه شكلها رئيس الحكومة السابق وهي برئاسته وعضوية وزير الأعمار وزير المالية وهيئة الاستثمار هذه اللجنة أشبه بمجلس وزراء مصغر يعني بالاستثمار منحت ولا زالت اعتقد لا الإن توقف عملها يفترض منحت عشرات الإجازات الاستثمارية خلاف القانون ودستور منحتها بالاستثناء تجلس هذه اللجنة تستثني هذا المشروع التخرج النهائي أين تكون لماذا أنا أقول نحن يجب على مجلس النواب دائماً يضرب كبار الفاسدين مخرجات هذه اللجنة وقراراتها أين تذهب؟ تذهب إلى الهيئة وهي تعطي القرار وتقول منحة، تم منح إجازة استثمارية لذلك المستجوب النائب عندما ذكر منحة استثناء طلب استثناء هذه كلها بتوجيهات وأوامر اللجنة العليا للاستثمار وهذه اللجنة غير قانونية قرار مجلس الدولة بحقها السيد الرئيس ولذلك علينا أن نفتح هذا الملف مثل ما ذكرت حضرتك.

- السيد فرهاد الأتروشي(النائب الثاني لمجلس النواب):-

هو تماماً يعني أنا معك لكن هو على ساس هذه اللجنة تشكل الآن أعرف بالمحافظات لتسهيل أمور المستثمر بحيث أن المستثمر يجب الخير للبلد هو هذا الأساس المنطقي وأصبح باب للفساد.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

لأن لجنة شكلت في بغداد، وليس في المحافظة.

- النائب عامر رحيم جاسم المحنه:-

تفعيل دور مجلس النواب الحقيقي وهو الاستضافة والاستجواب ونطلب ونؤكد على الاستمرار بالاستضافة والاستجواب ولكل من توجد عليه شبهات فساد لا نريد خطة أحمر اليوم عضو مجلس النواب من يقدم استضافة أو استجواب للرئاسة لا نريدها أن نتوقف نريد مثل هذا الإجراء اليوم بدون خطوط حمراء نستمر بالاستضافة والاستجواب ومنعهم من السفر من يتم إعفاء شخص من منصبه ليس فقط أعفاء ونؤكد على أعفاء من عدم السماح بالسفر ومحاسبته أمام القضاء موضوع السيد الرئيس موضوع ثاني مهم جدا ما يقارب ثلاث سنوات موازنة لا توجد والشعب ينتظر بداية باشرنا بالمجلس كان العذر أن لا يوجد حكومة تصريف أعمال وما من حقها تقرر الموازنة اليوم حكومة كامل الصلاحيات ما هو السبب ما تقرر موازنة اليوم الشعب ينتظر شرائح تنتظر اليوم عندنا موضوع الخريجين السيد الرئيس درسوا وتعبوا وسنواتهم ١٨ أو ١٩ أو ٢٠ سنة يلا يخرج ومن تخرج ينتظر يطرق باب المسؤول أو يطرق أبوابنا ويطرق أبواب مجلس النواب والحكومة ما هو الجواب الذي يأتي؟ الجواب لا يوجد نقود وإذا نرى اليوم النقود وثروات البلد اللي تحترق بالتور ومدفونة بالتراب قارورة الماء وبالمكيفات فهذا يشاهد اليوم الخريجة وانا وأنت وكل نحن نشاهد هذا اليوم حق السيد الرئيس من يطالب ولا يوجد أي عذر للحكومة أي عذر لا يوجد واجب عليها أن تتصف الخريج وتتصف العقد الذي يداوم (٢٠٠) الف دينار ونحن اليوم كمجلس نواب سوف نكون صوتهم لا يوجد أي حل لا الحكومة أن تتصف هذه الشرائح.

- النائب بولا معروف علي مجيد:-

حضرتكم تعرفون اليوم (٤٥) يوم موظفين إقليم كردستان لم يستلم رواتبهم وهذا الأمر يمس بالحياة اليومية مواطنين بشكله بصورة مباشر اطلب سيادتكم بالتداخل ومخاطبة جهة معنية لحل المشكلة لأن هذه الأزمة تتعلق بكل شرائح المجتمع من إقليم كردستان.

- السيد فرهاد الأتروشي(النائب الثاني لمجلس النواب):-

هناك تواصل مع السيد وزير المالية وأن شاء الله سوف يكون خير وعندهم مشكلة في السيولة.

- النائب احمد نصرالله عبدالكريم الفهدوي :-

تكون بمفصلين المفصل الأول حول عنوان هذه الجلسة الأساسية هو قضية الاستثمار والاستغلال البشع للمساحات الخضراء خصوصا في المناطق المكتظة بالسكان وبها اختناق خصوصا في بغداد الحبيبة استغلال مساحات الخضراء بها وتشوي صورتها وشوارعها وكذا بدل ذلك لماذا لا نذهب للتوسع بالاستثمار وليس الاستثمار فقط بل المساطح أيضاً يعني اليوم ونحن جالسين الآن يوجد آليات في الأنبار وفي الفلوجة بالتحديد مساحة بسيطة لبلدية الفلوجة اعتقد آلية تقوم بهدم مخازن لمعالجة مياه الصرف الصحي وهي منطقة مكتظة جداً من السكان مكان ما استخدمها لمساحة خضراء أو متنفس لهذه المنطقة لا بوساطات أو علاقات محددة يأخذوا استثمار وإضافة عبئ أكبر بهذه المناطق وبهذه الشوارع يعني طالب بفقرة أو قانون لعدم استغلال المساحات الخضراء بالاستثمار لمجمعات سكنية أو غيرها خصوصا يعني فيها المناطق المكتظة بسكان أما المفصل الثاني هو موضوع الصحة أنا عضو بلجنة الصحة النيابية وموضوع الصحة بالعراق هو موضوع أو مقدمين على خطر كبير جداً اذا ما تعاوننا سوية كسلطة تشريعية مع التنفيذية ما نقدم هذا الشيء موضوع الصحة يعني نحن نأمل خير بالحكومة الجديد المتمثلة برئيس الوزارة ووزير الصحة الحالي ونرى به الخير أن يريد يقدم فعلا فهذا شيء محدد الصحة مطلوبة بحقب سابقة الكثير سيولة لا توجد وهو موضوع خطر لأن ما معنى بشيء طبيعى معنى بصحة المجتمع العراقي الشعب العراقي وليس اي مريض يعني سوف يتوجه لقطاعات الصحية السيد الرئيس مريض الفقير غالبية المرضى والفقراء يتوجهون لمستشفيات اليوم نستحي نخرج بالزيارة لمستشفى أو قطاع صحي محدد بسبب عدم توفر ربما أبسط الدواء ما يتوفر لا في الطوارئ ولا غيره الصحة تحتاج إلى مساندة الجميع بميزانية خاصة وطارئة ما لها علاقة بأن ننتظر ميزانية عامة لا بد ما نعالج هذا الموضوع ونتعاون عليه.

- السيد فرهاد الأتروشي(النائب الثاني لمجلس النواب):-

حضرتك السيد النائب في لجنة الصحة ممكن تتابع هذا الأمر لكن لجنة الصحة ممكن ترفع تقرير الى رئاسة المجلس ونحن نتابع الموضوع مع وزارة الصحة.

- النائبة صفيه جبار قاسم الجيزاني:-

في الوقت الذي نؤكد دعمنا لكل خطوة تسهم في تطوير الخدمات الحكومية واعتماد الأنظمة الإلكترونية وأتمتة المعلومات والمعاملات في الوقت نفسه نرفض تحميل المواطن أي أعباء مالية إضافية وتحت أي مسمى ما لم تستند إلى أساس قانوني واضح ومعلن السيد الرئيس هناك مناشدات كثير من المواطنين هذه الفترة بشأن الرسوم المالية المفروضة عند إنجاز معاملات البيع وإشراء عبر منصة عقاري لفترة اطرحه هذه المنصة هذه

المنصة تشكل عبئاً مالياً إضافي على المواطنين في ظروف المعيشية الراهنة طبعاً هذه المنصة لا تضر فقط المكاتب والدالين وإنما المواطن أيضاً باعتبار الرسوم البيع والشراء على البائع وعلى المشتري والكتاب الصادر من دار التسجيل العقاري طبعاً من ضمن فقراته هو عدم تحمل أي تبعات قانونية أو إدارية أو مالية أو خروقات ومخالفات قد تحدث في برنامج منصة عقارية هذه الفقرة مذكورة وهذا طبعاً يثير الكثير من السائلات إن ما هو الأساس القانوني العمل هذه المنصة إذا ذكرت هذه الفقرة ومدى إلزامية استخدامها والجهة التي تتحمل المسؤولية القانونية والإدارة التجاهل المواطنين ومن هنا ندعو رئاسة الوزراء بالتدخل وإيقاف العمل بهذه المنصة التي لا تستند إلى أي قانون رسمي طبعاً وزارة العدل تقول بأنه غير معنية بإطلاق هذه المنصة وهذا التطبيق وكذلك ندعو الجهات المختصة إلى مراجعة هذا الملف بصورة شاملة وتحقيق من قانونية الإجراءات والرسوم المفروضة بما يضمن حماية حقوق المواطنين وتسير إنجاز معاملات المواطنين وفقاً للقانون.

– السيد فرهاد الأتروشي (النائب الثاني لمجلس النواب):–

لكن هذا من ضمن اختصاصات وزارة العدل أن تتابع الموضوع باعتبار أن دائرة التسجيل العقاري تابع لوزارة العدل أن من المفترض أن يتابعون الموضوع غير معنية تتابع إذا يوجد أي تجاوز أو خروقات في هذه المسألة.

– النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:–

لا يغفى على الجميع من أبناء الشعب العراقي بأنه الفساد لا يقتصر فقط على رئيس الهيئة موضوع الاستثمار شبكات في اغلب المحافظات باب من أبواب الفساد غسيل للأموال اثره وثرء فاحش الاستثمار يراد منه كل الدول تطوير المناطق النائية المناطق الصحراوية تطويرها إعطاءها للمستثمر اليوم نحن أعطينا للمستثمر أراضي البلاش نحن ما أعطيناها للموظف والعامل الذي افنوا عمارهم في خدمة هذا البلد ما أعطيناهم أعطيناها للمستثمر مجاناً وأعطيناه قروض وأعطيناه باب من أبواب الفساد المستثمر يدخل مواد إعفاء ضريبية اليوم يحتاج (٢٠٠٠) حديد يدخل (١٠,٠٠٠,١٥٠٠٠) ويبيع بالسوق السوداء عنده إعفاء ضريبية نحن ما نريدها تقتصر بأن هذا كبش فداء ونذر وذهب لا نريد هذه الملفات تتابع وحتى رئيس الوزراء وكل لجنة الاستثمار العليا كلها تفتح اليوم اذا تعطلت جهاز طابعة بدائرة من دوائر الدولة يحتاج (٣٠) توقيع حتى يتم تسليمها (١٥) ألف هذه الأموال التي خرجت وشاهدها الشعب العراقي التي تحولت إلى الهيئات الاقتصادية للأحزاب هذه كيف خرجت الاستثمار بمحافظاتكم بالأقاليم الاستثمار ارتقى بالمحافظات وطور واقعه الاقتصاد وعمل الشباب ونحن اليوم الخريجين وآلاف من شراح المجتمع تضور على (٣٠٠) ألف وهذه الأموال وهذه الفساد وهذه الفساد بالاستثمار ونحن الذي نريد حالة هذه الملفات وفتحة واستجواب كل من العلاقة ووقع وحال هذا الاستثمار بهذه الطريقة وهذا الهدف المالي العامة اقتصاد البلد.

– السيد فرهاد الأتروشي (النائب الثاني لمجلس النواب):–

وترفع الجلسة إلى أشعار آخر.

رفعت الجلسة الساعة (٦:٣٠) عصراً

**

*